# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

## (إيلاف) تلمّع الأمير بندر: (الشقيّ) لا يعيد الحياة لمملكة (ذاهبة)!

# أمراء الشذوذ والقتل والتآمر













ملفات ما بعد الإنسحاب من العراق: التعاون الأمني الأميركي السعودي



تقرير: إصلاح حقوق الإنسان في السعودية.. نقطة جدل

تدمير منظّم للآثار القديمة والمكتشفة بمكة

---



غضبت على المالكي فاحتضنته دمشق

---

هل تخرج القاهرة من أسر الرياض؟

---



وجه: الأحمد، مفتي (هدم الحرم)

---

قراءة (مملكة التوحيد) من عنوانها!

---



نجاد يحتلّ مكان السعودية في لبنان

---

التداعيات سلبية: ترحيب سعودي بتقسيم السودان!

# هـذا العـدد

# دولة اللاإنسانية

اخترنا في هذا العدد قضية ساخنة مازالت السلطات القضائية البريطانية تتابع تفاصيلها حتى بعد صدور الحكم، وهي ترمز الى حالة العائلة المالكة وعلاقتها بالمجتمع. فقد اعتاد الأمراء أن يفعلوا ما يشاؤون في أرض (أخذوها بالسيف) كما يردد الأمراء الكبار، وقد ذكرها الأميران سلمان ونايف في مجالسهما وشهد سماعهما جمع من الحلفاء والخصوم.

ليست القضية جنائية محض حين يقدم أمير شاذ على قتل خادمه بطريقة وحشية أثارت غضب وحزن ممرضات قسم الطوارىء في مستشفى (سانت ماري) وسط العاصمة البريطانية، لندن، إنها قضية تتجاوز ذلك كله. إنها فلسفة الحكم بإسادة، فهذه العائلة المالكة تجد في القانون الناظم للعلاقات الإنسانية ضداً تكوينياً، وفي حقوق الإنسان سلاحاً ضد امتيازاتها، التي تكفّل السيف بضمانها. لا لم يمت خادم الأمير عن طريق الخطأ، لأن الفلسفة التي حرّضت الأمير كانت مسؤولة عن اقتراف مثل هذه الجريمة البشعة التي تدخّلت التكنولوجية الاستخبارية في فضح بعض جوانبها. ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، وقد سبقها عشرات من الحالات من بينها قضية منذر القاضي الشهيرة التي فقد فيها شاب يافع عمره بنزوة من أمير طائش أرداه قتيلاً برصاص من مسدسه الشخصي، وأرغم والد الضحية على تقديم عفو عن الأمير المجرم. فلسفة الحكم هي المسؤولة عن كل الجرائم التي يرتكبها الأمراء في هذا البلد وفي أرجاء العالم.

كانت مواقع الكترونية محلية وأجنبية تتداول قبل أكثر من عام مقطعاً مصوّراً بالبلوتوث لأمير سعودي يقوم بالإعتداء بالضرب على شاب، تارة بالركل وأخرى بالصفع على وجهه دونما أسباب معروفة، فيما تركه (إخوياه) يمارس نزوة التسلّط ضد الشاب الذي بدا مستسلماً، لأنه يعلم بأن (صاحب السمو) لن يطاله العقاب في أي مرافعة قضائية، وأن الضحية سينال عقابه بتهمة إزعاج السلطات، والإبتزاز. السلاح الوحيد الذي كان يحمله الضحية هو عبارة كان يرددها طيلة جولة بطش الأمير المجرم (رجاءً خلاص).

بالمناسبة المقطع المحفوظ على موقع (يوتيوب) تمّت إزالته، فيما احتفظت بعض المواقع بصور للأمير النزق وهو يهوي بيده على رأس ضحيته. ما هو علامة فارقة في تبجّح الأمير الهائج، أنه وهو يقوم بصفع الشاب يرغمه على الإلتفات للكاميرا التي كان يحملها أحد (خوياه)، بحسب ما أظهرته إحدى اللقطات.

حالة الشاب هي الأخرى ليست الأولى، ولولا المياه في أفواه سكّان الرياض وجدّة، لجهروا بما شهدوا وعرفوا من قصص اعتداءات الأمراء على الأملاك والأرواح والحقوق العامة والخاصة، فكم من شاب دُهس بسيارة (سمو أمير)، ولم يكن غير المال العام الذي يسيطر عليه الأمراء لاجماً لشكوى الناس، وكم من ممتلكات خاصة (بساتين، وشركات، ومعامل، وعقارات) تمّت مصادرتها أو دخل الأمراء شركاء فيها دون وجه حق للحيلولة دون أن تكون الحرائق شريكاً بديلاً، كما فعل الأمير محمد بن فهد في مخازن عدد من التجار في المنطقة الشرقية.

والقبح بالقبح يذكر، من صرعات الأمير إجبار التجار على التبرّع لبناء جامعة بإسمه ثم يفرض على المتقدّمين بطلب الالتحاق رسوماً باهظة. فقد تجاوز الأمراء مرحلة الاعتداء على أموال وممتلكات الدولة، وانتقلوا الى مرحلة العدوان على ممتلكات الناس، وبطريقة تستحضر فلسفة الحكم لدى العائلة المالكة. في سرائرهم، وحين يختلون إلى أنفسهم لا يخشون أحداً في الكون في الجهر باحتقارهم لكل الآدميين على وجه الأرض، ويدلون بأحاديث يربأ الآدامي عن سماعها، لأنها لا تخرج إلا من عقول لا تقيم وزناً لقيم إنسانية أو شرائع سماوية، وإلا مالذي يجعل القانون آخر ما يمكن النظر فيه وإقراره فضلاً عن اعتباره ملاذاً لمن وقع عليه الظلم، ولماذا يضطر المعتدى عليه اللجوء الى المعتدي طلباً للنصفة.

وقد جاء في خبر الأمير الطائش الذي كان يعتدي على الشاب خارج ستاد أحد الملاعب الرياضية بالرياض، أن انتشار المقطع على شبكة الانترنت فجّر شعور الكرامة المهدورة في ضمير ولي أمر الشاب المعتدي عليه بعد أن رأى إبنه وقد أصبح فريسة في يد الأمير النزق، فقرر التقدّم بشكوى إلى إمارة الرياض بطلب رد الاعتبار وحفظ الكرامة. المعلوم من القصة أن تفاصيل الشكوى مجهولة، ولكن ماهو معلوم بالضرورة أن شكوى ولي أمر الشاب استندت على مقطع الفيديو، وهذا يكشف سبب إزالة المقطع من موقع (يوتيوب)، لأن القضية كما يبدو انتهت بترضية.

ولكن هل الترضية وسيلة ردعية، وكيف سيتم ترضية الآلاف من المظلومين من مواطنين وأجانب تتعرض حقوقهم للإنتهاك المتناوب على أيدي الأمراء. في تقارير حقوق الإنسان ما يكفي من الظلامات في مملكة اللاإنسانية، تشهد عليها سجون وزارة الداخلية التي تضمّ الأبرياء من السجناء السياسيين والحقوقيين الذين لا ذنب لهم سوى أنهم جهروا بما يدور في عقول غالبية أفراد مجتمعهم من مطالب بالحرية والعدالة والمساة وحكم القانون، وتشهد عليها أيضاً بيوت الصفيح ومساكن الفقراء التي انتشرت صورها على شبكة الإنترنت، حتى خيّل لمواطني هذا البلد بأنها صور لبلدان أفريقية، وتشهد عليها أيضاً صور العاطلين والعاطلات عن العمل وهم يجوبون الوزارات والدول المجاورة بحثاً عن وظائف، في بلد يعمل فيه ٨ ملايين عاملاً أجنبياً، وفي بلد تبلغ فيه مداخيل النفط رقماً تاريخياً غير مسبوق، فيما حال الناس لم يشهد تغيراً يتناسب وحجم المداخيل.

في مملكة اللاإنسانية، تفغر نزوات الأمراء الكبار والصغار أفواهها، فيما يلوذ الضحايا إما بالصمت وكتمان الألم، أو البوح بهمس عن ألم عجزت الصدور عن احتجازه، وسيبقى الأمراء في غيّهم يعمهون حتى اشعار آخر..

## الرعاية السعودية في لبنان

# القرار الظني أو الفتنة!

عمر المالكي

**صورة رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري وهو يسافر الى السعودية في كل أسبوع تقريباً، وتتكثف زياراته كلما ازدادت نبرة التوتّر لم تعد مثيرة للإرتياب خصوصاً بالنسبة لدعاة (السيادة والاستقلال). فالمشهد المألوف في انتقال رئيس الحكومة الحريري الإبن الى السعودية يستكمل سيرة الأب الذي كان يسافر بطائرته الخاصة الى الرياض أو جدة للقاء الملك وكبار الأمراء لتلقي الأوامر وتقديم تقرير عن سير الأوضاع في لبنان.**

أن تقرأ خبراً في صحيفة لبنانية في ٢٧ سبتمبر بأن رئيس الحكومة سعد الحريري ألغى اجتماعاً وزارياً في بيروت حول الموازنة لاضطراره الى البقاء في جدة بصورة طارئة لمقابلة المسؤولين السعوديين وبحث الخطوات الممكنة للخروج من الازمة الراهنة المتعلقة بالقرار الاتهامي المرتقب، يبدو مستغرباً لو كان في غير لبنان، الذي لا يشعر أحد بغرابة من أي نوع حيال هكذا خبر، تماماً كما هو اختراق الطائرات الاسرائيلية اليومية للمجال الجوي اللبناني، الذي لا يثير أياً من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، بالرغم من شكاوى لبنان المستمرة.

قبل و خلال وبعد زيارة الموفد السعودي الأمير عبد العزيز بن عبد الله، كانت رسالة دمشق الى حلفائها في لبنان سواء في معسكر المعارضة أو الخارجين حديثاً من الموالاة وعلى رأسهم رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط أن موقفها من قرار ظني يتهم أعضاء في حزب الله باغتيال الرئيس الأسبق للحكومة رفيق الحريري يقوم على الربط الوثيق بين إتهام المقاومة واستهداف سلاحها واتهام سورية، حتى وإن تراجع التحقيق الدولي عن اتهاماتها. اعتبرت سورية هذا الموقف شرطاً في علاقاتها مع القوى السياسية في لبنان، وهذا ما دفع وليد جنبلاط الى رفض ماورد في مقال دير شبيغل في ٢٤ أيار (مايو) ٢٠٠٩، ثم قدّم الحريري خطوة لافتة بإقرار بوجوده شهود زور ساهموا في تخريب العلاقة بين سورية ولبنان. غير أن الخطوة هذه لم تكن كاملة من وجهة نظر سورية التي استحضرت ما ارتكب بحقها خلال أربع سنوات الى حد التخطيط لإسقاط النظام في دمشق بالتعاون مع دول غربية.

في لقاء الملك عبد الله والرئيس السوري بشار الأسد بدمشق في ٢٩ يوليو الماضي، كان الموقف السوري واضحاً بأن القرار الظني هو سبب المشكلة في لبنان، ووعد الملك عبد الله بأنه سيبذل قصارى جهده لتأجيل صدور القرار الظني بضعة أشهر. ولكن الرئيس السوري طالب ليس تأجيلاً لبضعة أشهر لا تحل المشكلة، بل لأمد غير منظور، أي بمعنى

> **توافرت لدى دمشق وحزب الله، معلومات كافية عن إخفاق المسعى السعودي لتأجيل طويل الأمد للقرار الظني، ما فتح الباب أمام احتمالات التفجير**

آخر إلغاء القرار الظني. وهو ما عبّر عنه مسؤولون من حزب الله.

كان الإتفاق على أن تعطى السعودية فرصة كافية للقيام بجولة إتصالات مع الأميركيين والأوروبيين من أجل تعطيل مفاعيل القرار الظني أو تأجيل المحكمة لأقصى مدّة ممكنة. ولكن توافرت لدى دمشق، كما لدى حزب الله، معلومات كافية عن إخفاق المسعى السعودي لتأجيل طويل الأمد للقرار الظني، ترافق مع إشارات التقطها الطرفان من أكثر من مصدر، وجّهت الاهتمام من سبل معالجة القرار الظني والحؤول دون إصداره إلى استكشاف مرحلة ما بعد صدوره. كان المظهران الأبرز في ذلك ما سمعه في ٢٢ أيلول مسؤول العلاقات العربية في الحزب الشيخ حسن عز الدين من السفير السعودي علي عواض عسيري، ثم ما سمعه أيضاً بعد يومين، في ٢٤ أيلول، من القنصل العام في السفارة المصرية أحمد حلمي، وتمحور حول السؤال الآتي: ماذا سيحصل بعد صدور القرار الظني؟

عَكَسَ السؤال ما يشبه اليقين بأن القرار سيتهم أعضاءً في حزب الله باغتيال الحريري الأب، ومحاولة استطلاع ردّ فعل الحزب حياله. تزامن ذلك أيضاً مع مواقف أميركية وأخرى مصرية تمسّكت بدعم المحكمة الدولية وإحقاق العدالة. ضاعفت ردود الفعل هذه خيار دمشق وضع المواجهة مع المحكمة على نار حامية.

أعقبت ذلك تطوّرات متسارعة أكّدت حقيقة الاخفاق السعودي في مسعى تأجيل صدور القرار الظني، بدأت بتصريح وزير الخارجية السوري وليد المعلم لصحيفة وول ستريت جورنال بان المحكمة الدولية أصبحت مسيّسة بشكل لا يمكن التعويض عنه. ثم جاءت المذكرات التوقيفية بحق أسماء كبار في تيار المستقبل وفريق ١٤ آذار عموماً وردود فعل الأخير على المذكرات بطريقة توحي وكأن ثمة ارتداداً سريعاً لنقطة الصفر. وجاء الموقف المصري السعودي المشترك في ٤ أكتوبر من التمسك بالمحكمة الدولية ليضع اتفاق التهدئة بين الرياض ودمشق على المحك مجدّداً..

مؤشر آخر، لقاء الرئيس السوري الاسد

بنظيره الإيراني أحمدي نجاد والذي يأتي كتتويج لتوافق الطرفين على تذليل العراقيل أمام حصول نوري المالكي على رئاسة الوزراء وتأليف الحكومة الجديدة التي ستحظى بدعم سورية وإيران، وهذا يفسّر لجوء خصم المالكي إياد علاوي الى الأردن ومصر للتدخل وتجاوز دمشق التي كان يعتمد عليها بأن تلعب دوراً في دعمه كمرشح لرئاسة الوزراء في العراق.

لم تعد لمقولة (الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأفرقاء اللبنانيين) صدقية إعلامية فضلاً عن أن تكون لها صدقية على الأرض، وهي الجملة التي يستعملها الطرفان السوري والسعودي، فما تكشف عنه متابعات المواقف السوري في لبنان أن دمشق باتت على استعداد للإعلان عن موقفها الواضح من قضية المحكمة الدولية وأن أي تهديد يوجّه لحليفها القوي حزب الله من قبل المحكمة الدولية هو بالضرورة موجّه إليها، ولن تقف على الحياد في هذا المضمار، وهي على استعداد للذهاب فيه حتى النهاية، وإن تطلب خوض معارك من أجل تعطيل أضرار القرار الظني.

الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله أعاد تأكيد الموقف الرسمي للحزب في حديثه مع برنامج (كلام الناس) لقناة إل بي سي في ٣٠ سبتمبر من عدم التسليم بالقرار الظني الذي سيتّهم (حزب الله) لأن بعض الجهات ومنها لبنانية وعلى رأسها رئيس الحكومة سعد الحريري عليها التدخل ليأخذ هذا القرار منحى آخر، مضيفاً: (هناك جهود يستطيع أن يبذلها سعد الحريري عبر علاقاته الدبلوماسية ليأخذ القرار الاتهامي منحى غير ظالم). وقال: (يستطيع الحريري أن يقول للسعودية أن تتحرك والسعوديون التزموا خلال القمة الثلاثية بالتحرك).

ولكن السؤال المشروع والواقعي: هل لدى السعودية مصلحة في تأجيل القرار الظني؟ هذا إن كانت لديها القدرة على فعل ذلك، وهي فرضية تبقى قائمة خصوصاً إذا ما أرادت تجنيب حلفائها في لبنان خسارة محققة، أم أنها تدرك بأن لا إمكانية عملية للقيام بذلك ما لم تجد بأن القرار الظني قد يفضي الى فض الاشتباك الكبير خارج لبنان، وخصوصاً مع سورية التي كانت واضحة منذ البداية في موقفها بأن إتهام حزب الله يعني ببساطة إتهام سورية، وهذا الربط يجعل السعودية ورئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري في موضع حرج.

أوساط حزب الله اللبناني تبدو متشكّكة في دور فاعل للسعودية لجهة إلغاء أو تأجيل القرار الظني لأمد طويل، ويرون ذلك من منظور الصراع الايراني السعودي حيث أن السعودية تسعى إلى تحجيم النفوذ الإيراني في لبنان والمتمثل في حزب الله، بما يوجّه ضربة قاصمة له ستؤول في النهاية الى انهيار مشروع المقاومة في المنطقة عموماً وسيؤدي حكماً إلى تبدّل في الموقف السوري.

من جهة أخرى، هناك في أوساط حزب الله سؤال كبير عن حجم الدور الذي يمكن للسعودية أن تلعبه خصوصاً وأن المطلوب منها أن تمارسه مع الولايات المتحدة الأميركية التي تجد في القرار الظني والمحكمة الدولية فرصة لا تتكرر لضرب المقاومة بعد أن خسرت فرصاً سابقة مثل حرب تموز ٢٠٠٦ والمشاغلة الداخلية التي أفضت الى ٥ أيار وتالياً ٧ أيار ٢٠٠٨.

السعودية غير قادرة على صنع معجزة في لبنان لإنقاذ الموقف المتدهوّر، وإن أقصى ما كانت تقوم به هو إيصال رسائل الى دمشق بأنها ملتزمة بخيار التهدئة، رغم

**لم تعد لمقولة (الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأفرقاء اللبنانيين) صدقية إعلامية فضلاً عن أن تكون كذلك على الأرض، فالاستقطابات باتت حادة**

أن شخصيات وازنة في تيار المستقبل الحليف للسعودية خرجت عن سياق التهدئة مراراً وبدت لهجة الجميع تقريباً في التيار بعد صدور مذكرات التوقيف تميل الى التصعيد ضد سورية. وكان واضحاً منذ ٥ أكتوبر أن تيار المستقبل وفريق ١٤ آذار عموماً يسير باتجاه خيار القطيعة مجدداً مع سورية، وهو ما أثار حفيظة النائب وليد جنبلاط الذي انتقد وصف الحريري لمذكرات التوقيف بأنها (إهانة)، وقال بأن كلما خطى لبنان خطوة في طريق المصالحة مع سورية أعادنا فريق ١٤ آذار عشر خطوات، ما ينبىء عن أن جنبلاط بدأ يميل الى موقف أكثر تشدّداً من حلفائه السابقين لأنه لم يعد يرى في المحكمة الدولية خياراً إنقاذياً للبنان ولا للحقيقة، وقد يكون التخلي عن المحكمة إنقاذاً لأرواح اللبنانيين سبيلاً صائباً. صحيح أن حزب الله الذي يتطلع لأن يلعب جنبلاط دوراً أكبر فيما يرتبط بملف شهود الزور باعتباره أحد المطّلعين على سير هذا الملف في مرحلة سابقة، وقد يكون له وجهة نظر ما في هذا السياق، ولكن جنبلاط لا يبدو على استعداد لتبني خيارات راديكالية في هذه المرحلة على الأقل قبل صدور القرار الظني، وقد ذكر ذات مرة بأنه يؤمن بحكمة الملك عبد الله أو ما أسماها (الحكمة البدوية).

قد يكون الجديد والبارز في موقف جنبلاط والذي قد يبعث رسالة قلق الى السعودية هو إطلاقه تحذيراً مبطّناً عن استعداد نوّاب ووزراء اللقاء الديمقراطي لتبني مواقف قد لا تكون متوافقة مع الرئيس سعد الحريري وخصوصاً في موضوع تمويل المحكمة، وقد تنسحب المواقف على موضوعات أخرى من بينها الميزانية والتعيينات القضائية والوزارية وأخيراً الحكومة برمتها في مرحلة ما.

بالنسبة للموقفين السوري والإيراني، بدا واضحاً أن حزب الله مطمئناً بدرجة كافية للدعم السوري المطلق، وعلى ثقة تامة بأن ما يتسرّب من ذيول تيار ١٤ آذار حول إمكانية دخول دمشق في صفقة إقليمية أو دولية على حساب الحزب، تكشف عن نقص في معلومات المنظّرين داخل التيار، أو أن هؤلاء يعبّرون عن تمنيات لا يمكن في الوقت الراهن تحقيقها، خصوصاً وبعد أن اطمأنت سورية الى وضعها وخرجت من مؤامرات كبرى سابقة كادت أن تؤدي الى إسقاط النظام. يضاف الى ذلك، أن حزب الله لم يعد مجرد حليف عادي بل هو أحد المصادر الكبرى لقوة سورية واستقرارها ونفوذها ليس في لبنان بل في المنطقة عموماً، وهو ما تدركه السعودية بصورة كاملة، ولذلك فإن الحديث عن معادلة سين سين التي صاغها رئيس مجلس النواب نبيه بري لم تكن تقوم الا على أساس معطيات القوة الحقيقية المتوافرة لدى كل منهما، وهذا ما يجعل من المستحيل الحديث عن تخلي سوريا عن حزب الله أو أن تترك المحكمة الدولية تستفرد به، كيف وأن دمشق مازالت تعاني من الأضرار المعنوية والسياسية لهذه المحكمة بسبب شهود الزور. ومايقال عن سورية، يقال أكثر منه عن ايران، وهذا ما يصعّب مهمة السعودية في لبنان، وقد تكشف الأيام القادمة عن أن القرار الظني ينطوي على تهديد لمن يدعمه.

### ظنّ نفسه في الرياض يستطيع فعل ما يريد فقتله وغسل الدماء التي لطخت يديه !

# فلسفة الحكم وراء قتل الأمير الشاذّ لخادمه

**جريمة الأمير السعودي الشاذّ واضحة، لا لبس فيها، ولا إمكانية للتغطية عليها، وهي جريمة قتل ضد إنسان، أي أنها بلغت أقصى الاقترافات**

**سعد الشريف**

**ما كان لجريمة في مكان مشهور أن تطوى بسرعة، أو تكون العدالة الضحية الكبرى كما كانت قبل أكثر من عامين حين قرّر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير وقف التحقيق في قضية الرشاوى المتعلّقة بصفقة (اليمامة). جريمة واضحة لا لبس فيها، إرتكبها أمير سعودي في فندق لاندمارك على شارع مارلبون، القريب من متحف الشمع الشهير.**

لا ريب أن الملك وكبار الأمراء قد تحرّكوا لحظة الإعلان عن وقوع الجريمة، ولا ريب أيضاً أنهم سعوا لتقليل الأضرار الى حدودها الدنيا وفي مقدّمها منع وسائل الإعلام البريطانية من الحصول على معلومات إضافية وتوظيفها في نقد العائلة المالكة وفسادها ومخالفتها للقانون، كما هو الحال دائماً مع الأمراء والأميرات الذين يأتون الى أوروبا ويعتقدون بأنهم في مأمن من حكم القانون، فيسرقون (نعم يسرقون) من الأسواق، أو يقودون سياراتهم الفارهة بجنون وفي حالة سكر دون مراعاة لأرواح الناس، أو يتبضّعون من المحال التجارية المشهورة دون تسديد الفواتير (ألم تفعلها زوجة الأمير نايف قبل أكثر من عام في فرنسا)؟!.

الأمير الشاب الذي جاء الى لندن بعقلية صاحب السلطة المطلقة، اعتقد للوهلة الأولى أن بإمكانه فعل ما يشاء وفي نهاية المطاف الإفلات من العقاب، فأفرغ كل غرائزه الطفولية في خادمه الذي تكشف الصور الملتقطة من داخل المصعد أن الخادم استسلم لطيش الأمير وجنونه، وهو ما شجّعه للإيغال في الجريمة والاستمرار في الضرب بطريقة وحشية قبل أن يستدرجه الى الفراش وخنقه حتى الموت.

حين عثر البوليس البريطاني على جثة الخادم بندر عبد العزيز لم يكن يدرك الأمير بأن جريمته الوحشية ستقوده الى السجن، اعتقاداً منه بأن (الأعمام) سيتدخلون، وقد حدث في حالات سابقة أن قام الأمراء بالتدخّل لدى سلطات أجنبية (وللأسف حتى أوروبية) وأعادوا بعض الأمراء المتورّطين في جرائم وإن لم ترتق الى مستوى القتل. مشكلة الأمير سعود بن عبد العزيز بن ناصر آل سعود أن جريمته صافية، لا لبس فيها، ووقعت في مكان مشهور، أي غياب إمكانية إخفاء الجريمة أو التغطية عليها، والأخطر من ذلك كله أنها جريمة قتل ضد إنسان، أي بلوغ أقصى ما يمكن للإنسان أن يقترفه ضد بني الإنسان، وهنا يصبح أقوى شفيع عاجزاً مهما بلغ نفوذه وشبكة علاقاته عن إنقاذ (قاتل) من العدالة. وليتخيّل المرء لو أن عائلة الضحية جاءت الى بريطانيا وطالبت السلطات القضائية بإبلاغها بمجريات التحقيق، وحصلت على إجابة من نوع: لقد تدخّل الأمير الفلاني أو الأمير العلاّني لدى الحكومة البريطانية واضطرّت الأخيرة لجهة الحفاظ على مصالحها القومية بالإستجابة لرغبة الجانب السعودي! هل يمكن تخيّل وقوع مثل هذا السيناريو؟ نعم ولكن، في حالة واحدة إن كانت القضية ليست مرتبطة بجريمة قتل، أو مخالفة لم تقع في مصيدة الكاميرا أو مطابخ وكالات الأنباء أو الصحافة. ولو فعل أي مسؤول سياسي أو قضائي خلاف ذلك، لربما سقطت الحكومة في أي فورة إعلامية وطنية كالتي شهدنا مثيلاتها في عهود سابقة منذ أيام السيدة الحديدية ثاتشر مروراً بحكومات جون ميجر، وتوني بلير، وأخيراً جوردن براون.



الأمير القاتل والشاذّ (يسار) مع محاميه أثناء المحاكمة

نعود الى جريمة الأمير القاتل، والتي وقعت في ١٥ شباط (فبراير) الماضي، حيث أقدّم الأمير سعود (٣٤ عاماً) على خنق خادمه بندر عبد العزيز (٣٢ عاماً)، الذي وُجد مقتولاً خنقاً في غرفة في فندق لاندمارك الفخم في




بغرفة ٣١٢ في فندق لاندمارك بلندن وقعت جريمة القتل

حي ماريليبون وسط لندن، وألقي القبض على الأمير من قبل البوليس البريطاني الذي اقتاده الى مركز التوقيف على ذمة التحقيق ريثما تبدأ المحاكمة.

وفي الخامس من أكتوبر الجـاري أقر الأمـير القـاتل سعود بـن عبد العـزيـز بن ناصر آل سعود أمـام محكمة أولد بيلي في لندن، المحكمة الجنائية الرئيسة في انكلترا، بالتسبب بمقتل خادمه بندر عبد العزيز. وأكّد جوناثان ليدلو، المدعي العام البريطاني في القضية، أمام المحكمة في الخامس من أكتوبر أن الأمير سعود (اعترف بقتل مساعده). وقال ليدلو إنه يتعيّن على لجنة المحلفين أن تقرر بالتالي ما إذا كان الأمير سعود مذنبا بالقتل العمد، أم القتل الخطأ. وأضاف المدّعي أنه (تمّ العثور على القتيل بعد تعرضه للضرب والخنق في الفراش في الغرفة التي كان يشترك فيها مع الامير). ولفت المدّعي الى (أن الاصابات التي ظهرت على القتيل ومن بينها اثار عض على الخدود، تظهر ضراوة الهجوم الذي تعرض له).

وأكّد المدّعي أن الامير هاجم خادمه عدة مرات في السابق، سجّلت إحداها كاميرا أمنية في مصعد فندق لاندمارك منذ الثاني والعشرين من شهر يناير/كانون الثاني المنصرم. وقال المدّعي أن الأمير سعود زعم أنه وخادمه أصدقاء.

وكانت المحكمة قد علمت أن بندر عبد العزيز قُتل (أثناء تواجده في الغرفة التي كان يشترك بالإقامة فيها مع المدَّعى عليه). لكن الأمير القاتل زعم أنه كان يعامل مساعده كـ (صديق وعلى قدم المساواة) مع نفسه (الكليشة الجاهزة لدى الأمراء). هذه المساواة كشفت عنها المحكمة البريطانية حيث علمت بـأن الأمـير القاتل كان قد اعتدى على القتيل عدة مرات قبل أن يفارق الحياة. وعندما عُثر على جثة بندر عبد العزيز في الفندق المذكور، زعم الأمير سعود أن القتيل كان قد تعرض للهجوم والسلب قبل ثلاثة أسابيع من مقتله. وجاء في عريضة الإتهام أن الأمير سعود (هو من نفّذ عملية القتل)، وأن الإصابات العديدة التي وُجدت على جثة بندر عبد العزيز، ومنها عض على الوجه، أظهرت بوضوح (وحشية الهجوم الذي كان قد تعرض له).

وكان الأمير سعود قد نفى في آيار (مايو) الماضي أمام المحكمة التهم التي وجهتها إليه الشرطة البريطانية بقتل مساعده وبإلحاق الأذى الجسدي الخطر به في شهر فبراير الماضي. وقد خلص تشريح الجثة إلى أن بندر مات نتيجة الخنق والإصابات التي تعرض لها في الرأس.

يُشار إلى أن الأمير سعود بن ناصر أقام مع مساعده بندر عبد العزيز في فندق لاندمارك منذ العشرين من شهر يناير/كانون الثاني الماضي كجزء من (عطلة جرى تمديدها). وقد عُثر على جثة بندر في الغرفة رقم ٣١٢ من الفندق المذكور، حيث كانت وسادته ملطخة بالدماء.

وأبلغ الأمير الشرطة خلال التحقيق أنه كان ليلة الحادث يشرب في الحانة (البار) التابعة للفندق المذكور حتى ساعات الصباح الأولى قبل أن يعود إلى غرفته. وقال إنه عندما استيقظ حوالي الساعة الثالثة من بعد الظهر بتوقيت غرينتش، لم يستطع إيقاظ بندر.

ووجدت المحكمة أن تحاليل بقع الدم التي كان قد عُثر عليها في الغرفة (جاءت متسقة مع فرضية أن القتيل كان قد خضع لسلسلة من الاعتداءات المنفصلة قبل قتله). وقال ليدلو: (لقد حاول الأمير سعود إزالة بعض بقع الدم، وقام بغسل بعض الملابس الخاصة بالقتيل، والتي كانت ملطخة بالدماء).

صحيفة (ديلي ميل) كشفت في ٥ أكتوبر الجاري بأن المحكمة ذكرت بأن الدافع الجنسي كان وراء قيام الأمير سعود بقتل خادمه، حيث قالت الصحيفة بأن (حفيد شقيق الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز كان شاذاً جنسياً). وقد استمعت المحكمة، وفق ما نقلته الصحيفة الى شهادات العديد من العاملين في الفندق، وشاهدت العديد من الصور التي التقطت بكاميرات المراقبة اثناء إقامة الاثنين في لندن. وأظهرت صور كاميرات المراقبة في الفندق أن القاتل قام بتوجيه إهانات قاسية وصلت حد الأذى الجسدي في الثاني والعشرين من يناير وفق ما علق به المدعي العام. واضاف الاخير ان بندر قتل اثناء إقامته مع الامير لوحدهما في الغرفة، كما كشفت مراجعات لأشرطة كاميرات المراقبة قيام الأمير في عدة مناسبات بإهانة خادمه مضيفاً (لقد أظهر وجود آثار للعض على رقبة الضحية أن هناك عاملاً جنسياً في إساءة معاملة الضحية،




الأمير يعتدي على الضحية في مصعد الفندق

ووجود اثار للعض على رقبته وخدوده علامة واضحة للعلاقة الجسدية).

وتم ضرب الضحية بالقبضة في وجهه، وتم خنقه وضربه، حيث تسبب ذلك في جروح عميقة على شفته وأدّى ذلك إلى كسر أسنانه وفق المدعي العام (لقد حاول الدفاع إقناعنا بأن الأمير سعود بن عبد العزيز وخادمه بندر كانا أصدقاء، لكنهما لم يكونا كذلك، لقد كان بندر مساعده إن لم يكن خادمه). وقد

أظهرت صور أخرى لشريط المراقبة يعود للخامس من يناير ٢٠١٠ قيام الامير سعود بركل الضحية، وتوجيه إهانات قوية بحقه في الثاني والعشرين من يناير الماضي). وقال المدعي العام أيضاً (إن الدفاع يريد أن يقدم القاتل على انه يميل نحو الجنس الاخر، لكن الدلائل تؤكد وبصورة مستمرة أنه شاذ جنسياً وله ميول نحو ذلك الاتجاه).

وقد استمعت هيئة المحلفين الى بعض تفاصيل انتقال الأمير وخادمه الى لندن، حيث انتقل الامير سعود بن عبد العزيز عبر الطائرة في الدرجة ال، وقد عاش الاثنان حياة صاخبة في لندن حيث كانا يزوران النوادي الليلية حتى وقت متأخر ثم ينامان حتى ساعات الظهر (وإنهما كانا في علاقة جنسية تجمعهما وأنهما كانا شاذين).

وقال شاهدان استمعت لهما المحكمة وهما بائع الخمر في النادي الليلي التابع لفندق ومدير أحد المطاعم أن الأمير طلب منه الخروج، كما كشف جهاز كومبيوتر تابع للأمير أنه تبادل رسائل جنسية مع شاذين وكان يزور مواقع للتعارف الاجتماعي بين الشاذين.

وقدّم المدعي العام رؤيته لما حصل ليلة الحادي والعشرين من يناير بالقول أن الإثنين عادا الى الفندق الساعة الرابعة صباحاً، وانتقلا الى غرفتهما بالمصعد حيث قام الامير عبد العزيز بضرب خادمه بقبضات يده وكوعه (وأصبح الضحية في هذه اللحظة مستسلماً تماماً). ولم يترك القتيل بندر عبد العزيز غرفته حتى مساء الرابع والعشرين من يناير حينما توجه لتناول العشاء في المطعم حيث لاحظ احد القائمين على الخدمة فيه إحدى شفتي بندر وقد تورّمت وكان يبدو أنه يواجه صعوبة في الأكل.

كما لاحظ احد الحمّالين بعد عدة ايام وجه بندر متورماً وقد بدا عليه كما لو أنه تعرض لضرب مبرح، فأقنع بندر بضرورة تأجير سيارة تاكسي والذهاب الى المستشفى وهو ما حصل (لكنه بدا متردداً حينما كان يبلغ الشرطة عن أسباب الإصابة). وقالت احدى العاملات في قسم الحوادث والطوارئ في مستشفى سانت ماري أنها كانت أسوأ إصابة من نوعها شاهدتها واتضح انها كانت شديدة وانه كان بحاجة الى جراحة.

في ليلة مقتله، طلب الضحية حجزاً في فندق ايطالي وفي نادي ويسكي ميست الليلي في فندق الهلتون الساعة الواحدة صباحاً.

وأظهرت صورة المراقبة الامير وخادمه يدخلان فندق جميرا كارلتون قبل الذهاب الى مطعم سينغور ساسي، وقد أظهرت الصور فيما بعد قيام القاتل بتوجيه ضربات الى الضحية. لكنهما لم يكملا طريقهما المخطط له لتلك الليلة حيث عادا الى فندق لاندمارك وطلب الامير قنينة شامبين وستة اقداح من شراب الكوكتيل المعروف في الفندق باسم (الجنس على الشاطئ ٣). وأظهرت صورة كاميرات المراقبة الامير عبد العزيز وخادمه بندر يغادران الساعة الواحدة وثمان دقائق، وفي الساعة الواحدة واربعة عشر دقيقة يتوجهان الى المصعد ليصعدان الى الطابق الثالث. وقد سمع احد القاطنين بالمقربة من غرفة الامير اصوات نقاشات عالية بالاضافة الى قطع الاثاث يتم تحركيها من مكانها.

واتصل الامير بعبادي عبد الله أحد العاملين في السفارة السعودية الساعة الثالثة والنصف مساءً قائلاً إنه استيقظ من نومه وفشل في ايقاظ بندر مضيفاً (لقد اعتقد القاتل أن بندر بحاجة ليتم نقله الى المستشفى). وصل عبادي عبد الله الى الفندق الساعة الرابعة والنصف مساء وطلب من القاتل الذي كان يبكي أن يتصل بالاستقبال بعد أن سأله ان كان قد اتصل قبل ذلك فأجاب القاتل بالنفي (لكن السيد عبادي كان يخشى من وفاة بندر قام باجراء الاتصال بنفسه).

وحينما قيل أن بندر قد مات (تنهد الامير)، وقد أكّد تقرير الطبيب الشرعي أن وفاة بندر كانت بسبب جروح في الرأس والرقبة والبطن، فيما عثر خبير آخر على آثار للعض على خدوده. وقال المدعي العام ان الامير اعترف بقيامه بقتل خادمه ولكن على هيئة المحلفين القرار اذا كان القتل عمداً أم بالخطأ.



الضحية بندر، ٣٢ عاماً

# شاهد: تأكيد شذوذ الأمير وعدوانيته

قالت وكالة برس اسوسييشن البريطانية أن رجلاً بملابس داخلية براقة شوهد داخل غرفة الامير عبد العزيز بن سعود بن ناصر بن عبد العزيز ال سعود في فندق لاندمارك وسط لندن. وكانت محكمة بريطانية قد استمعت الى شهود في قضية الامير المتهم بقتل خادمه بندر عبد العزيز والذي يقول الشهود انه كان شاذا جنسياً واعتاد ممارسة الجنس العنيف.

ونقلت الوكالة عن احد العاملين الشهود في القضية أنه شاهد رجلاً اوربياً شاباً في غرفة الأمير يرتدي ملابس داخلية براقة، وان الأمير استدعاه عدة مرات لتوصيل مأكولات ومشروبات طلبها الأمير في مقر إقامته. وأضاف انه قام بخدمه الأمير ومرافقه بندر، ثم شاهد بعد ذلك وجود رجل ثالث يرتدي لباسه الداخلي على شكل شورت (بوكسر) براق داخل الغرفة في بداية العشرين من عمره ويبدو اوربياً: (أعتقد أن وجود رجلين في الغرفة ذاتها بالاضافة الى رجل ثالث شبه عار فأنه من الواضح أنهم شاذون جنسياً).. وأضاف بأنه تعامل مع شاذين كثيرين ينزلون في الفندق "وبناء عليه اعتقد ان الشاب كان شاذاً".

وأضاف الشاهد أنه في مناسبات أخرى شاهد الرجل صاحب الجلد الداكن (الضحية) يمسك بقطعة من القطن وهو ينزف "وكان يتكلم بصعوبة كبيرة، لقد كان يبدو لي رقيقاً وجيد التعامل... لقد كان الرجل ذو الجلد الفاتح اللون - الأمير - هو الرئيس من طريقة كلامه وطريقة تصرفاته، بينما الرجل داكن الجلد كان هادئاً وقليل الكلام، بل كان يبدو لي أنه لم ينل رخصة ليتكلم حتى".

### مصر تستكشف دورها بعد هزيمة حلف المعتدلين

# هل تخرج القاهرة من أسر الرياض؟

## إعادة العلاقات المصرية الإيرانية ومن أيّ باب جاءت يعني تحرّراً للسياسة المصرية من الأسر السعودي، وإعادة بناء القوة المصرية الموازية لتركيا وإيران

هاشم عبد الستار

لم تتلق الرياض بارتياح نبأ اعتزام القاهرة وطهران إعـادة تسيير خطوط النقل الجوي بينهما. كان هذا شأن واشنطن أيضاً، التي كانت أكثر صراحة في إعلان رأيها. وأما تل أبيب فعكست قلقها عبر ما سرّبه مسؤولوها الى الصحافة وخاصة يديعوت أحرنوت.

أن لا تشعر واشنطن وتل أبيب بالإرتياح أمرٌ ميسور فهمه. فالعداء الأميركي والإسرائيلي لإيران ليس جديداً. والعلاقات مقطوعة بين البلدين وطهران منذ ثلاثين عاماً، أي منذ انتصار الثورة هناك عام ١٩٧٩.

لكن الأمـر مختلف بالنسبة للسعودية، التي لها سفارة فاعلة في طهران، والتي وقعت عشرات الإتفاقيات معها أواخر القرن المنصرم وبداية القرن الحالي. والطيران السعودي يغرد في سماء طهران ومشهد، كما أن الطيران الإيراني يحطّ في الرياض وجدّة والدمام.

فلمَ تنزعج الريـاض من الخطوة المصرية، مادامت القاهرة بعيدة كل البعد عن سقف العلاقات المتوافر حالياً بين طهران والرياض؟

لماذا حلالٌ على الرياض أن تقيم علاقات مع طهران، وتفتح سفارتها هناك وتبيع بضائعها في المدن الإيرانية، في حين أنه حرامٌ على مصر ـ الدولة المركزية ـ أن تفعل معشار ذلك؟!

الجواب واضح على كل هذا. فالسعودية ـ كما اسرائيل وأمـيركـا ـ تخشى أن تكون بـادرة فتح المطارات مجرد الخطوة الأولى لتطبيع العلاقات بين البلدين. والسعودية تريد ديمومة استخدام العلاقات المصرية ـ الإيرانية، وإبقاءها متوترة، كأداة مساومة وضغط في علاقاتها هي مع طهران. وإن ترطيب العلاقات بين مصر وإيـران ينظر اليه من الروية الاستراتيجية السعودية على أنه شرٌ كبير:

ـ فـأولاً إن مجرد تحسن العلاقة بين القاهرة وطهران، وليس إعادة العلاقة الطبيعية الدبلوماسية المقطوعة، يعني بشكل تلقائي خسارة السعودية للورقة المصرية التي تشهرها في وجه إيران.

ـ وثانياً، إن مصر قد استدعيت خليجياً ـ وقبلت هي بكامل رغبتها وربما زايدت على ذلك أيضاً ـ لكي تلعب دوراً سياسياً تحريضياً ومخلب مواجهة مع ايران، بل ان مصر لم تتورع أن تخوض في أوحال الخطاب المذهبي رغم أنه لا علاقة لها به من قريب أو بعيد، مثل تصريح حسني مبارك الشهير فيما يتعلق بولاء شيعة الخليج لإيران. مصر كانت تعتقد بأن تأجيج الخلاف مع إيـران وتصعيده من قبلها سيفسح لنفوذها الطريق في الدول الخليجية الصغيرة خاصة الإمـارات. وإذا بمصر بعد عقود تكتشف أنها هي ذاتها كانت مجرد أداة في السياسة الخليجية المتعلقة بـإيـران، وبـالتحديد في يد السعودية/ الإماراتية، ولم تقبض ممـا فعلته سوى بضعة مليارات من الـدولارات كمساعدات، وأصبحت السياسة الخارجية المصرية في معظم فصولها محكومة بـقـرار من الرياض بدرجة أساس. وعليه، فإن اعادة العلاقات المصرية الإيرانية ومن أيّ باب جاءت يعني تحرّراً للسياسة المصرية من السجن الخليجي، السعودية منه بشكل خاص.



ـ وثـالـثـاً، ويتعلق بـدور مصر الإستراتيجي في المنطقة، فهي كانت تنظر الى نفسها كقوة معطلة لغيرها من القوى (إيران) وليس قوة صانعة للمبادرات والسياسات، فتكون مؤثرة وفاعلة ومبادرة، وتربط مصالحها الإستراتيجية السياسية والإقتصادية والأمنية كإحدى دول الشرق الأوسط الكبيرة التي وجدت نفسها ملزمة بالتعاون: كما هو الحال مع تركيا وإيران. مصر انزوت بنفسها وجمـدت قـواهـا، ولم يفدها طيلة العقود الثلاثة الماضية في تعطيل قوة إيـران، ولا أن تكون مثل تركيا اقتصاديا وسياسيا؛ ولم تنشّط لها دوراً لا على الساحة الأفريقية ولا على الساحة العربية.

لكي تستعيد مصر دورهـا، فإنها بحاجة الى أن تتصالح مع القوى الكبرى اللاعبة في الشرق الأوسط وأن تنسّق معها الجهود: تركيا وإيـران، بـالدرجة الأولى؛ وسوريا والسعودية والجزائر بالدرجة الثانية.

معنى هذا لو حدث، أن مصر تتجه لتنويع خياراتها، وتحويل جهدها في اتجاه آخر، غير اتجاه السعودية.

ـ ورابـعـاً، تـدرك السعودية أن تغييب الـدور المصري عن المنطقة بشكل عـام، جعل من مصر تابعاً للرياض وأميركا واسرائيل، في أكثر المواقف السياسية. لكن السعوديين يدركون أيضاً، بأن دورهم في المنطقة لم يصعد الى الأعـلـى بـاعتبار غياب المنافسة المصرية على الزعامة، خاصة ان مصر صارت تابعاً في مجمل مواقفها للسعودية. السعودية بقت ضعيفة، والدور المصري الضعيف المخنوق لم يفد السعوديين إلا في التخريب، كما هو الحال واضحاً في العراق ولبنان وإيران.



هل يخرج مبارك من الجيب السعودي؟

الآن تحاول مصر اعادة استكشاف دورها بعد هزيمة حلف المعتدلين الـعـرب، وحـاولـت ان تميز نفسها عن السعودية في الموضوع العراقي، وبصورة أقل في الموضوع اللبناني، وتخشى السعودية ان يتمدد التميز المصري ليشمل الموضوع الإيـراني، رغم أنه من المبكر الحديث عن ذلك. لقد رفضت مصر كل الدعوات الإيرانية لإعادة العلاقات بين البلدين بذرائع مختلفة أمنية وسياسية ومصلحية والأهم إرضاءً للسعودية وإسرائيل وأميركا. لكن الذين حدث، أن إيران لم تضعف، ولم تحاصر، بل الذي حوصر هو الدور المصري الخارج عن سياق المصلحة المصرية ومكانة مصر الإستراتيجية.

## الفيصل في القاهرة ونجاد في بيروت

# التهدئة الى متى؟

محمد الأنصاري

تبدو السعودية يائسة مما يجري في لبنان. الأوساط اللبنانية ـ كما صحيفة السفير ـ تقول بأن الملك عبدالله لا يميل الى الإنغماس في الشأن اللبناني حتى العمق، وهو انغماس جرى في بداية الثمانينيات الماضية، حين أرسلت الرياض الحريري الأب لإبرام المصالحة الداخلية بالتوافق مع سوريا، وليتوّج بعدئذ رئيساً توافقياً لكل اللبنانيين.

الملك عبدالله، لا يرغب في المناكفات السياسية ولا يجيدها، بعكس الطاقم السديري (الأمراء الكبار نايف، سلطان، سلمان، ومعهم وزير الخارجية سعود الفيصل وشقيقه تركي) الذي يقاتل بمخالبه وأسنانه، ويعتبر معركة السعودية في لبنان كما في العراق واليمن لم تنته بعد، ولا يجب التسليم بالهزيمة مهما كانت الظروف (عنزة ولو طارت).

وحده الملك عبدالله ـ بين اخوته الفاعلين ـ الذي لا يعلم بالدقّة ماذا يريد وماذا يفعل.

لا يدري هل يصدّق أن سوريا كانت وراء اغتيال الحريري، وهو الأمر الذي دفعه لتوبيخ بشار في الرياض، ولتتوتر العلاقات فيما بعد الى اليوم، قبل أن تتكشف الحقائق وتتوجه أصابع الإتهام باتجاه أطراف أخرى؟ هل عليه ـ أي الملك ـ أن يصدّق مرّة أخرى تضليلات أخوته وبعض مستشاريه له، ومن ورائهم بعض القياديين في طاقم الحريري الإبن، بأن المحكمة الدولية نزيهة، وأن حزب الله يمكن أن يكون وراء الإغتيال (اتهام ظنّي، لا يرقى بعد الى الحقيقة)؛ أم يكذب ما يسمعه بالنظر الى تجربة المحكمة السابقة، وكيف استغفل هو ـ اي الملك ـ ومملكته ليكونا أداة في الصراع مع سوريا خدمة لأميركا واسرائيل؟

والآن، يتصل به الرئيس الإيراني أحمدي نجاد كما كان يبادر ويفعل ويقوم بالزيارات المتتابعة الى الرياض، متحمّلاً قسوة السعوديين واتهاماتهم وإعلامهم وفتنهم المذهبية.. الآن يتصل نجاد بالملك عبدالله ـ قبيل زيارته الى بيروت ـ ليطمئنه بأن: إيران صادقة في محاولة نزع فتيل الفتنة الداخلية اللبنانية، وانها لا تريد صبّ الزيت على النار، وأنها لا تعتبر نفسها في مواجهة مع السعودية على ارض لبنان، بل مع اسرائيل والأميركيين. فهل يا ترى صدّق الملك عبدالله ذلك؟!

التطمينات التي قدمت للسعودية هاتفياً آتت أُكلها. فقد انخفض منسوب التحريض في الإعلام السعودي، فترة زيارة نجاد. والأهم أن الطاقم السياسي اللبناني بمجمله ـ الموالي والمعارض والمحايد، الأكثري والأقلوي ـ كان حاضراً، بمن فيهم اولئك المعترضين بشدّة على الزيارة، بل على وجود نجاد في لبنان، مثل جعجع وأمين الجميل! بل ان الأول ـ جعجع ـ امتدح الرئيس الإيراني وخطابه، وقال بما يفيد: هكذا يجب أن تكون الخطابات!!

السعوديون وغيرهم يريدون تهدئة طويلة



المدى في لبنان ولكن بلا ثمن أو تنازلات. وهم يريدون التهدئة من نجاد باعتباره لاعباً أساسياً في ذلك البلد. والمعارضون لحزب الله، يريدون منه ومن حلفائه التهدئة، كونه منتصراً من الناحية العملية، وهو صانع السياسات اللبنانية، وبالتالي فالتهدئة المستمرة يفترض أن تأتي من الأقوى والأكثر سيطرة على الأرض. فهل ستساعد زيارة نجاد على ذلك؟ هذا ما أمّله صراحه وزير الخارجية السعودي بعيد لقائه مع الرئيس المصري حسني مبارك، حيث ناقش معه محتوى رسالة نقلها من الملك الى مبارك حول شؤون المنطقة (العراق ولبنان وفلسطين).

مصر تميل الى مراجعة سياساتها الماضية وعدم الإستمرار في المواجهة التي لم تفد إلا في تقزّم نفوذ حلف المعتدلين، ويحتمل أن يكون سعود الفيصل قد ناقش مع المسؤولين المصريين الخيارات البديلة في التعاطي مع الشؤون العربية في البلدان الثلاثة، حيث تميل الكفة الى الحلف الإيراني السوري: (المالكي مرشح رئاسة الوزراء؛ الحريري مهددة حكومته بالإنفلاش؛ عبّاس لم يقبض سوى الريح من أميركا رغم المفاوضات المباشرة والغطاء العربي من قبل السعودية ومصر). لا فائدة إذن في التصعيد، ولو كان التصعيد سيفيد إذن لمضى البلدان مصر والسعودية فيه حتى النهاية. لكن التصعيد على مستوى لبنان مثلاً، سيؤدي الى إسقاط الحريري، وسيطرة شبه تامة لحزب الله وحلفائه على الوضع اللبناني.

إيران وسوريا لا تميلان هما الأخريان الى اعتماد سياسة كسر العظم. بل يمكن القول أن طموحهما واسع الى حد أنهما يعتقدان بأنهما قادرين على جرّ حلف الإعتدال الى الإنخراط في حلفهما، أو تغيير المسار السياسي لمصر والسعودية بشكل دراماتيكي (كما حدث لتركيا)، بعد الفشل المتواصل لذلك المسار على مدار عقد كامل.

لهذا قد تكون التهدئة في لبنان بوابة لتغييرات قادمة في العلاقات بين حلف المعتدلين ومحور الممانعة. السؤال وماذا ستصنع أميركا واسرائيل؟ هل ستسمحان بتهدئة الوضع، ام تبادران بوضع المفخخات والمتفجرات لإبقاء الإنقسام على حاله، حتى ولو تم تجاوز آثار المحكمة الدولية التي ستتهم حزب الله في الضلوع بمقتل الحريري الأب؟

لبنان خلق كساحة للصراع، والأرجح انه سيبقى كذلك مادامت اسرائيل على حدوده.

## على ضوء تقرير (هيومان رايتس ووتش)

# هل تحسنت حقوق الإنسان في السعودية؟

**سعدالدين منصوري**

سؤال ما كان ينتظر طرحه، في أي وقت، في بلد أدمنت فيه السلطات الرسمية السياسية والدينية على اقتراف أشد الانتهاكات لحقوق الإنسان خطورة، حتى بلغ الحال في لحظة ما في تاريخ هذا البلد أن يكون (حق الحياة) وهو الحق الطبيعي لكل الآدميين تحت خطر الانتهاك، وقد وقع ذلك بالفعل قبل قيام الدولة السعودية، بل يمكن الجزم بضرس قاطع أن دولة آل سعود لم تقم في الأصل إلا على أساس انتهاك الحقوق الأولية والأساسية للسكّان، أي انتهاك حق الحياة، وتالياً الحقوق الأخرى مثل حق العبادة، والعمل، والتعبير، وحق تقرير المصير. وهذا ما يجعل منها دولة غير تعاقدية، وبالتالي دولة ليست طبيعية، أي لم تنشأ بناء على الطبيعة الإنسانية ولم تولد كتعبير عن إرادة الناس واختياراتهم.

منذ العام ١٩٣٢ وحتى العام ١٩٩٢ لم يكن هناك نصٌ مكتوب في أي من الأضابير الرسمية يشرح حقوق المواطنين فضلاً عن أن يحدد الضمانات الكفيلة بحفظها وصونها من الانتهاك. فكانت الأجهزة الأمنية والدينية تعمل وفق آلية ونهج غير منضبطين بقانون أو حتى بعرف، بالنظر الى تباين الأعراف من منطقة لأخرى، فما يعتبر خادشاً للحياء في الحجاز قد يكون محتشماً في نجد والعكس صحيح أيضاً. على أية حال، فإن غياب القانون لنحو ستة عقود وهب الجهازين الأمني والديني سلطات واسعة ومطلقة في انتهاك ودونما رقيب وحسيب حقوق الإنسان الأساسية في هذا البلد، وصدرت أحكام قصوى تحت ذرائع متعددة (الإفساد في الأرض)، (التجديف والتعرّض للذات الإلهية) و(تهديد الأمن والوحدة الوطنية)، و(التخابر مع دولة عدوّة)، وبناء على هذه الإتهامات صدرت أحكام بالإعدام، بقطع الرؤوس بالسيف، أو الاعتقالات التعسفية لمدد طويلة، ومنع عشرات الآف من المواطنين من السفر بعد سحب جوازات سفرهم، وحرّم كثير منهم من الوظيفة التي هي مصدر عيش لمئات الآلاف من العوائل، أما الحقوق السياسية والاقتصادية المنتهكة فتلك قصة طويلة ومؤلمة ويتطلب رصد الحالات مجلدات.

كان التعاون بين رجال الأمن ورجال دين في المؤسسة الرسمية قد بلغ حد التواطؤ، فكان رجل الأمن يعتقل المواطن ثم يقوم رجل الدين الذي ينتحل صفقة القاضي بمحاكمة المعتقل في أقبية السجن، وبعيداً عن أنظار العالم، ودون حضور محام أو شاهد أو أي شخص آخر ويصدر الحكم التعسفي على المعتقل بالسجن لسنوات بناء على اعترافات تم انتزاعها من المعتقل بالإكراه والتهديد ووسائل القهر الأخرى (ولا يزال هذا الأسلوب قائماً في كل سجون المملكة السعودية).

لم يتغيّر حال حقوق الإنسان في هذا البلد بعد العام ١٩٩٢، أي بعد الإعلان عن الانظمة الثلاثة (النظام الأساسي، ونظام مجلس الشورى، ونظام مجلس المناطق) في مارس سنة ١٩٩٢، ولكن الذي جرى هو أن تبدّلاً جرى في طريقة الانتهاك، فبعد أن كان الانتهاك يتمّ بصورة

**منذ العام ١٩٣٢ وحتى العام ١٩٩٢ لم يكن هناك نصٌ مكتوب في أي من الوثائق الرسمية يشرح حقوق المواطنين ويحفظها ويصونها من الانتهاك**

سافرة ومفضوحة، بسبب غياب القانون، فإن ما جرى لاحقاً أن قائمة الإتهامات تبدّلات، فلم يعد استعمال (التجديف) مبرراً مقبولاً على المستوى الدولي لتنفيذ حكم الإعدام، أو تنفيذ عقوبات قاسية، ولكن ما جرى هو دخول عناوين جديدة لم تكن متداولة مثل (التورّط في أعمال إرهابية) تخطيطاً أو/و تمويلاً أو/و تمجيداً، ومن آيات السخرية أن يصيب دعاة الإصلاح بعض من هذه الإتهامات.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، طرأ جديد ليس في الوعي الحقوقي الرسمي ولا في إرادة العائلة المالكة لناحية تحسين أوضاع




حقوق الإنسان، ولكن انكشاف الدولة السعودية بكامل حمولتها على الخارج جعل منها مركز اهتمام دولي إعلامياً وسياسياً وأيضاً حقوقياً، وكان من بين الملفات المطروحة للفحص هو ملف حقوق الإنسان، ومن بينها حرية التعبير، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات بمن فيهم العمال الأجانب، ودور منظمات المجتمع الأهلي في امتصاص فائض الطاقة لدى الشباب من أجل تجنيبهم مخاطر الانخراط في منظمات إرهابية.

وفي يناير ٢٠٠٣ إنطلق تحرّك شعبي واسع النطاق، عبّرت عنه وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، والتي مثّلت ذروة الحراك السياسي والشعبي في بلد لم يألف التقاء طيف واسع ومتنوع من الفئات الإجتماعية والسياسية والأيديولوجية على مطالب مشتركة، ومنها المطالبة بوضع دستور ثابت يكفل حقوق المواطنين ويرسم علاقة واضحة ومنضبطة بين الحاكم والمحكوم، وإرساء أسس دولة القانون وفصل السلطات الثلاث.

وفي ذلك العام أيضاً، شهدت البلاد ربيعاً حقوقياً غير مسبوق في تاريخ الدولة السعودية، فقد وجدت الأفكار الحرّة طريقها الى الرأي العام عبر الصحف والمنتديات الالكترونية والعرائض والمجالس الشعبية، وأصبح لدى الناس الشجاعة الكافية لنقد الأوضاع والجهر عالياً بالمطالب

المشروعة. ولكن ذلك لم يكن ممكناً في حال كانت الدولة قوية بما يكفي، ونتذكّر أن ذلك العام شهد تحوّلين بارزين: انفجار العنف القاعدي في الداخل، وسقوط النظام العراقي وانهيار النظام الإقليمي برمته، ووصول رسائل الى آل سعود بأن دولتهم باتت في خطر، وأنها مهددة بالزوال بانتظار استكمال خطة ضبط الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق.

ولذلك، ما إن نجح الأمير نايف في استيعاب دوامة العنف، كان القرار التالي مباشرة هو الإنقضاض على حقوق الإنسان: إعتقال رموز الإصلاح (بمن فيهم المطالبين بإنشاء لجنة أهلية لحقوق الإنسان)، وإبلاغ الصحف المحلية تعليمات شفهية بعدم تداول موضوعات الإصلاح (بل واستبدال كلمة إصلاح بكلمة تطوير)، وملاحقة المنتديات الشعبية التي كانت تقوم بتنظيم لقاءات مفتوحة ويتم فيها تداول قضايا الإصلاح وحقوق الإنسان، وقد بلغ عدد المنتديات التي طالها قرار الإغلاق نحو ٢٠٠ منتدى في أرجاء المملكة.

في ضوء ما سبق، يمكن الحديث عن التقرير الصادر الشهر الماضي (سبتمبر) عن منظمة (هيومان رايتس ووتش) عن أحوال حقوق الإنسان في السعودية. حيث جاء في التقرير أن (الحريات العامة في السعودية ما زالت خاضعة للتغيرات السياسية رغم التحسن الذي طرأ عليها)، وقال التقرير بأن (الملك عبدالله لم يمأسس الحقوق التي منحها للسعوديين)، وقالت المنظمة الحقوقية (إن المواطنين السعوديين إكتسبوا المزيد من الحريات العامة منذ تولى الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم قبل خمس سنوات، الا أن هذه الحريات ما زالت غير مشرعنة ومعرضة للخطر بفعل التغيرات السياسية).

وبينما أكّدت المنظمة في تقريرها السنوي أن النظام الذي يقوده العاهل السعودي البالغ من العمر ٨٦ عاما (أكثر تحرراً) من سابقيه، حذّرت من أن المكتسبات التي حققتها الاصلاحات التي قادها الملك عبدالله قد تختفي في المستقبل. وجاء في التقرير: (اذا خفّ حماس الملك، او اذا اتبع خلفاؤه طرقا أكثر محافظة، فإن إرث الملك عبدالله لن يتجاوز كونه نسمة عابرة عوضاً عن أن يكون إصلاحاً ممأسساً ومشرعناً).

ولفت التقرير الى أن ما وصفه بالاصلاحات التي قادها الملك قد خففت من بعض القيود التي كانت مفروضة على النساء، وعززت من شعور المواطنين السعوديين بعدالة الجهاز القضائي، وزادت من مساحة حرية التعبير في المملكة، حسب ما جاء في تقرير المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها. إلا أن التقرير يضيف بأنه ما زال ممنوعاً على غير المسلمين ممارسة طقوسهم بشكل علني في المملكة، وما زال أتباع المذهب الشيعي يعانون من التمييز ضدهم، بالرغم من المبادرة التي قادها الملك عبدالله للتعايش بين الأديان.

ويقول التقرير إن أكثر من ثمانية ملايين من العمال الوافدين وأسرهم ما زالوا محرومين من أبسط الحقوق الاساسية. وقال كريستوف ويلكي، الذي اشرف على اعداد التقرير: (إن الملك قام بالعديد من الخطوات، ولكنه لم يبن المؤسسات التي تضمن الحقوق التي منحها للمواطنين. مع ذلك، هناك وعي متنام في المملكة بأن الملك عبدالله يحمل في جعبته برنامجاً للاصلاح. ولكن كلما بحثت أكثر وجدت بأن هذه الاصلاحات غير راسخة).

ويقول: (إن السعوديين يتمتعون اليوم بحرية أكبر في انتقاد حكومتهم إن كان ذلك من خلال وسائل الإعلام أو في المجتمع بشكل عام. ولكن ما زالت هناك العديد من الخطوط الحمراء الإعتباطية التي لا يسمح بتخطيها بما فيها توجيه الإنتقاد للأسرة الحاكمة وللمذهب الوهابي الذي تدين به المملكة).

في تقييم التقرير يمكن القول بأنه كان متوازناً لجهة أخذه بنظر الإعتبار ما حسبه معدّو

**التعاون بين رجل الأمن ورجل الدين في المؤسسة الرسمية بلغ حد التواطؤ، فكان الأول يعتقل المواطن فيما ينتحل الثاني صفة القاضي لإضفاء شرعية على الجور**

التقرير (مكتسبات) في مجال حقوق الإنسان بصرف النظر عن الموقف منها، وأيضاً لجهة تشديده على ماهو مأمول من الحكومة السعودية القيام به من أجل تحويل المكتسبات الى قانون ثابت.

المشكلة القائمة والمزمنة في هذا البلد أن ثمة علاقة جدلية دائمة بين ماهو واقع (دي فاكتو) غير مضمون وليس فيه صفة الديمومة والقانون الثابت الذي يمكن به صون الحقوق وضمان عدم اختراقها من قبل الجهات الرسمية الأمنية والدينية والسياسية والتي غالباً ما تكون في مواجهة مستمرة مع حقوق الناس. ولذلك، فإن كثيراً من الحقوق التي يتمتع بها الناس تكون خاضعة للعلاقة بين ماهو واقع وبين ماهو قانون، فليس كل ماهو قائم اليوم قانوني، أي أنه مدوّن ومصون قانونياً، ولكنّه قانوني بحكم الواقع، بما يجعله عرضة في أي لحظة للانتهاك أو الزوال.

كان العام ٢٠٠٣ مثالاً بالغ الدلالة على أن الحقوق غير مكفولة بقوانين ولا مؤسسة، حيث أن الربيع الحقوقي الذي عاشه كثير من الناس ما لبث أن تحوّل الى خريف بفعل عودة لغة القمع ومصادرة الحريات مجدداً على يد وزير الداخلية الذي وضع حداً لتطوّر حرية التعبير والنشاط الإصلاح السلمي، بل جرى استعمال العنف على نحو مفرط مع الإصلاحيين دون تمييز بينهم وبين الجماعات الإرهابية الذي حظي عناصرها بمعاملة حسنة ومغرية بل مثيرة للسخرية لدى بعض الإصلاحيين الذين نالوا من العقاب الشديد فيما نال المتورّطون في عمليات إرهابية قائمة إغراءات مالية ومعنوية وأمنية دفعت بعض ضحايا المطالب الإصلاحية الى تمني أن يكونوا عناصر في جماعات إرهابية كيما يحصلوا على (حوافز) لم يحلموا بها من قبل مثل الحصول على سيارة، وزوجة، ووظيفة، ومبلغ مالي لتلبية متطلبات المرحلة الأولى من الحياة الجديدة للعائدين الى المجتمع.

من جهة ثانية، فإن ما يعتبره التقرير (مكتسبات) لا يمكن لها أن تثمر في غياب إطار حقوقي واضح للعلاقة بين الحكومة والشعب، فقد يصبح الناس على حال غير ما أمسوا فيه، وقد يمسوا على حال غير ما أصبحوا عليه، لأن المشيئة ليست مؤسسة على قانون بل على رغبة الحاكم، وهذا الحاكم قد يكون شخصاً واحداً أو قد يكون أشخاصاً عدّة وقد يكونوا طبقة حاكمة.

ومن اللافت في هذا البلد أن الحقوق لا تتم بالمراكمة، فما يمارسه الناس من حق قد يتعطّل لسنوات وربما عقود قبل أن يتم استئناف العمل به مجدّداً ولكن من نقطة الصفر. فغياب المراكمة الحقوقية تجعل الناس في حال صدام دائم مع الدولة، ببساطة لأن ما يمارسونه أحياناً من حقوق يتوافق غالباً مع معايير دولية بل وواقع دولي ولكنه ليس بالضرورة منسجم مع رغبة الحكام، أو أن القانون قد أضفى على الممارسة الحقوقية صفة قانونية. ويكفي للتدليل على ذلك، أن بعد ثمانية لقاءات فكرية أو حوارات وطنية لم تسفر أي منها حتى الآن عن خطة عمل، ببساطة لأن الحوارات مصمّمة لمعالجة مشكلة الدولة أو بالأحرى نظام الحكم وليس تسوية المشكلات العالقة في العلاقة بين الدولة والمجتمع.

المطلوب، وبناء على نصائح التقرير وتوصياته، إرساء دولة القانون وتحويل المكتسبات الحالية، بصرف النظر عن الموقف منها رغم ضآلتها، الى قوانين ثابتة وتهيئة الأجواء المناسبة للإنتقال الى دولة القانون.

### الخثلان: المؤسسات الحقوقية أخفقت،

# إخفاق المؤسسات وتراجع الحقوق المدنية والسياسية

هيثم الخياط

في مقابلة مع صحيفة (الوطن) السعودية من الرياض في ٥ أكتوبر الجاري، اعترف نائب رئيس (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان)، الدكتور صالح بن محمد الخثلان، بوجود تراجع في نشاط الجمعية، معللاً ذلك بما أسماه (حالة الركود العامة التي يمر بها المجتمع). معترفاً في ذات الوقت بـ(إخفاق مؤسسات حقوق الانسان)، في تحقيق تقدم في مجال الحقوق المدنية والسياسية، ما يشير الى حالة إحباط يعيشها الناشطون الحقوقيون حيال تراجع المستوى الحقوقي في البلاد.

وفيما حاول الخثلان تجنّب نقد السلطات السعودية وعلى رأسها أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية المسؤولة المباشرة عن انتهاك حقوق الإنسان، أولى أهمية مبالغة للبعد الثقافي لحقوق الإنسان. فقد أرجع الخثلان ما أسماه (ضعف الوعي بحقوق الإنسان) السبب إلى (انقسام النخب المثقفة حول المفهوم، ووجود بيروقراطية شديدة، تجعل الإنسان لا يفكر في الاستعانة بكثير من الأجهزة الحكومية المعنية)، والتي اعتبر أنها تفتقد للحس الحقوقي، في ظل عدم وجود نصوص تشريعية دقيقة، تضمن حقوق الإنسان، مطالباً بجعل احترام حقوق الإنسان، معياراً لكفاءة الأداء، وقياس الفاعلية في الأجهزة الحكومية.

وقد أقرّ الخثلان بتراجع نشاط وحضور الجمعية في المجتمع مقارنة بأدائها خلال سنواتها الأولى، وفي ذلك إشارة الى تراجع الوضع الحقوقي عموماً. وربما كان التقرير الحقوقي الصادر عن الجمعية في العام الماضي بمثابة تقرير وداعي لأنه خروج فارط عن النص الرسمي، الأمر الذي عجّل بتراجع نشاط الجمعية. يقول الخثلان بأن هذا الشعور يراود جميع أعضاء الجمعية، ولكنه يحمّل المجتمع مسألة حدوث حالة ركود حقوقي باعتبارها انعكاساً لحالة ركود المجتمع، في إشارة كما يبدو إلى الدولة كما يوضّح الكلام اللاحق (فالإنتخابات البلدية تأجّلت، والحراك الثقافي فقد زخمه، وحتى هامش الإنفتاح النسبي في الإعلام أصبح أضيق. إذاً مشكلة الركود عامة وليست خاصة بالجمعية. وهذه حالة يؤسف لها حقاً). إذن المقصود بالمجتمع هنا هو الدولة، وهذا بحد ذاته إشارة الى أن ثمة تراجعاً ملحوظاً في مستوى حرية التعبير، بحيث يضطر ناشط حقوقي بل مسؤول كبير في جمعية حقوقية شكّلتها الحكومة الى استعمال عبارات مواربة للتعبير عن وجهة نظر حقوقية.

ولكن الخثلان لم يتخاصم مع ذاته الحقوقية حين يوضع أمام أسئلة كبرى حول أسباب وقوع واستمرار التجاوزات للحقوق، فهو يشدّد على ما تردده المنظمات الحقوقية الدولية والناشطين الحقوقيين من كل الاطياف السياسية والايديولوجية في الداخل والخارج من أن السبب الرئيسي هو غياب (التشريعات التي توفر ضمانات واضحة تحمي الحقوق)، وحتى في حال وجود ضمانات (يحدث الإنتهاك بسبب الجهل بها، سواء من قبل من يتعرّض حقه للإنتهاك، أم من يمارس الإنتهاك). وثالثاً، (محاولة البعض ممارسة حقوق لهم، نصت عليها قواعد شرعية أو قانونية، ضمن المواثيق الدولية، التي انضمت لها المملكة، وأصبحت جزء من منظومتها التشريعية، إلا أن الممارسين للسلطة يجهلون هذه الحقيقة)، ورابعاً وهو الأهم (سوء ورداءة الأداء في الكثير من الأجهزة الحكومية، وعدم وجود مؤسسات رقابية فاعلة، وهذا ما يفسر حالات الفساد والتعامل السلبي مع الأفراد، مواطنين ومقيمين، عند مطالبتهم بأبسط حقوقهم).

ويشدّد الخثلان على أن أهم ملف أخفقت الجمعية والهيئة في معالجته هو ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، ولعل ذلك ما يجعله مصاباً بحالة يأس واحباط من تراجع المستوى الحقوقي في هذا البلد. غير أن ثمة جانباً تعرّض له الخثلان في سياق إجابته عن سؤال حول ما اذا كان هناك وعي بحقوق الإنسان من قبل موظفي أجهزة الدولة، ومن الأفراد المنتهكة حقوقهم، فأجاب: لا شك أن هناك معرفة بمسألة حقوق الإنسان بشكل عام، وقد زادت درجة الوعي بها في السنوات الأخيرة، و لكن حين نتحدث عن التفاصيل، فالصورة لا تبدو واضحة كما ينبغي. فمن واقع ما نرصد، وما يرد لنا من شكاوى، هناك من الأفراد من يعتقد أن أي مشكلة تواجهه، تعد قضية حقوقية، ويتوقع من الجمعية التدخل فيها، وأظن أن السبب في ذلك يعود لانقطاع المجتمع السعودي عن مفهوم حقوق الإنسان



د. الخثلان

لفترة طويلة، بسبب موقف سلبي منها، باعتبارها فكرة غربية.

إضافة إلى أن هناك عجزاً في المؤسسات التي يمكن للأفراد التواصل معها، لمعالجة قضاياهم. بعض هذه المؤسسات موجودة بالفعل، ولكنها ضعيفة الفعالية، وتحكمها ثقافة بيروقراطية شديدة، تجعل الإنسان لا يفكر في الاستعانة بها أصلا، وتصبح مصدراً لزيادة معاناته، بدلاً من أن تكون عوناً له. وينتهي للقول (وبالنسبة للكثير من الأجهزة الحكومية، فأظن أنها تفتقد للحس الحقوقي، وسبق أن اقترحت أن يكون احترام حقوق الإنسان وضمانها، مؤشراً و معياراً لكفاءة الأداء، وقياس الفاعلية في الأجهزة الحكومية).





### السعودية تخسر إن تم التمديد للمالكي

# غضبت على المالكي ولم يغضب أحدٌ لغضبها!

**عبدالحميد قدس**

اذا أصبح المالكي رئيس وزراء العراق القادم، فإن أبرز معاني بقائه في السلطة: خسارة مؤكدة للسعودية ولنفوذها الذي تحلم به في العراق.

السعودية لم تبن نفوذاً حتى الآن في ذلك البلد، وقد استثمرت فيه عبر تمويل العنف والتطرف المذهبي، وتخريب العملية السياسية، أكثر مما استثمرت لكسب أي من اللاعبين السياسيين، سنّة أو شيعة أو كرداً أو حتى تركمان!

وهنا لا داعي لأن يتباكى السعوديون على وضع العراق ونفوذهم فيه، إذ أنهم لم يربحوا شيئاً كثيراً منه حتى يخسروه.

لم يكن العراق في تاريخه الحديث كلّه ـ منذ تأسيسه كدولة في العشرينيات الميلادية من القرن العشرين ـ إلا على خلاف وعداء مع السعودية.

ولم تكن الأخيرة في تاريخها تحلم أو حتى تريد أن يكون لها موطء قدم في العراق. العراق بالنسبة للسعودية مصدر خطر وليس فاكهة سهلة قابلة للقطف.

هو كذلك اليوم رغم أنه تحت الإحتلال. فالأميركي والإيراني والتركي والسوري كما الكويتي والسعودي والأردني تنتابهم جميعاً الحيرة والعجب بين فينة وأخرى، تجاه ما يمكن لهم أن يفعلوه في هذا البلد المحتل، وكيف يمكن التعامل مع شعب صعب المراس وغير قابل للتطويع، مثل الشعب العراقي!

السعوديون يدركون أن العراق حتى وإن كان محكوماً سنيّاً طيلة القرن العشرين، فإن سنّته ـ حكاماً ومحكومين ـ لم ينظروا يوماً الى آل سعود إلا كزمرة موالية للغرب بل هي أداة بيده يستخدمها في الطعن في الحقوق العربية. ولازال السنّة في العراق اليوم في أكثرهم ضد السعودية التي يرون أنها هي التي فتحت الأبواب لقوات الغزو الأميركي لاحتلال بلدهم والإطاحة برموز سلطتهم.

لكن السعوديين أنفسهم ـ ونقصد الأمراء الحاكمين ـ يعزون ألمهم لما يجري في العراق.. لا شفقة على أهله الذي أحرق بسنته وشيعته، كرده وعربه، بأموال السعودية وأفكار وهابييها المتطرفين.

ولا لأنهم ـ أي السعوديين ـ خسروا لهم مواقع بارزة فيه كانت بيدهم من قبل.

ولا لأن ما يجري سيؤدي الى خطر أمني داهم بالسعودية كدولة.

ولا يعود الألم السعودي الى غيرة عربية وهي تجد العراق مسرحاً لنفوذ دول غير عربية.. إذ لو كان الأمر كذلك، إذن لظهرت الغيرة ضد الإحتلال الأميركي، وضد النفوذ الإسرائيلي خاصة في كردستان العراق، التي انخرط الأمراء السعوديون في الإستثمار فيها جنباً الى جنب الإسرائيليين!. وإذن لاحتجت السعودية على النفوذ التركي في العراق، عبر عن نفسه عبر تدخلات عسكرية، وهو نفوذ متعدد المشارب الإقتصادية والسياسية والأمنية، وشمل التركمان والسنّة والشيعة والأكراد شمالاً وجنوباً.

مشكلة السعودية وألمها يعود الى الوتر المذهبي الذي تريد أن تلقي عليه خسارتها وفشلها وخيبتها.

السعودية لديها عقدة من إيران. وقد توافق الأمر هذه المرّة، فإيران مكروهة مذهبياً، وهي الآن مكروهة سياسياً، فكيف سيكون الحال إن اجتمع الكره الإسرائيلي والأميركي مع الكره السعودي؟

المالكي لم يكن مرشحاً لإيران، بل مرشح الأميركيين بدرجة أساس. وأكثر جهة مقربة

من ايران (المجلس الأعلى) رفضت المالكي حتى الآن.

رئيس الوزراء تعيّنه الأكثرية الشيعية، والمالكي أقوى مرشح بين تلك الأكثرية ومن الصعب تجاوزه. وحتى حزب الدعوة ليس لديه مرشح أفضل من المالكي.

وبالرغم من قربه من الأميركيين.. فإن السعودية لا تريد المالكي، لأنه أبدى قدراً من الصلابة في العلاقة معها، وهذا ما سبب نفورها منه.. مع ان السعودية كان بإمكانها ان تلاحظ بأن المالكي أزعج السوريين والإيرانيين وحتى الاميركيين، وما كان يجب أن تأخذ الأمور بانفعال شخصي، متصورة بأنها تستطيع أن تملي على العراقيين من يحكمهم وكيف يحكمهم. إن هذا الأمر لم تستطعه أميركا وإيران اللتان تتقاسمان النفوذ الأكبر في العراق.

السعوديون وضعوا لهم سقفاً عالياً من الأهداف في العراق؛ ولم تكن لديهم لا القدرة ولا المكانة ولم يبذلوا أدنى الجهد لتحقيقها. لا الأميركيون كانوا قادرين أو راغبين في تحقيق كل أهداف السعودية في العراق، ولم يكونوا يعملون ضمن السياسة السعودية بل العكس.

حتى كتابة هذه الأسطر، يبدو ان المالكي هو مرشح التسوية (الأميركي/ الإيراني). ويبدو ايضاً انه الأقرب الى كرسي رئاسة الوزراء. ولا يبدو ان الدول المجاورة الأخرى مؤثرة في اعتراضها عليه إن كان هناك اعتراض أصلاً. فقد تحسنت علاقة المالكي مع سوريا، وتم استقبال وفد من حزب الدعوة في دمشق، كما تمت اعادة علاء الجوادي سفير بغداد لدى دمشق وهو من حزب الدعوة، ليتوج كل ذلك بزيارة المالكي الى دمشق وهي أشبه ما تكون بزيارة اعتذار. وتركيا كما الأردن تريان ان مصالحهما أفضل في عهدة المالكي، ولا يمكن للأردن ان يجرؤ بإقحام نفسه في الموضوع الداخلي العراقي، وإلا خسر المساعدات العراقية!

وحدها السعودية التي تناطح الجبال، جهلاً لا شجاعة.

ومع هذا تقول بانها تقف على مسافة واحدة من اطراف الصراع!! وهي ذات العبارة التي تستخدمها حين الحديث عن لبنان!! ولكن هل يصدق ذلك أحد؟!

المالكي ليس دمية، وهو ليس نسخة من علاوي، او حتى من الجعفري. لقد قررت السعودية عدم التعاون معه، رغم انه ـ ومن باب تأكيد استعداده لعلاقة طيبة مع السعودية ـ زار اول مازار الرياض بعد توليه رئاسة الوزراء في الفترة الأولى.

تصورت السعودية أنها اذا غضبت على المالكي فإن العالم كله سيغضب لغضبها!.

اذا غضبت عليك بنو تميم
حسبت الناس كلهم غضابا

هذا القول لم يصدق على السعودية، وإن كان بنو تميم موالين لآل سعود فعلاً!

لم يعد مهماً كثيراً إن غضبت السعودية أم لم تغضب.

ولم يعد مثيراً أن السعودية لم تفتح سفارتها في بغداد، فقطار الرياض بغداد تأخر وصوله كثيراً، وتحول الركاب الى خطوط أخرى.

يقال بأن السعوديين غاضبون على الأتراك والسوريين، حيث يقال بأن هناك تفاهمات سعودية معهم لدعم المرشح السعودي لرئاسة الوزراء (علاوي) أو على الأقل رفض ترشيح المالكي. الآن تبين بأن طهران وواشنطن لهما الكلمة الفصل. وأن اتفاق طهران ـ دمشق هو الذي يحدد من يحكم العراق.

السعوديون قالوا لأنفسهم بأن الفيتو السعودي كفيل بإسقاط المالكي وأي مرشح من الشيعة لرئاسة الوزراء عدا الأثير (علاوي). وقد كان الخطاب السعودي السياسي هنا واضحاً واستعلائياً الى حد بعيد: (المالكي يعلم ما تريد منه المملكة) (على المالكي أن ينفذ ما وعد به المملكة) (المالكي مجرد صدام صغير) كما تقول الشرق الأوسط!

لكن السعوديين طفح بهم الكيل بمجرد أن تم ترشيح المالكي لرئاسة الوزراء نيابة عن الإئتلاف الوطني العراقي.

كل الساسة العراقيين والمرجعيات الدينية يعرفون ميول السعودية وانحيازها لمرشحين معينين وأنها لا تحب المالكي ولا غيره ممن لهم نفس الخلفية المذهبية.

مع هذا كتب بعضهم محتملاً أن ترشيح المالكي حظي بتأييد السعودية. فما كان من الأخيرة إلا أن ثارت وفقدت أعصابها، مع ان كلام الجرائد هذا لا أحد يؤخذ به.

لكن السعوديين توقفوا عند التعليقات ليقولوا وبالفم المليان بأنهم غير مرتاحين من ترشيح المالكي، وهو أمرٌ لم يقل به بمثل هذه الصراحة سياسي من الدول المجاورة (سوريا وتركيا وايران والأردن والكويت) فما هذا الذكاء في الخطاب السياسي السعودي؟!

وكالة يو بي آي المملوكة للسعودية ، نشرت في ٢٠١٠/١٠/٣ تصريحاً سخيفاً وعجيباً لمصدر سعودي مسؤول ينفي فيه ان تكون السعودية (مرتاحة) من ترشيح المالكي لولاية ثانية، واضاف المصدر بأن المملكة (لم تبد رأيها في هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد انطلاقا من مبدئها الذي تسير عليه دوماً وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وأن ما تم تناقله كذب وافتراء ولا صحة له).

هل هناك حاجة الى نفي ارتياح السعودية!! وبهذه اللغة الحادة، لو لم تكن السعودية مستاءة للغاية من ترشيح المالكي، وليس لانها لا تتدخل في الشؤون الداخلية؟

اعتدنا من السعودية في زمن الأفول المستمر منذ عقدين ان مسؤوليها أضاعوا بوصلتهم، وأن خطابهم السياسي آخذ بالإنحطاط في اللغة، ويتسم برد الفعل الأعمى الذي لا يفكر في المصالح بقدر ما يفكر في التنفيس عن الأحقاد السياسية.

أعقب الموقف السعودي ذاك استقبال الملك عبدالله كأرفع مسؤول لأياد علاوي في ٢٠١٠/١٠/١٠ ومعه وفد كبير ضم عدداً من القياديين البعثيين السابقين، وبينهم اشخاص متهمون بممارسة العنف وتمويله. ترى أية رسالة تريد أن توجهها الرياض الى بغداد؟

العراق غني كما السعودية.

والعراق على علاقة جيدة مع الأميركيين كما السعودية.

وهذا ما يجعل السعودية غير قادرة على تحريض أميركا على الحاكمين في بغداد.

وهي بالقطع غير قادرة على فرض مرشحها (علاوي) وليس أمامها إلا أن تنصحه بأن يقبل بالشراكة، سواء جاءت من المالكي أو من غيره ممن لا ترتضيهم الرياض.

أما فرض الإرادة السعودية على العراق، فولّى زمنها فيما يبدو. هي لم تكن مقبولة في الماضي لكي تقبل في الحاضر.

(إيلاف) تلمّعه وتبشّرنا بعودته غير الميمونة!

# الأمير (الشقيّ) لا يعيد الحياة لمملكة (ذاهبة)!

خالد شبكشي

**لأمرٍ ما بشّرتنا الجريدة الإلكترونية السعودية (إيلاف) في ٢٠١٠/١٠/١٠ بأن سوبرمان السعودية، الأمير بندر، عائدٌ يوم الخميس ٢٠١٠/١٠/١٤ الى السعودية، بعد غياب عن الحياة السياسية مدّة عامين. نفهم ان صاحب الموقع الإلكتروني اعتاد على تبجيل بندر، إما إعجاباً بسياساته المتطرّفة والتآمرية المجازفة (تمويل الكونترا، مجزرة بئر العبد لإغتيال السيد فضل الله، تمويل فتح الإسلام، وغارانغ، العلاقة المكشوفة مع قيادات الصهاينة.. الخ)، أو لأن هناك مصالح شخصية تربط بين الرجلين. ويأتي التلميع (الإيلافي) للأمير المدمن بندر ضمن هذا السياق.. وكأنه يقول: افسحوا المجال وابتعدوا عن الطريق، فقد جاءكم (فلتة) زمانه، وفريد عصره وأوانه، ليحل لكم ما استشكل من أمور سياستكم، والتي كان سبب ارتكاسها غياب سموه عنكم مدّة عامين!**

ما لا نفهمه هو هذا التطرّف (الإيلافي) في المديح لأمير لم يثر مثله جدلاً حول سلوكه السياسي والشخصي. التطرف في المديح لم يكن كافياً لإيلاف، فكان لا بدّ من التطرّف في ذم الخصوم الذين سيكافحهم، الأمير الشقيّ بندر.

من العنوان تقرأ التطرف في الأمرين: التلميع لأمير متآمر وفاسد وإعطائه حجماً أكبر من قدراته؛ والذمّ للخصوم في محور الممانعة الذين أصبحوا (أشقياء) في إيلاف عثمان العمير: (أجواء تعد بعودة الديناميكية الى محور الإعتدال أمام محور الأشقياء/ السفير السوبر عائد الى السعودية الخميس)!

إذا كان محور الإعتدال الذي شبع هزائم سينتعش على يد هذا الأمير المدمن والشقي والمتآمر، فتعساً لهذا المحور!

محور الإعتدال لم تنجح أميركا في إيقاف هزائمه وانحداره، لأن هزيمته جزء من هزيمة وتراجع أميركا واسرائيل في المنطقة. وليست الهزيمة عائدة لأن بندر (الفلتة) غاب عن ساحة الوغى الى جانب المعتدلين!

على العكس، فإن بندر الشقي ما تراجعت أسهمه إلا لأنه أوقع حلف المعتدلين (تخفيفاً لكلمة العملاء لواشنطن واسرائيل) في مأزق الواحد تلو الآخر: (تهيئته لإنقلاب على سوريا/ تمويله الزرقاوي في العراق/ ثم تمويله لفتح الإسلام لتجابه حزب الله بعد حرب تموز/ وتهيئة الدحلانيين والمتآمرين على حماس في غزة لينتج فيما بعد مملكة رفح السلفية).

بندر لا يضيف الى حلف واشنطن واسرائيل (حلف المعتدلين العرب) قوة، بل يزيدهم وهناً الى وهن.

حلف الوهن العربي ليس موعوداً بديناميكية بندر، فالأخير عاش حالة ستاتيكية مدّة عامين، ولن يعيد أمير شقي لم ينته من التخلص من إدمانه بعد.. الحيوية لحلف بدأ برفع رايات الإستسلام.

معركة المعتدلين مع (الأشقياء) كما توصفهم إيلاف العمير، تكاد تنتهي معظم فصولها من طهران الى بغداد الى دمشق الى غزة الى لبنان. لم يربح حلفاء واشنطن واسرائيل من المعتدلين العرب معركة واحدة حتى الآن. فماذا يستطيع أن يفعل هذا الأمير الشقيّ والفاسد، والذي قال على شاشة التلفاز الاميركي، بأنه ليس مهماً خسارة ملياري دولار رشوة في صفقات السلاح! فكانت هذه واحدة من آخر فضائله قبل غيبة العامين!

سيف الصانع، هو كاتب التلميع للأمير بندر! وربما أملى المعلومات شخص آخر. يقول الكاتب عن صاحبه بأنه (يتأهب للعودة) وكأنه يتحدث عن أسد سيثب وثبة على خصومه المحليين والخارجيين!

المدمن الشقي بالكاد يستطيع ان يقوم برعاية نفسه. ولا يبدو أن أحداً من اخوته وأبناء عمومته يريد للشقيّ عودة سياسية، بعد أن ورّط الرياض في أكثر من قضية، أقلها توتير العلاقات مع سوريا وتدبير محاولة انقلاب عسكري عليها بالتعاون مع اصدقائه الإسرائيليين الذين وثّق الشقيّ علاقات بلاده معهم بشكل غير مسبوق منذ حرب تموز الصهيونية على لبنان ٢٠٠٦. وهو ـ اي بندر ـ من كان يشير اليه أيهود أولمرت بأن العرب يطلبون منه مواصلة الحرب حتى إنهاء حزب الله!

بعودة بندر ـ يقول الكاتب ـ ستنتهي الشائعات التي ترددت عن سبب غيابه او عزلته او انطوائه وما يقال عن اعتكافه السياسي. حسم الكاتب الأمر وقال ان غيبة الأمير الشقيّ كانت بسبب مرضه، ولم يوضح ما هو المرض، ولكنه يقول بأنه خضع لعمليات جراحية اربع خلال أقل من عام ونصف، وان صحته الآن ممتازة، فهو يعيش افضل حالاته الصحية ويمارس الرياضة، كما يقول الكاتب، وأنه يقضي أفضل أوقاته في المغرب الى جانب والده ـ ولي العهد ـ المصاب بالسرطان.

لن تنتهي الشائعات بعودة بندر الى الرياض. فليس مؤكداً وربما ليس مرجحاً أن يتولى أية منصب مهم، وإن بقي له منصب (مستشار الأمن القومي) فهذا المنصب لا مبنى له ولا مكتب ولم يقبل الملك عبدالله أن

يداوم بندر في الديوان الملكي نفسه. بمعنى ان مسمى الوظيفة لا واقع له. والأرجح ان الدعاية التي تريدها إيلاف لبندر تستهدف إيصاله الى منصب ما. انظر الى وصف ايلاف بندر: (أخطر وأقوى سفير سعودي مرّ في تاريخ بلاده منذ تأسيسها في مطلع القرن الماضي)!

الفن الذي يجيده بندر هو (التآمر) والإمساك بالملفات السرية. وهذا الشغل في الأساس من وظيفة جهاز الإستخبارات. ولكن بندر من موقعه كسفير في واشنطن ـ والى ما قبل احداث سبتمبر الأثير لدى المحافظين الجدد ـ همّش دور رئيس الإستخبارات تركي الفيصل؛ ولا يُعتقد بأن الملك والأمير مقرن رئيس الإستخبارات سيسمحان لبندر بأن يتمدد الى الملفات التي سحبت منه. كما لا يعتقد أن يعاد كسفير في بلد ما. لا يبدو أن هناك موقع من المواقع (يليق) بالأمير الشقيّ!!

على أن (إيلاف) حددت مواصفات العمل دون مواصفات الوظيفة. من وراء إيلاف ـ وكجزء من ميولهم تجاه بندر ـ يعترضون على نهج الحكومة قليل الصدامية، وقد جرّوها الى معارك أتت على الدور السعودي في المنطقة العربية. فريق إيلاف وبندر هو المسؤول عن المواجهة مع دمشق ومع حزب الله ومع حماس ومع القذافي ومع البشير ومع إيران ومع المالكي وحتى مع اردوغان تركيا؛ وهو المسؤول عن إقحام الرياض في معارك خرجت منها كلّها ـ وبدون استثناء ـ جريحة.

وهذا الفريق نفسه لازال يريد المواصلة، فهو يبشرنا بـ (اتجاه سعودي لمزيد من التصلّب والوقفات الحازمة تجاه مستجدات تمرّ بها المنطقة) وهنا لا بدّ ان تكون هناك حاجة الى (العودة البندريّة). باعتباره (صقراً) روّج ودعا الى حرب أميركية اسرائيلية ضد ايران تساهم فيها السعودية مالياً وعسكرياً منذ عهد بوش الإبن. وينبه الكاتب في رسالته الموجهة للداخل والخارج بأن (موجة "الصقور" عائدة الى الواجهة من جديد في الرياض، وذلك بالتزامن مع عودة "صقور" أميركا المحافظين للإمساك بيد الكونغرس بعد الانتخابات التشريعية في منتصف الولاية)!

يقال هذا، لأن صقور أميركا بحاجة الى صقور من آل سعود يتماشون معهم (وليس يتصادمون كما في إيران!) وبندر هو المحبوب بين الصقور، ويجب إسناد دور ما اليه ليشارك صقور واشنطن معاركهم في المنطقة!

هذا التحليل الغبي لا يرى بأم عينيه هزيمة اميركا في المنطقة وتراجع نفوذها في العالم بشكل غير مسبوق. وهو لا يرى بأن واشنطن لا تستطيع (وليس لا تريد) شنّ حروب جديدة، وأن من يتحالف معها في المنطقة يرتكس فاسهمها الى هبوط مستمر لم يتوقف منذ سنوات.



الأمير الشقي: أيام عزّ مضت ولن تعود!

وسواء عاد الصقور في واشنطن أم لم يعودوا، فإن الرياض لا يوجد بها سوى الدجاج وأصحاب عقول العصافير.

سيبقى أمراء آل سعود صغاراً وعالة على السياسة المحلية والإقليمية والدولية.

أقصى حدود الدور الذي يلعبونه هو ما توكله أميركا إليهم. هم لا مبادرة لهم ولا تفكير ولا بحث ولا رعاية لمصالح المسعودين فضلاً عن بقية العرب. النظام السعودي ـ الذي مثاله بندر ـ خلق لخدمة الغرب وسياساته.

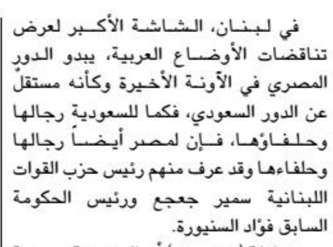
وبندر الذي يقال أنه له أنصار ومؤيدون، كما يقول المقال، بغض النظر عن هذا التعبير غير المتداول في الخطاب السياسي الرسمي السعودي.. بندر هذا شخصية منتفخة أكبر من حجمها، ولكن (الملمّعين) يرون أنه شخصية فريدة من نوعها ليس على مستوى السعودية فحسب، بل وعلى مستوى العالم!! وأن عودته الى الرياض بعد مرضه وانعزاله أو عزلته والتي يقال أن أهم سبب لها هو محاولته الإنقلاب على الحكم السعودي القائم، فضلاً عن أخطائه الأخرى، ومشاكله الصحية العديدة.. ان عودته ستجعل للسياسة الخارجية السعودية حضوراً في المنطقة الخليجية الـ (محاطة بمجموعة من الاشقياء السياسيين) كما يقول كاتب المقال أو من أملى عليه كتابته، ويرجح أنه عثمان العمير صاحب إيلاف نفسه.

من هم الأشقياء السياسيون الذين يحيطون بالمنطقة الخليجية غير ايران؟ وأية أسلحة ردع يقول كاتب المقال أن الأشقياء يحتاجونها، أي يجب أن يواجهوا بها؟

يجيب: أن تعود أجهزة الأمن الوطني في دول الخليج للتنسيق ويضيف بأن (دول الخليج تسابقت على تأسيس اجهزة امن وطني، ثم جمدتها فجأة).. وهو هنا يقصد السعودية، إذ لا أحد أسس وجمّد سوى السعودية. وجهاز الأمن الوطني الذي أُسس في السعودية وجمّد هو الجهاز الذي وضع بندر على رأسه!! أو مستشاراً له!! والمعنى واضح: فعّلوا الجهاز لبندر العائد والتائق لمواجهة الأشقياء! مع أنه لا يستطيع مواجهة ذبابة، وليس إيران! ولو كان بإمكان أسياده الصهاينة والأميركيين مواجهة ايران لفعلوها منذ زمن وأطاحوا بالنظامين في دمشق وطهران، ولدمروا لبنان على رأس حزب الله، وغزة على رأس حماس كما يحلم آل سعود.

وأخيراً، يطالب العمير كاتب المقال الأصلي ـ على الأرجح ـ بأن يعاد بندر الى الديوان الملكي الذي طرد منه، فصار بندر عاطلاً عن العمل ولا مكتب له يدير جهاز أمنه الوطني!. والحجة بأن الراحل غازي القصيبي مضى، فليحل محلّه هذا الشقيّ بندر. وشتّان بين الرجلين. فإذا كان غازي يملأ الديوان حيوية، فإن بندر سيملؤه تآمراً وخيانة، كما هي العادة.

الأشقياء كبندر لا يبنون دولاً بل يهيلون عليها التراب. وقد فعل وأنجز معظم المهمّة، فهل يأتي على ما تبقّى؟!



### بين القاهرة والرياض في لبنان

# تنافس بنكهة الصراع

**محمد السباعي**



بعد الهزيمة تفرقهما المواقف بشأن العراق ولبنان!

في لبنان، الشاشة الأكبر لعرض تناقضات الأوضاع العربية، يبدو الدور المصري في الآونة الأخيرة وكأنه مستقل عن الدور السعودي، فكما للسعودية رجالها وحلفاؤها، فإن لمصر أيضاً رجالها وحلفاءها وقد عرف منهم رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة.

معادلة (سين سين) أي السعودية وسورية لم يقدّر لها أو بالأحرى لم يرد لها أن تضبط إيقاع القوى السياسية اللبنانية المتناحرة والتي تنتمي لفريقي ١٤ آذار و٨ آذار. فقد بدا أن القاهرة دخلت على خط التجاذبات اللبنانية، بالرغم من أنها خاضت مواجهة سياسية وإعلامية وتالياً قضائية مع حزب الله على خلفية استعمال بعض عناصر الحزب من الفلسطينيين واللبنانيين والمصريين الأراضي المصرية لتهريب السلاح للمقاومة الفلسطينية إبان العدوان الاسرائيلي على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩ والتي اعتبرتها الحكومة المصرية اعتداءً على السيادة المصرية، فيما لا إشارة من أي نوع لمسألة السيادة اللبنانية في دخول العامل المصري في المعادلة الداخلية في لبنان.

وفيما كانت الأنظار تتّجه إلى ما ستسفر عنه جلسة مجلس الوزراء في ٢١ سبتمبر الماضي وما كان سيدلي به رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وتالياً رئيس الحكومة سعد الحريري في انتظار ما كان قد يصدر عن دمشق والرياض من مواقف حيال الشأن اللبناني، برز تطوّر جديد ولافت حيث دخلت القاهرة وفي شكل مكشوف كفريق وطرف عبر كلام أطلقه الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية المصرية حسام زكي في ٢٠ سبتمبر الماضي، الذي عبّر عن قلق مصر حيال ما يجري في لبنان محدّداً (مصدر القلق بأنه تحدّي بعض اللبنانيين المدعومين بقوة السلاح الخارج عن سيطرة الدولة اللبنانية للسلطتين التنفيذية والقضائية في البلاد في شكل سافر). وفي ذلك إشارة واضحة الى سلاح حزب الله، الأمر الذي دفع بعض مسؤولي الحزب لتذكير الجانب المصري لما كان يردّده خلال التجاذب حول خلية حزب الله في مصر، وطالبوه بالالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان، أسوة بدعوات سابقة له للحزب.

علي المقلب الآخر، كان واضحاً أن ثمة إرباكاً في الموقف العام لدى السعودية وحلفائها، فبين تصعيد غرائزي غير منضبط بنكهة مذهبية ورسائل تحذير بالغة القسوة بعدم الإنسياق الى معركة غير مأمونة العواقب، تكشف في الحد الأدنى إضطراباً في الموقف والخطة المعتمدة من الرياض لجهة احتواء مفاعيل ما يحضّر له مع اقتراب موعد صدور القرار الظني، والذي تشير التكهنات من مواقع متعددة الى أن أصابع الإتهام تتجّه الى عناصر من حزب الله.

ما يمنع اعتناق السعودية لخيار التفجير الأمني، أن المكتسبات التي حصلت عليها خلال السنة الماضية ستكون عرضة للضياع بسهولة في حال قررت أن تشعلها حرباً مفتوحة مع قوى المعارضة المدعومة من سورية. صحيح أن هناك في الموالاة من لا يشعر بخسارة من أي نوع في معركة مفتوحة مع المعارضة، وخصوصاً حزبي الكتائب والقوات، بل قد تكون المعركة خياراً بالنسبة لهما قد تخلق فرصة إعادة خلط الأوراق وإضعاف القاعدة الشعبية للتيار الوطني الحر.

الأمر ليس على هذا النحو بالنسبة لتيار المستقبل، الذي ـ بالتأكيد ـ بدأ يستشعر خطورة الذهاب بعيداً في التجاذب الداخلي تحت عنوان المحكمة الدولية أو معرفة الحقيقة، وقد ارتفعت أصوات من أكثر من مكان تفيد بأن الحريري ليس أغلى من لبنان، وأن خيار المحكمة الدولية لا قيمة له إن كان سيؤدي الى إسالة الدم، بل هناك من يهمس الآن حتى داخل الطائفة السنيّة في بيروت بأن معرفة الحقيقة لا يجب أن تؤدي الى خراب لبنان، وإن كانت هناك من وسيلة لتجنيب لبنان لأي مأساة أخرى فليكن حتى بإلغاء المحكمة الدولية، فهناك دماء عزيزة أهرقت قبل اغتيال الحريري وبعده ولم تحدث هذا القلق لدى اللبنانيين عموماً.

هذه الرؤية التي يبدو أن بعض المسؤولين السعوديين يميل الى تبنيّها من أجل الحفاظ على منجزات الخمس سنوات الماضية، والتي تمّ فيها بناء النفوذ السعودي، فإن القاهرة بدت أكثر تشدّداً من الرياض في موضوع المحكمة الدولية بل طالبت بالمضي في هذا الخيار مهما كلّف الثمن، من أجل معرفة هوية الجناة! يدرك اللبنانيون والمتابعون أن المناكفة المفتوحة بين حزب الله ومصر تعكس نفسها في مثل هذه المناسبة.

ما يحاول بعض قادة تيار المستقبل تحاشى إنكشافه، هو تجاذب العاملين المصري ـ السعودي داخل التيار، وهو تجاذب ينعكس إرباكاً وتوتّراً، كونه لا يعكس بالضرورة موقف الحريري نفسه، وهذا من شأنه أن يوصل الرسالة الخاطئة الى الفريق الآخر، أي المعارضة، التي تنتظر من رئيس تيار المستقبل سعد الحريري موقفاً تصالحياً يؤدي الى ارتخاء الأجواء الداخلية.

موافقة الحريري على الاستمرار في خيار التهدئة لا تعكس إرادة جماعية داخل فريق

١٤ آذار، فقد تصدر تصريحات من نواب مستقبليين مقرّبين من رئيس كتلة المستقبل ورئيس الحكومة السابق فـؤاد السنيّورة، المحسوب على المعسكر المصري في لبنان، وتؤدي الى ارتفاع منسوب التوّتر. وقد يضطر سعد الحريري للعب دور (رجل إطفاء) حرائق يشعلها نـوّاب في تياره من خلال مقابلات تلفزيونية ويستعملون خطاباً طائفياً تصعيدياً، وقد حدث أن اتصل ذات لقاء تلفزيوني مباشر بأحد نوابه وأنّبه على مسمع الحاضرين في الاستوديو، وسأله عمّن أذن له بالتصريح بمواقف عبّر عنها دون الأخذ علماً وإذناً مسبقين بها.

وقد ظهر لاحقاً أن النائب الذي أنّبه الحريري كان عقاب صقر، حيث ذكر عاملون في فريق إنتاج (بموضوعية) الذي تبثّه قناة (إم تي في) أنه خلال إحدى فترات الاستراحة، تلقى النائب عقاب صقر إتصالاً هاتفياً من منزل رئيس الحكومة سعد الحريري. وبينما اعتقد صقر أنه سيتلقى التهنئة، فوجئ بأن محدثه (قدّر الحاضرون أنه الرئيس الحريري نفسه) يلومه على مشاركته في الحلقة، وعلى إطلاقه مجموعة من المواقف من دون الحصول على إذن أو تنسيق مع رئاسة الحكومة ومكتب الحريري نفسه.

هناك في تيار المستقبل من يتبنى فكرة، ويتزعّمها الرئيس السنيورة، بأن استدراج حزب الله الى الشارع يعتبر في حد ذاته نجاحاً، فيما يعتبر فريق الحريري بأن المعركة إذا انفجرت هذه المرة فلن تكون محدودة كما هو الحال في ٧ أيار (مايو) ٢٠٠٨، بل ستقلب موازين القوى رأساً على عقب، وستطيح بمنجزات ومكاسب كبيرة ولن يكون بالإمكان استردادها مرة أخرى، وقد تكون نهاية دور آل الحريري في لبنان.

وفيما يبدو، فإن الجانب المصري الذي لا يمتلك وجوداً مادياً وشعبياً وازناً في الشارع اللبناني يميل الى خيار المعركة، وإن اختلف على مستوى سخونتها ومداها الجغرافي والزمني والنوعي. أما السعودية فعلى العكس تماماً فهي ترى نفسها في وضع لا تحسد عليه، فقد وقفت عاجزة أمام عودة رئيس قوى الأمن الداخلي السابق اللواء جميل السيد من باريس الى مطار بيروت الدولي واستقباله الاستعراضي والاعتراضي من قبل قوى المعارضة وعلى رأسهم حزب الله، وسافر سعد الحريري الى الرياض فيما يشبه خطوة احترازية تحسّباً لأية أعمال غير محسوبة في الشارع اللبناني، خصوصاً وأن الرسالة كانت واضحة للحريري بأن استعمال المحكمة الدولية كورقة ضد حزب الله يعني سقوط الحكومة. على أية حال، اضطرت السعودية الى أن تجدّد اتصالاتها بالعاصمة السورية في محاولة للعثور على مخرج مناسب لكل الأطراف، مع تزايد الضغوطات من قادة المعركة بأن ثمة دوراً للسعودية لابد أن تضطلع به من أجل حل أزمة المحكمة الدولية.

مصادر سعودية ذكرت بأن وضع السعودية في المنطقة بلغ درجة خطيرة من الحساسية (وأن مصر تمارس دوراً مستقلاً عنها في لبنان ولا يجب تحميل كل ما يصدر عن فريق الموالاة للسعودية). مبعوث الملك عبد الله الأمير عبد العزيز بن عبد الله جاء الى دمشق ليؤكّد على سريان مفعول اتفاق التهدئة مع سورية في لبنان. ولكن الحريري الإبن عاد من السعودية بشعارات ذات طابع مزدوج، فمن جهة يعلن تمسّكه بخيار التطبيع مع سورية، وفي الوقت نفسه يعلن تمسّكه بخيارات وشعارات قوى ١٤ آذار. ومن الغريب أن صدور مذكرات التوقيف بحق أكثر من ٣٠ مسؤولاً لبنانياً وسورياً وألمانياً فهمت من قبل الفريق المسيحي في قوى ١٤ آذار على أنها إعلان قطيعة في العلاقات السورية اللبنانية، ووقف التقارب بين دمشق وبيروت.

رئيس الحكومة سعد الحريري أعاد التأكيد على ثباته في الاستمرار في خيار الانفتاح على سورية وتطوير العلاقة معها، بينما بدا واضحاً من تصريحات نواب المستقبل كونها غير متطابقة مع موقف الحريري. بل أن رئيس كتلة المستقبل النائب فؤاد السنيورة أشار في ١٩ سبتمبر في ذكرى (اغتيال النائب الشهيد ناظم القادري) الذي اغتيل في عام ١٩٨٩، الى دور ما لسورية في الاغتيال خصوصاً وأن الذكرى ترافقت مع اغتيال النائب انطوان غانم.

ما بدا لافتاً في الموقف السوري ما أعلنه وزير الخارجية السوري وليد المعلم لصحيفة (وول ستريت جورنال) في ٢٩ سبتمبر الماضي من أن (المحكمة الدولية مسيّسة وأن دمشق تعارض أي جهود من الامم المتحدة تدعم إصدار إتهامات من شأنها إغراق لبنان في جولة جديدة من العنف الطائفي). في المقابل، أكد وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط خلال لقائه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون (إتفاق مصر الكامل مع الموقف الذي عبّر عنه الأمين العام مؤخراً بشأن تأييد المحكمة وعملها باعتبارها مؤسسة تتمتع بالاستقلالية).

وأشار ابو الغيط، وفق ما نقل عنه



معيب لمصر تحالفها مع القتلة والعملاء!

المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، الى اقتناع مصر (بضرورة مواصلة المحكمة عملها لكشف الجناة في حوادث الاغتيال التي شهدها لبنان، وحتى يمكن أن تذهب حقبة الاغتيالات السياسية في هذا البلد الى غير رجعة). وكان ابو الغيط قد شدّد على أن المحكمة الدولية تحظى بتأييد مصري كامل،



السنيورة: رجل مصر، مقابل حريري السعودية!

مشيرا في تصريح لقناة (العربية) الى أن المحكمة أنشئت بقرار صادر عن مجلس الأمن، والقرارات الدولية لا يمكن التراجع عنها.

وفي سياق خارجي متصل، اعتبرت نشرة (ميدل ايست بوليسي سورفاي) الصادرة عن (مجموعة سياسات الشرق الأوسط) الأميركية للدراسات في ٣٠ سبتمبر، أنه (من المتوقع من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، أن تصدر قريباً، قرارات اتهامية لمن تعتقد أنهم مرتبطون باغتيال رئيس الحكومة الاسبق رفيق الحريري).

ما هو لافت في تقرير النشرة، والذي

يعكس التباين السعودي المصري في موضوع المحكمة أن مسؤولين أميركيين بارزين في الخارجية الأميركية يعتقدون بأن الرئيس السوري بشار الأسد يريد من الحكومة اللبنانية (إدانة المحكمة وقطع المساهمة المالية اللبنانية عنها)، وأضافوا (إن هذا ما يريده السعوديون أيضا على ما يبدو). وأضافت النشرة نقلاً عن مصدر مطلع مخضرم قوله إن (السعوديين يريدون تصفية المحكمة الدولية ولم يعد لبنان مهماً لهم بما يكفي).

هذا كان قبل صدور المذكرات القضائية السورية ضد شخصيات لبنانية تنتمي أغلبها الى فريق ١٤ آذار بل وبعضهم يعمل في فريق سعد الحريري مثل وسام الحسن وأشرف ريفي وغيرهما. في رد فعل عاجل، قام وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بزيارة الى جدة في ٤ أكتوبر التقى خلالها نظيره السعودي الامير سعود الفيصل، وصرح بعد اللقاء الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية حسام زكي بأن مصر والسعودية (تدعمان) المحكمة الخاصة بلبنان، وتعتبران أن محاولات تعطيلها (لن تحقق هدفها).

غير أنه بدا غامضاً فيما يرتبط بتطابق الموقفين السعودين من المحكمة الخاصة بلبنان رغم تأكيده على أن (كلا من مصر والسعودية لها موقف واضح والمحاولات المبذولة لتعطيل عمل المحكمة هي محاولات لن تحقق الهدف منها...)، وبدا أكثر غموضاً بقوله (وجهة نظر مصر هي أن المساعي المبذولة من أجل الاستقرار في لبنان يجب أن تراعي هذه النقاط، كما أن هذه المحكمة مهمة من أجل مستقبل لبنان، ومن أجل وقف عمليات الاغتيال السياسي في هذا البلد). فهو في الأخير تحدّث عن وجهة نظر مصرية فيما يرتبط بالمحكمة.

# خلاف بين عمرو موسى وسعود الفيصل

ذكرت تقارير صحفية في ٢١ سبتمبر الماضي أن مصر ودولاً عربية أخرى تسعى لاحتواء أزمة مكتومة نشبت مؤخراً بين الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، على خلفية رفض موسى تعيين دبلوماسي سعودي رئيساً لبعثة الجامعة في نيويورك خلفا للسفير يحيى الحماصي، بسبب ما اعتبره الأمين العام نقصاً في الخبرة والكفاءة لدى المرشح السعودي.

وقالت مصادر دبلوماسية وصحافية بالقاهرة لصحيفة (العرب) القطرية، إنه لم يتم حتى الآن معرفة نتيجة جهود الوساطة لاحتواء هذا الخلاف الذي وصفته بـ (العنيف لأول مرة) بين الجانبين، خاصة في ظل علاقات ودية وتنسيق معروف بين الجانبين في العديد من القضايا.

وطبقا لمصادر دبلوماسية بالجامعة العربية، فإن الأمير سعود الفيصل طالب في كلمة ألقاها نيابة عنه مندوب السعودية لدى الجامعة السفير أحمد قطان خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب الأخير موسى بالتراجع عن قراره بالتمديد لرئيسي بعثتي الجامعة في واشنطن ونيويورك، لأن ذلك من اختصاص وزراء الخارجية. وبحسب المصادر ذاتها فإن موسى من جهته عبَّر عن دهشته من الطلب السعودي واعتبره تشكيكا في نزاهته وكفاءته.

وقال موسى خلال الاجتماع الوزاري (إنني أشم روائح كريهة بحق الأمين العام والأمانة العامة للجامعة العربية). وتساءل: (كيف يعقل أن يتدخل وزراء الخارجية في قرارات تعيين أو التمديد لموظفي الجامعة؟). وأضاف أن عملية تقييم ومتابعة موظفي الجامعة هي من اختصاص الأمانة العامة للجامعة العربية وأنه – أي موسى– الأقدر على معرفة من يصلح لهذا المكان أو ذاك.

وطبقا للمصادر فإنه مع إصرار السفير قطان رئيس وفد السعودية في الاجتماع الوزاري، على ضرورة تراجع موسى عن قراره، ارتفعت حدة لهجة موسى حتى وصلت إلى التحدي بقوله: (ما دام الأمين العام باقياً فإن حسونة والحماصي باقيان، وتنتهي فترة عملهما بانتهاء ولاية الأمين العام).

من جهة أخرى، رأى محللون آخرون بأن خلاف موسى مع الفيصل له أبعاد سياسية. فالأول طالب الدول العربية بالإنفتاح على دول الجوار الإقليمي، والمقصود إيران، باعتبار ان لا مشكلة مع تركيا، وقد سميت مبادرة عمرو موسى بـ (مبادرة دول الجوار). لكن السعوديين يرفضون أية انفتاح عربي على ايران، ولكنهم لا يمانعون من الإنفتاح على اسرائيل. وقد أبدى السعوديون غضبهم من عمرو موسى مراراً، كان آخرها أثناء القمة الأخيرة. طارق الحميد، رئيس تحرير الشرق الأوسط، كتب تحت عنوان (شكراً يا أمير) يقول نقلاً عن أحد يثق الحميد بخبرته (على وزن ما يقوله الوهابيون: حدثني من أثق بـه!): (مـاذا يريدون من مبادرة دول الجوار؟ لا أفهم ما الذي يريده الأمين العام،



هل ننفتح على إيران وهي تتوغل في أراضينا، وتخطف القرار السياسي العربي، وتغذي الصراعات بيننا؟ نحن في حالة ضعف، نعم، لكن ننفتح على ايران في هذا الوقت، هذا خطأ فادح!). وأثنى الحميد على قول وزير الخارجية السعودي في القمة بضرورة ترتيب البيت العربي أولاً، ليخلص الى: (ليس من المنطقي مطالبة العالم العربي بالإنفتاح على دول الجوار، والمقصود هنا بالطبع إيران)!، و(الأجدى للعرب أن يصححوا أوضاعهم بدلاً من مكافأة إيران بجائزة لا تستحقها. هذه هي الحقيقة وإن أغضبت)! أغضبت من؟ مصر؟ عمرو موسى؟ المغرب العربي، وبعض دول الخليج؟!

الجائزة السعودية يجب ان تذهب الى اسرائيل، فليواصل آل سعود مبادرتهم البائسة معها، ولكن هذا لن يعيد الدور السعودي الى سابق عهده، فما فات مات! ومصر في طريقها الى الإنفتاح على إيران، رغم رفض السعوديين وغضبهم!، مثلما انفتحت من قبل وفتحت سفارتها في بغداد، فيما بقيت السعودية الشاذّة عربياً، والحالمة بإعادة مجدها عبر افتعال صراع مع ايران، وتليين الموقف مع اسرائيل.

### ترحيب سعودي بالإنفصال في السودان

# انفصال الجنوب وتداعياته على السعودية

**محمد قستي**

السعوديون هم أول من روج لإنفصال الجنوب السوداني وشجّعوه ووضعوا له تبريراته. إقرأوا مقالات عبدالرحمن الراشد وطارق الحميد في (الشرق الأوسط) وكذا تغطية الصحيفة عن الشأن السوداني، حيث سنجد أنها ـ كما بقية الإعلام السعودي المحلي والخارجي ـ لم تنفك تهاجم السودان وحاكميه منذ سنوات طويلة ولم تتوقف حتى الآن، ولا يبدو أنها ستتوقف إلا بعد أن تصبح دارفور مملكة أو جمهورية هي الأخرى، وهو ما يروّج له الإعلام السعودي أيضاً.

إذا كان السودان قد تمّ تجميعه ليصبح دولة قطرية، فالسعودية في أساسها دولة مختلقة، لم توجد في التاريخ أصلاً، وهي صناعة بريطانية كما يعلم الجميع حيث قضي على دولة الحجاز واحتلالها سعودياً، ومسحت إمارة الأحساء والقطيف المستقلة من الخارطة، واقتطعت اجزاء من الجنوب لتلصق بالدولة النجدية. وللسعودية تشابه كبير مع السودان الذي يشتم السعوديون قادته، ويبررون تمزيقه.

الحقد السعودي أعمى آل سعود وإعلامهم عن حقيقة أن الإنفصال قد يجرّ الى انفصال آخر داخل الدولة نفسها التي انفصلت وقد يشجع آخرين خارج اطار الدولة على طلب الإنفصال (secession leads to a secession).

السعوديون توقعوا منذ مدّة طويلة ان الهدف النهائي هو الإنفصال، وأن السودان سيتقسم لا محالة. آخر ما كتبه الفطحل طارق الحميد! عن السودان كان بعنوان (السودان.. بكاء على اللبن المسكوب) وذلك في ٢٨/٩/٢٠١٠، شتم فيه وزير الخارجية السوداني الذي تساءل: لماذا يعادي الغرب السودان؟ وانبرى الحميد وبالنيابة عن أميركا يعدّد ما فعله حاكم السودان وبالتالي صار من المبرر ان يقوم الغرب بتقسيم السودان. وتابع الحميد فقال: (الانقسام، أو الانفصال، في السودان أمر قادم والكل يعلم ذلك، ليس اليوم، بل منذ أمد؛ فالاستعدادات لذلك قائمة على قدم وساق).. وبعد ان يبين ما يجري، يلوم النظام في السودان الذي لم يبذل جهداً لمنع الإنفصال حسب قوله، وليس الغرب وأتباعه الذين يشجعون الإنفصال وبينهم حكام الرياض، الذين سبق لهم ان حاولوا فصل جنوب اليمن بعد توحده في حرب ١٩٩٤ كما هو معروف.

الأكثر من ذلك من ذلك عاب الحميد على وزير الخارجية السوداني حين قال بأن هناك جماعات في اميركا (لاحظ قال ان هناك جماعات): (يريدون التشفي من العرب والمسلمين بتقسيم السودان). واعتبر الحميد ذلك القول بأنه حديث لا يقدم ولا يؤخر. وزاد بأن أبدى أسفه لأن الوزير السوداني تحدث عن مؤامرة أميركية لتقسيم السودان، واعتبر الحميد ذلك (هروباً للأمام كالعادة، ومحاولة لتجاهل حقيقة واقعة). وخلص الحميد الى أن السودان سيتقسم لا محالة: (لا أمل في حلول تحافظ على وحدة السودان، فالشق أكبر من الرقع).

إذا كان التحليل بأن السودان سيتقسم، وهو ما نراه أيضاً، فذلك لأن الغرب استفرد بالسودان ودعمه في ذلك السعوديون بالذات لتمزيقه. ومعلوم أن الرياض اعتادت على دعم جون غارانغ قبل وفاته نكاية بالنظام في الخرطوم. ولا يبدو أن الرياض ستتشفي غيظها حتى ولو تقسم السودان الى ثلاث دول، ما لم يسقط البشير ومن معه من كرسي الحكم.

عبدالرحمن الراشد له مقالات عديدة هو الآخر في الموضوع السوداني وتقسيمه، وقد كتب مقالاً في (١٩/٧/٢٠١٠) تحت عنوان (السودان للبيع!) افتتحه بشيء أقسى مما كتبه الحميد. فهذا الأخير قال بأن حاكم السودان لم يفعل ما يجب عليه فعله لمنع تقسيم بلده، أما الراشد فقال بأن البشير باع السودان بالقطعة والمفرد!. يقول الراشد في مطلع مقاله: (أعرف أن الرئيس عمر البشير قد باع نصف السودان عندما وقع اتفاق حق تقرير المصير للجنوب، الذي يعني تلقائيا انفصاله، مهما جمله بألوان وماكياج، مثل الكونفيدرالية والاحتفاظ بالعلاقات الاستثنائية. ومستعد أيضا لبيع ربع أرض السودان، إقليم دارفور، من أجل أن يخرج من قفص الملاحقة الدولية)!

إن حارب البشير انفصاليي الجنوب شتمه السعوديون وإعلامهم لأنه يستخدم القوة والعنف وهذا لا يحل المشكلة.

وإذا ما استخدم السياسة وأوقف الحرب وسعى للشراكة وتقاسم المصالح، قيل له بأنه باع السودان.

وهذا هو دأب آل سعود عامة لا يجدون في سياسة خصومهم شيئاً صحيحاً،

ويحمّلون كما هي عادتهم دائماً في السودان وغيره، يحملون الضحايا المسؤولية، وينسون المعتدين الأميركيين والصهاينة وبعض الساسة الغربيين.

والسعوديون لا يؤمنون بنظرية المؤامرة ما دامت تخدم مصالح الغرب، ومادام المبتلى بها خصومهم. أما إذا وجه لهم النقد من الغرب ـ وهو قليل وجاء بعد أحداث سبتمبر ـ فيعتبرون ما يقال ضدهم تعريضاً بالإسلام (هكذا دفعة واحدة!) وأن (الغرب يتآمر على المسلمين) وما أشبه. من شاء فليقرأ أدبيات آل سعود وإعلامهم في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر وكيف تعاملوا مع بعض المقولات التي دعت الى تقسيم السعودية حينها.

كان القمع هو السبب، فهل يسمح الراشد بتقسيم السعودية، لأن نظامها النجدي البائس المتطرف والمكفراتي والأقلوي يهدد الشعب في الحجاز وفي المنطقة الشرقية وفي الجنوب؟ هل يجوز لمن تعرض للمجازر والقتل والتمييز أن يطالب بالإنفصال عن حكم نجد الطائفي المناطقي؟ نعلم ان أهل الحجاز لا يريدون آل سعود، والشيعة في الشرق لا يريدونهم أيضاً ويبحثون لهم عن دولة، وكذلك اهل الجنوب، فهل هذا جائز مثلما يقول الراشد أنه جائز في السودان؟

أكثرية المسعودين في المهلكة السعودية يبحثون عن خلاص من آل سعود وسلطة الوهابية التكفيرية المتطرفة، فلماذا لا تكون لهم دولهم الخاصة بهم التي محاها آل سعود من الخريطة. لماذا لا يستعيدوا دولهم وإماراتهم المستقلة؟

السودان متنوع كما السعودية ثقافياً والى حد ما عرقيا.

وهو متنوع دينياً وطائفياً.

ولكن السودان غير محتكر لطائفة تحكمه مثل نجد المناطقية الوهابية.

تشابك وانفصال!

الآن يقول لنا الراشد بأن الإنفصال في السودان سببه البشير (الجلاد/ حرفياً). (الجلاد الذي يهرب منه الجنوب والغرب سام كل السودانيين، عربهم وأفارقتهم، سوم العذاب، حتى صار الانفصال بابا للهروب للكثيرين أيضا، من مسلمي غرب السودان، أي دارفور).. أي ان الراشد يدعو الى إنشاء دولة دارفور أيضاً، فتفكيك البلاد هو (خلاص من السلطة).

إذا كان القمع مبررا للإنفصال، وهو كذلك بلا شك، ولكنه ليس العامل الحاسم فقراءة الموضوع بالطريقة السعودية تسطيح كبير. لكن لنقل إن الحكم في السودان رغم كل ما يقال فيه أوسع من الحكم السعودي.

ومشكلة السودان في حقيقتها لم تتضخم إلا بدعم الغرب وإسرائيل وآل سعود، والى حدّ ما مصر.

إن رفض الخرطوم الخضوع للإستعلاء السياسي المصري والسعودي دفعهما بالتعاون مع الغرب لإضعاف الحكم المركزي. لكن الغرب وسّع الأمر فدعم حركة الإنفصال وغطاها سياسياً ولازال بشكل صريح وعلني. والسبب هو: المسحة الإسلامية لنظام الحكم في السودان، وعدم خضوعه لكل ما يشتهيه الغرب فيماشي سياساته.

يمكن أن يقال الكثير عن الحكم في السودان من جهة دكتاتوريته وعنفه وقمعه. لكن للنظام انجازات. ولا يمكن أن يكون البشير سبب الإنفصال، فموضوع الإنفصال سابق بعقود على وصول البشير الى السلطة. وموضوع الإنفصال أعمق من أن يكون القمع وحده محركاً ومحفزاً له.

لا انفصال بدون دعم إقليمي وخارجي. وقد توفرت كل أدوات إنفصال الجنوب اليوم، خاصة قبول ودعم دول الجوار؛ والغطاء الدولي الذي وفره مجلس الأمن واعضاؤه الذين زاروا الجنوب مؤخراً، والخبرة في إدارة الوضع المحلي الجنوبي منذ الشراكة مع الحزب الحاكم؛ والهوية الخاصة مستكملة البناء التي يمكن لها ان تضحي بالمنفعة الإقتصادية إن كان ذلك يرضي كبرياء معتنقيها قومياً في دولة تؤسس. والأكثر من هذا، هناك الإستفتاء لأهل الجنوب، وقد كان النظام في الخرطوم قد أصلح علاقاته مع شريكه الجنوبي كيما يختار الوحدة، ولكنه اختار الإنفصال بلا مبالاة. وإذا ما تقرر الإستفتاء فنتائجه ستكون حاسمة، وهي على الأرجح قيام دولة في الجنوب، لا يعرف ما هو اسمها، ولكنها متنوعة هي الأخرى من عشرات الأثنيات والأقليات، ما قد يغري بتفتت الدولة الجديدة، او قيام مثيل لها في دارفور.

كثير من مقومات الإنفصال موجودة في السعودية. لكن ما يجعل السودان مختلفاً عن السعودية، هو ان الغرب يحمي الوحدة السعودية وبثمن يدفع باستمرار من قبل آل سعود. وهؤلاء لا يهمهم الوحدة وإنما السيطرة الأقلوية على الأكثرية المقموعة.

لربما يأتي يوم ليس ببعيد يجد فيه آل سعود أنفسهم في وضع مشابه للسودان.

من حفر لأخيه حفرة أوقعه الله فيها! وسيقع آل سعود في شرّ أعمالهم.

# اكتشاف مقبرة للهاشميين بمكة وتدمير منظّم للآثار

## الخبر:

قادت الصدفة، في الرابع من اكتوبر الجاري، إلى اكتشاف مقبرة أثرية يرجح أنه كان يقبر فيها بنو هاشم بن عبدمناف وبنو عبدالمطلب بن عبدمناف موتاهم، وذلك في الشعب المتاخمة للحرم المكي بمنطقة الغزة، وأسهمت أعمال حفريات للشركة السعودية للاتصالات في اكتشافها.

وأكد المؤرخ الشريف راجح الكريمي أن المنطقة كانت فيما مضى شعيبا يقطنها بنو هاشم بن عبدمناف وبنو عبدالمطلب، وقد مضى على تلك الحقبة ١٤١٦ عاماً، مشيرا إلى أن ما يؤكد هذه الفرضية عدم وجود رفاة للموتى، رغم العثور على قبور تحتوي لحوداً جهزت بطريقة تختلف عن طريقة المقابر الحالية، حيث رصت حجارة على الجانبين بعكس المقابر المعاصرة التي يتم تجهيزها بطرق حديثة تستخدم فيها الخرسانة المسلحة.

وأوضح الشريف أن المنطقة جرى ردمها بالحجارة والتراب في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك درءاً للسيول التي كانت تغمر المنطقة وتصل إلى الكعبة المشرفة، لافتاً إلى أن المساحة الفاصلة بين تلك المنطقة والمسجد الحرام لا تتجاوز ١٢ متراً، وهو ما تؤكده المصادر التاريخية التي تشير إلى التفاف القبائل القديمة حول الحرم.

وقال المشرف على عملية الحفر لشركة الاتصالات المهندس طاهر حسين إنه فوجئ وفريق العمل بوجود مقبرة عميقة أثناء عمليات الحفر لإدخال كيابل أرضية ضمن الشبكة؛ وهو ما دعاهم إلى إيقاف العمل وإبلاغ جهات الاختصاص.

## التعليق:

### يا هيئة الآثار: قلبي على مكة

انتظرت خمسة أيام على الخبر الذي نشر حول حفريات شركة الاتصالات في مكة المكرمة التي توقفت بسبب العثور على قبر من غير رفات، وذهبت الشكوك على أنه قبر يعود إلى العصر الجاهلي.. انتظرت عل أحدا يقول كلمة واحدة عن العبث بآثار مكة، أو أن تستنفر هيئة الآثار والسياحة وتطوق الموقع وتستصدر أمراً بإيقاف الحفر في المنطقة كاملة، وتقوم بإنزال رجال الآثار للتنقيب في الموقع، أو أن تواصل الصحف متابعة ما الذي حدث لهذا الأثر؟ كل التوقعات تلاشت في الهواء.. فهيئة الآثار تعلم أن في كل يوم أثر يمسح أو يزال على طول وعرض البلاد، وهي لا تمتلك إلا الرجاءات والسير بالتخفي من أجل صيانة أو تغطية أثر هنا أو هناك.

مع نشر الخبر انتابني الأسف كما يحدث كل مرة مع إهمال أو طمس أي أثر في هذه المدينة المباركة، فهي مدينة قد نبشت أحشاء آثارها منذ زمن طويل، من غير أي غضب، بل في أحيان تزال آثار إنسانية بمباركة ومثابرة لإزالة الأثر.

ونكاد نحن البلد الوحيد الذي يبارك محو سجل التاريخ الإنساني بشهامة وشجاعة نادرتين.



ولأن مكة ابتليت ببعض حالات الاستثمار الأعمى، نجد أن مشاريعها جميعها قامت في منطقة الحرم والاستيطان البشري الأول، وأن جل هذه الاستثمارات هي استثمارات عقارية بحاجة إلى قواعد وأساسات عميقة جلبت لها العمالة من بقاع العالم الإسلامي، وهي عمالة في غالبها متواضعة وغير متعلمة ولا تعرف ماذا يعني أثر أو تراث، وبالتالي كانت تعمق الأساسات والقواعد في باطن الأرض مخترقة أي أثر مطمور أو غائر، كما أن المستثمر لا يعنيه أثر بل تعنيه أرصدته البنكية من قيام تلك الأبراج وجني الأرباح، ويتفق المستثمر وعماله في سوء تقدير الأماكن التي يعملون بها وربما يتفقان في حرمة بقاء أي أثر إنساني، وفي ظل غياب المطالبة بحماية الآثار، فيوميا هناك أثر يموت أو يهشم، وكارثة بعض الأبراج المقامة في مكة أنها تغلغلت للأرض، فما اختفى عن أنظار المتشددين المطالبين بطمس الآثار، تهشم بفعل المال الاستثماري الأعمى.

والآن تقف بعض الأبراج على كنوز أثرية موغلة في القدم براحة بال وكأنها تجلس في مزرعة استراحة.

يا الله يا مكة.. هكذا ذهب أثر أول استيطان بشري بسبب الجشع.

وما زالت عمليات الحفر العميق متواصلة من غير استشعار بأي فداحة ترتكب بحق الوطن والإنسانية.

**عبده خال** (عكاظ، ٢٠١٠/١٠/١٢)

### مدارسنا أعشاش التعصّب

# الأحمد هادم الحرم مشيّد لأجيال التطرف

**محمد فلالي**

يدرك الذين كتبوا عن مشاركة رجل الدين الوهابي المتطرّف الشيخ يوسف الأحمد في إعداد المنهج التربوي لطلاب المدارس الابتدائية أن وجه الاعتراض ليس منصبّاً على اجتهاد فقهي مرتبط بمبدأ (إلقاء التحية) أو السلام على المسلم وغير المسلم، فذاك موضوع يشترك فيه الأحمد وغيره ولعله موضوع يستوجب تأمّلاً عميقاً كون الاجتهاد فيه يؤسس لنوع العلاقات الإنسانية المطلوبة، لأن السلام هو إنساني قبل أن يكون دينياً.

ومن أجل إنصاف الرجل، يجب القول بأن المشكلة لا تكمن في مشاركة الأحمد بل هي مشكلة منهج تعليم ديني، وأكبر من ذلك، فهي مشكلة أيديولوجية دينية متطرّفة تنتج نظرات إقصائية واقتلاعية إزاء الآخر. وقبل الخوض في موضوع دور يوسف الأحمد في تأليف الكتب المدرسية، نتوقف للحظات عند ما ورد في تقرير لسوزان ميركيلسون من مجلة فورين بوليسي حول (أسوأ كتب التربية في العالم) نشر في موقعها على شبكة الإنترنت في ٧ سبتمبر الماضي بمناسبة عودة الطلاب في أرجاء العالم الى المدارس، حيث يتعلّم كثير منهم ليس فقط أموراً زائفة بل خطيرة. فقد سلّط التقرير الضوء على مناهج التعليم في عدد من الدول حول العالم من بينها السعودية. وجاء تحت عنوان: خطة الدرس: أعداء العقيدة. وفي التفاصيل: بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ـ والتي شارك فيها ١٥ سعودياً من أصل ١٩ مختطفاً ـ قام الملك عبد الله بإجراء إصلاحات للكتب المدرسية السعودية، التي كانت متخمة بإحالات الى المسيحيين، والشيوعيين، والصهاينة، والغربيين الكفار، كأعداء للمسلمين. تضيف الكاتبة بأنه بعد تسع سنوات فإن التقدّم كان بطيئاً. وفي ٢٠٠٦، وعدت الرياض بإزالة (كل المقاطع المتعصّبة) ولكن بعض المصادر تقول بأن الأطفال مازالوا يتلقون تعليمهم من كتب مناهضة للسامية وتحرّض على الجهاد. مرة أخرى، زعمت السعودية بأن كتبها المدرسية وبرامجها التي يجري استعمالها سواء داخل المملكة أو من قبل مدارس مموّلة من قبل السعودية في أماكن أخرى من العالم (ستخضع للمراقبة الكاملة والصارمة خلال السنوات الثلاث القادمة). وتستعمل المدارس السعودية في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وتركيا كتب مدرسية مماثلة.

وبحسب مصدر رئيسي (إملأ الفراغات بالكلمات المناسبة (الإسلام، جهنم): كل دين غير... زائف. من لم يمت على دين الإسلام يدخل....) منقول من كتاب الصف الأول.

(روي عن إبن عباس: القردة هم اليهود، أهل السبت، والخنازير هم النصارى، الكفار من أتباع عيسى). من كتاب الصف أول متوسط (التوحيد والفقه).

إذاً ما هو وجه الاعتراض على دور ما للأحمد في تأليف منهج الفقة للصفوف الأولى من المرحلة الإبتدائية؟ إنه ببساطة الشخص وليس الموضوع، لأن من أفتى بهدم الحرم المكي، وحرمة الاختلاط وهدّد وتوعّد بأن ذلك سيؤدي الى اضطرابات لابد أن تدعو مشاركته في إعداد مناهج تربوية للإنكار. وبحسب ما كشفت عنه صحيفة (الوطن) في ٢٧ سبتمبر الماضي بأنه دليل مادي على عنصرية منهج الفقه الذي ألّفه الشيخ يوسف الأحمد. حيث نشرت الصحيفة الانتقادات التي تطالب بعض دروس منهج (الفقه والسلوك) للصف الأول الابتدائي، وخصوصاً الدرس الثالث الذي يأتي تحت عنوان (السلام)، والذي يقصر التحية على المسلمين فقط، ويطلب من الطلاب عدم القاء أي تحية لغير المسلمين في تحريض واضح ضدهم وغرس سلوك عدائي في نفوسهم تجاه الآخر.

تربويون وصفوا درس (السلام) في منهج الفقه للصف الأول الإبتدائي بتأجيج (العنصرية) ضد غير المسلمين، وغرس كراهية (الغير) في نفوس الطلاب، وأن ذلك يكمن في اختصار الدرس التحية على المسلمين فقط، وهو ما سيولّد أسئلة كثيرة في ذهن الطالب عن حكم تحية غير المسلم، لعدم قدرة طالب الصف الأول على التفريق بين لفظ (السلام) الذي يوجّه شرعاً للمسلم، والتحية العامة التي توجه لبقية الناس مسلمين كانوا أم غير مسلمين.

وعلّق عميد كلية التربية بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور حسن عائل على تقرير الصحيفة قائلاً (أن قائمة مؤلفي كتاب الفقه والسلوك للصف الأول الابتدائي خلت من وجود أسماء تربويين، وهو ما ينبغي التركيز عليه عند تأليف الكتب الدراسية، وأنه يجب أن يتكون فريق التأليف من مجموعة من المتخصصين في العلم نفسه، ومجموعة من المتخصصين في التربية).

وطالب بأن يراعي المختصون مطالب الطفل في هذه المرحلة، ومنها سهولة المعلومة، وعدم تعارضها مع الواقع الحالي، وأن يركزوا على الأخذ بآراء المعلّمين، وأولياء الأمور، والطلاّب، والمجتمع. وقال إنه بعيد عن المعلومات الموجودة في الكتاب كونها معلومات شرعية يتحدث عنها المتخصصون، فإن التربويين يحرصون على عدم تعارض ما فيها مع قيم المجتمع والواقع الحالي.

من جانبه، أكد عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عبدالله بن عويقل السلمي أن المقررات المدرسية تعد الصائغ الأهم لعقلية المتلقي في مرحلة الطالب الأولى، وأنه ينبغي عند صياغتها استحضار الجوانب الحياتية التي تربي النشء على حب الإنسان للإنسان في أي مكان ومهما كان في ظل هذا الانفتاح والتعايش العالمي.

وشدد على أنه بعيد عن الأحكام الشرعية، يجب أن يراعي مؤلفو هذا الكتاب ضرورة إستشعار أننا لا نعيش بمفردنا في هذا العالم، ولا يجب أن نصوغ مناهجنا بمعزل عن الأمم التي نتعاطى معها، وأن نعلم أجيالنا عدم

كراهية الإنسان مهما كان اتجاهه، أو انتماؤه، أو عرقه، أو دينه. وطالب بإبعاد أي صياغة منهجية تتضمن نبرة التمييز أو كراهية الغير، ابتداء من السلام والبشاشة في وجه الإنسان، وانتهاء بالمعاملات الحياتية..

أحد المعلّقين ذكّر وزير التربية بأن الشيخ يوسف الأحمد قد تمّ إيقافه عن التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود بسبب تطرّفه الديني يعود الى حقل التربية من أخطر أبوابه، فيسمح له باعتماد تأليف الفقه للطلاب الصغار، ويعلق منكراً (ألا يوجد إستشاريون تربويون يحلّون محله، أم أن أبناءنا لعبة تساومون بهم لتمرير مصالحكم؟). ويخلص في الأخير للقول (يبدو لي أن أصحاب الأفكار المتطرفة لديهم رغبة جامحة في تطرف أبنائنا وزرع الكراهية في نفوسهم ضد الآخر..في ظل حوار الأديان والمنهج الإسلامي الوسطي المعتدل والمتقبّل للآخر..!! وهذا واضح وجلي من الدليل المادي التي كشفت عنه صحيفة الوطن مشكورة..!).

قال أحمد: هل أسلّم على من لا أعرفه؟

المعلم: نعم نسلّم على من نعرف ومن لا نعرف من المسلمين.

قال خالد: وبماذا نردّ على من سلّم علينا؟

الانتقادات المتصاعدة بعد نشر خبر مشاركة يوسف الأحمد في تأليف كتاب (الفقه والسلوك)، فرضت على وزارة التربية الإعلان عن موقف رسمي من تقرير صحيفة (الوطن)، خصوصاً وأن إسم الأحمد تصدّر قائمة المؤلفين في تأليف الكتب الدراسية لمادة الفقه، ومع بدء السنة الدراسية الجديدة في ٢٥ سبتمبر الماضي حيث عادت قضية مناهج التدريس السعودية للتداول بعد أن هدأ الحديث بشأنها بعد سنوات من الانتقادات، وبعد وعود من الملك عبد الله بتنقية المناهج التربوية السعودية من مقاطع تدعو للتطرف.

صحف الكترونية نشرت في ٢٥ سبتمبر الماضي تأكيد صدور أمر من وزارة التربية والتعليم إلى مديري التعليم بالمناطق بسحب الكتب التي عليها إسم الأحمد، وبعد أقل من ٢٤ ساعة صدر قرار إبقاء الكتاب للطلاب حتى إشعار آخر، وقد صدر التوجيهان من وزارة التربية والتعليم إلى المديرين من خلال رسالة جوال وليس بخطاب رسمي. ولكن ما لبث أن نفى المتحدث الرسمي بإسم وزارة التربية والتعليم، محمد الدخيني، أن تكون الوزارة قرّرت سحب كتاب الفقه أو إعادة توزيعه مرة أخرى، مؤكداً أن شيئاً رسمياً بهذا الخصوص لم يصدر من الوزارة. وقال لموقع (العربية.نت) السعودي في ٢٥ سبتمبر: (لم نصدر أي بيان أو قرار بسحب الكتاب ولا بإلغاء قرار السحب. أصدرنا بياناً خاصاً بالخطة الدراسية الجديدة وموجود على كل المواقع الإلكترونية الرسمية).

أما يوسف الأحمد، فيقدّم شرّحاً تفصيلياً عن دوره في تأليف الكتب المدرسية الخاصة بطلاب المرحلة الابتدائية. وقال في مقابلة مع موقع (العربية.نت) بأنه (تم تأليف ٢٧ كتاباً في الفقه للمرحلة الابتدائية والمتوسطة لكل مرحلة ثلاثة كتب؛ للطالب وللمعلم وللنشاط، ضمن المشروع الشامل لتطوير المناهج، وقد شارك في مادة الفقه أكثر من ٤٥ متخصصاً، وقد مر المشروع بتسع مراحل: الأولى: صياغة وثيقة المناهج من خلال اللجنة العلمية ومشاركة الأسر الوطنية، ثم مرحلة التأليف من خلال فريق التأليف، ثم مرحلة المراجعة من خلال لجنة المراجعة، ثم مرحلة التعديل بعد المراجعة، ثم عرض الكتب على اللجنة العلمية في الوزارة، ثم مرحلة التعديل بعد مراجعتها).

ولا يمكن أن يصدر هذا الشرح المتخم بالتفاصيل الدقيقة الا من شخص ليس طارئاً على الحقل التربوي بل يكاد يكون أحد أعمدته الأساسية. أنظر إلى ما يضيفه بعد ذلك لتتأكّد هذه الحقيقة (ثم رفعت الكتب إلى الوزارة فأحالتها إلى لجنة "تجويد المنتج" ثم مرحلة التعديل بعد مراجعتها، ثم أحيلت الكتب إلى لجنة التربية التي من أعضائها الشيخ عبدالله المطلق، وهي لجنة لها صلاحية التعديل دون الرجوع إلى غيرها، وتم التعديل النهائي، ثم طبع الكتاب ووزع على ٤٠ مدرسة للتجربة خلال ثلاث سنوات، وتم اكتشاف بعض الملحوظات وقامت الوزارة بتعديلها، ووزعت هذه السنة مادة الفقه للأول والرابع الابتدائي والأول متوسط، توزيعاً عاماً بعد مضي ست سنوات من العمل، وبقية المراحل لاتزال كتبها في دائرة التوزيع التجريبي، وسيتم توزيع الباقي توزيعاً عاماً في وقته المحدد في السنتين القادمتين).

فالحديث إذن ليس عن شخص متسلل أو طارىء على مشروع خطير، بل هو أحد صنّاع المنهج التربوي الديني في مملكة آل سعود، وتالياً أحد صنّاع التطرف والارهاب في العالم. ومن هذه حاله، لا دهشة في أن يعبّر عن استغرابه من شائعة إلغاء المنهج (كيف يمكن بعد هذا العمل الضخم أن يلغى برسالة جوال قبل موعد الدراسة بيومين..) بل اعتبر أن قرار الإلغاء (كارثة إدارية وفوضى وتخبط واضطراب وأمر لا يقبله العقل..).

ثم يختم الأحمد بحقيقة عن مشاركته في التأليف فيقول مؤكّداً (كان بطلب رسمي من وزير التربية السابق الدكتور محمد الرشيد بأن أعمل مستشاراً غير متفرغ في الوزارة ورئاسة لجنة تأليف الفقه، ووافق مجلس قسم الفقه ثم المجالس الأخرى وإدارة الجامعة على ذلك).

أليس من المعيب أن يبحث أحد عن منابع للتطرف خارج الحدود! أكثر من ذلك أن فصل الأحمد من جامعة الإمام هي الأخرى شائعة وقال بوضوح (عملي الرسمي هو عضو هيئة التدريس في قسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام بالرياض).

في أول مقالة صدرت كرد فعل على خبر صحيفة (الوطن) كان للأكاديمي علي سعد الموسى في ٢٥ سبتمبر الماضي بعنوان (من يكتب مناهجنا المدرسية؟) وجّه فيها نقداً مباشراً ولاذعاً (للذين مازالوا يقولون إن مناهجنا المدرسية تخضع لتمحيص وتدقيق ومراجعة)، ووجّه لهم خطاباً مباشراً (ها هو البرهان من على مشارف الصفحة الأولى لمقرر مدرسي حيث المؤلف الأشهر يتصدر لائحة المؤلفين بالاسم الثلاثي ومباشرة من الكلمة الثالثة بعيد مفردتي (الفقه والسلوك)، كما قدّم لفتة (للذين مازالوا يقولون إن مناهجنا تعج بالتسامح..) وخاطبهم (ها هو البرهان، لا من حبر من مثلي وأنا الذي أعرف جيداً أين وضعوني من التصنيف، بل البرهان من الاختلاف الحاشد مع ذات المؤلف من قبل حشد من ذات حقل المشتغلين بالعمل الشرعي). وقال بأن (هذه القصة تفضح المسؤولين عن المناهج وتطرح السؤال: من هو الذي يكتب هذه المناهج؟).

ملفات ما بعد الإنسحاب من العراق

# التعاون الأمني الأميركي السعودي

فريد أيهم

هذه الاتفاقية العسكرية لا تخدم في جوهرها أي غرض بناء، خصوصاً أن أساسها هجومي بامتياز، كما أن المقاتلات التي نصت عليها لن تعالج التهديد المحتمل الذي تشكله الصواريخ الإيرانية، فضلا عن كونها حجة إضافية تدفع طهران إلى تطوير أسلحتها النووية. أما في حال استخدام الرياض للأسلحة الأميركية في ضربات ضد الإرهابيين والجماعات الانفصالية في شمال اليمن، فإن الأمر سيأتي بنتائج عكسية، تثير المشاعر ضد الرياض ومشاكلها الأمنية الحدودية

**ويليام هارتونغ، مدير مبادرة الأسلحة والأمن**

**معادلة النفط مقابل الحماية حكمت العلاقات الاستراتيجية بين الإدارات الأميركية المتعاقبة والنظام السعودي منذ التأسيس سنة ١٩٣٢، وستبقى المعادلة قائمة حتى إشعار آخر. فثمة ما يضفي جدارة على استمرار التعاون الأمني وفق نظام المقايضة النفط مقابل الحماية. لا يمكن فصل التريليون ريالاً (٢٨٠ مليار دولار)، وهو إجمالي الحقيبة الاستثمارية التي عرضتها السعودية على واشنطن في إبريل الماضي عن المعادلة تلك، تماماً كما هو شأن الإتفاقيات الأربع التي جرى توقيعها في أواخر عهد الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن، والتي وضعت إحداها تحت مسمى (إتفاقية تعاون تقني وعلمي) طويلة المدى والتي وقّعت في الرياض في ٢ ديسمبر ٢٠٠٨. ورغم أن الأنباء التي تسرّبت بقصد حول الإتفاقية عرضت صورة متشظيّة من قبيل (الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية) والتي جاءت بعد إبرام اتفاق خلال زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش الى الرياض في وقت سابق. وقد أشار الأمير تركي بن سعود نائب رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لمعاهد البحوث أن (الإتفاقية تغطي جميع المجالات، بما فيها مجال الطاقة الذرية). وذكر أيضاً بأن الإتفاقية عالجت موضوع (الإلتزامات الأمنية في نقل التقنية الحساسة بين المؤسسات الحكومية والجهات الأكاديمية والقطاع الخاص في مجالات العلوم والتقنية) بين واشنطن والرياض. وقد طرحت في السياق نفسه موضوعة (الحماية). وكانت كلوديا مكمري، مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس قد ذكرت في ٢ ديسمبر ٢٠٠٨ بعد مراسم التوقيع على إتفاقية التعاون بأن الاتفاقية (تمتد لـ ١٠ سنوات قابلة للتمديد).**

في مقاربة بعد الإعلان عن صفقة التسلّح بين الرياض وواشنطن في سبتمبر الماضي، يضيء أنتوني كوردسمان في بحث نشره في ١٥ سبتمبر الماضي حول (التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية وانعكاسه على مبيعات الأسلحة الاميركية) بأن التعاون الأمني السعودي الأميركي أصبح بما لا يدع مجالاً للتردد على درجة كبيرة من الأهمية بلحاظ قيام إيران بزيادة قدراتها الحربية في المنطقة، وزيادة قواتها الصاروخية بعيدة المدى، وتحرّكها ناحية القدرة على بناء وحشد الأسلحة النووية. ويضيف كوردسمان عوامل أخرى وهي: الإرهاب، والتعامل مع ضعف العراق وغياب قيادة سياسية في هذا البلد، ومشاكل اليمن، وعدم الاستقرار والقرصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندي.

الولايات المتحدة تبقى بحاجة الى كل الأصدقاء التي يمكنها العثور عليهم في الخليج. والسبب أنها تواجه ارتيابات خطيرة في إعادة تشكيل المشهد الأمني في المنطقة في وقت تغادر فيه قواتها العراق. ويشمل ذلك الموقف السياسي المستقبلي غير الثابت في العراق وكذلك الحكومة فيه، وعدم القدرة على التنبؤ بأفعال إيران وحلفائها، والحصاد غير المؤكّد من عملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية، والارتيابات المتربّصة بنجاح أو فشل الصراعات في أفغانستان وباكستان.

ما تومىء إليه هذه الصفقة، وربما صفقات أخرى سابقة ولاحقة، بأن ثمة خطة لإعادة تشكيل الموقف الاستراتيجي الأميركي في الخليج تكون فيه السعودية محوّراً رئيسياً. يلفت كوردسمان الى أن من بين عوامل أخرى عديدة، ليس هناك وضع نهائي محتمل بالنسبة للوجود الأميركي في المنطقة، وليس هناك كذلك نهاية للحاجة لروابط أمنية أميركية قوية مع السعودية وأيضاً الدول

الصديقة الأخرى في المنطقة.

يفرض ذلك على الولايات المتحدة إعادة تشكيل موقفها العسكري في الخليج، في وقت تقوم فيه بالانسحاب من العراق، وأيضاً إعادة تشكيل قدرات القوة الممكنة وخطط الطوارىء لديها. يلزم عليها تشكيل موقف القوة لديها وتعاونها مع الحلفاء الإقليميين وأن تصبح أكثر فاعلية في الحروب المختلطة، وفي طيف الصراعات التي تتراوح بين الحرب الخفية أو حروب النيابة



طائرة اف – ١٥ للسعودية

والدفاعات الصاروخية طويلة المدى، وتمتد الى تشخيص الجانب العسكري من الردع الإقليمي في حال أصبحت إيران قوة نووية وإعطاء حلفائها حافزاً على عدم اكتساب أسلحة نووية وصواريخ بعيدة المدى.

وتبقى إيران التحدي البارز. فهي تفرض وبعمق تنافساً استراتيجياً مع الولايات المتحجدة واصدقائها وحلفائها في المنطقة. فهي من وجهة النظر الأميركية تطوّر بصورة ثابتة قدرات أفضل لمهاجمة البواخر، والأهداف في الخليج، والاهداف في السعودية والساحل الجنوبي للخليج، وتستعمل حرباً غير متماثلة في القيام بذلك. وتقوم إيران ببناء قوات صاروخية بعيدة المدى، وقد تكتسب أسلحة نووية.

هذا ما تقوم عليه الرؤية الأميركية، والتي من شأنها تبرير على الاقل أمام الكونغرس وأمام قوى الضغط الرافضة لبيع أسلحة متطوّرة للسعودية والتي قد تؤول الى انتقال جزء منها في أيدي جهات متطرّفة. ولذلك، تفترض هذه الرؤية أن محاولة الولايات المتحدة ردع القوى الإقليمية من امتلاك السلاح النووي في رد فعل على ايران، وتقديم (ردع إقليمي ممتد) باعتباره خياراً ناجعاً، فيجب عليها أن تقدّم ذلك على أنه الأفضل لخلق شركاء إقليميين فاعلين في الخليج وكذلك محاولة بناء شراكة إستراتيجية مع العراق.

في الوقت نفسه، لا الولايات المتحدة ولا حلفاؤها في الخليج لديهم أي سبب وجيه للبحث عن مواجهة مفتوحة مع ايران. وهذه حقيقة خصوصاً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. (تكلّم بلطف واشهر العصا الغليظة) ليس قولاً عربياً مأثوراً، بل هو قول لرئيس وزراء بريطانيا الأسبق تشرشل، والقادة العرب طالما مارسوه مع نجاح مقبول.

تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد على بعض الدعم من حلفائها مثل بريطانيا وفرنسا، ولكن تبقى الحقيقة بأنها لا بد أن تعتمد على السعودية ودول الخليج الأخرى. فالقوات نفسها التي جعلت الولايات المتحدة والسعودية شركاء أساسيين في الأمن الخليجي ستصبح أكثر أهمية في المستقبل.

في الرؤية الأميركية أيضاً، أنه وبصرف النظر عن جهود العراق لتشكيل حكومة جديدة، فإنه لن يصبح قوة عسكرية إقليمية رئيسية مرة ثانية لمدة عقد على أقل تقدير. وإذا ما أرادت الولايات المتحدة أن يكون لديها شريك إستراتيجي رئيسي في الخليج، فسيكون السعودية.

وبحسب تصوير الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأميركية في إفغانستان، وآخرين، فإن الحرب ضد الإرهاب والتطرّف ستكون طويلة، ومن المحتمل أن تستمل لعشر أو عشرين سنة قادمة. منطقة الخليج ستكون أحد المراكز لهذه الحرب. وأن القاعدة لن تختفي فجأة، وأن تنظيمات جديدة ستبرز على السطح. دول مثل اليمن والصومال تشكّل مخاطر على المدى الطويلة والتي قد تصبح مراكز لنشاطات إرهابية.

تواجه الولايات المتحدة ضغوطات للحد من إنفاقها والتزاماتها العسكرية، ولديها إحتياجات متزايدة لحلفاء إقليميين مع قوّات قوية لردع واحتواء التهديدات الإقليمية والمحاربة إلى جانب القوات الأميركية في حال الضرورة.

قد يكون أو لا يكون ممكناً التحرّك بسرعة في إتفاقية سلام إسرئيلية ـ فلسطينية، ولكن من الضروري تقليص التوتّرات بين حلفاء الولايات المتحدة والدولة العبرية. فخطة الملك عبد الله للسلاح قد تختلف بصورة حادة مع الموقف الإسرائيلي، ولكنها تكشف عن أن الولايات المتحدة تستطيع بيع أسلحة للسعودية في ظل خطر ضئيل لانعكاس ذلك على الأمن الإسرائيلي. في الحقيقة، تقدّم الروابط الأمنية الأميركية القوية مع السعودية للكيان الإسرائيلي بديلاً أفضل بكثير من أن تتوجّه السعودية الى مزوّدين أوروبين أو غيرهم ومساءلة دعم الولايات المتحدة في حال واجهت أزمة مع ايران.

## الحاجة الى التعاون السعودي الأميركي

لا ريب أن لدى السعودية أسباب وحوافز قوية تدفعها للحفاظ بل وتعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، وبناء قواتها للردع والدفاع ضد الخصم الافتراضي الجديد المتمثل في ايران، بعد أن تم استبعاد (اسرائيل) من قائمة الأعداء، وكذلك التهديات الكامنة. الولايات المتحدة هي الأخرى تواجه نفس التحديات والتهديدات، وتحتاج الى حليف قوي، وتواجه الكثير من الارتيابات الاستراتيجية. وأكثر من ذلك، ليس هناك من بديل إقليمي موضع ثقة.

مجلس التعاون الخليجي أحدث تقدّماً، ولكن دول الخليج الجنوبي بصورة مستقلة لم تحقق سوى نجاح محدود في بناء قوات مقتدرة عملياتياً، وخطط دفاعية متكاملة، وأنظمة قيادة وسيطرة، وقوات مهيّأة للمهمات الأساسية التي لها دور فاعل في مجالي الردع والدفاع.

دول الخليج تنفق مجتمعة عشرة أضعف ما تنفقه إيران على قواتها العسكرية وورارداتها من الأسلحة، ولكن النتائج النهائية غالباً ما تكون قوات متشظيّة، استعراضية وتقتصر على كونها رموز لـ (بريستيج) القومي ومنقسمة على نفسها بسبب الخلافات القومية (المرتبطة بالدول).

وتدعم الولايات المتحدة والسعودية تركيبة أمنية واسعة وفاعلة وكذلك الجهود لخلق تعاون أمني أكثر حيوية بين دول الخليج على الشطر الجنوبي. بالرغم من ذلك، فإن التوازن العسكري الخليجي في جوهره هو توازن عسكري أميركي ـ إيراني مدعوم من قبل القوات السعودية وبإسناد من دول الخليج الأخرى بصورة افرادية. يزعم كوردسمان بأنه (كما كان الحال منذ سقوط الشاه، فإن السعودية هي (العمود) ذو المعنى في التعاون الأمني الخليجي. القوات الجوية السعودية هي القوة

**الفلسفة الاستراتيجية السعودية قائمة على مقايضة الحماية بالنفط، وأبرز تظهيرات الحماية هو شراء السلاح من أميركا؛ وكل شيء يأتي بعد هذه الفلسفة مجرد تفاصيل مملّة**

الأساسية الحديثة، وأن البحرية السعودية تنمو من حيث القدرة. القوات البرية السعودية هي الأخرى قادرة على الدفاع عن المملكة ضد أي تدخل إختراق أو غارات).

لا يبدو أن كوردسمان يقدّم قراءة متوازنة في هذا السياق، بالنظر الى التجارب التي مرّت بها السعودية خلال العقدين الماضيين والتي اعتمدت فيها السعودية على القوات الأميركية بأشكال مختلفة ومن بينها الحضور العسكري المباشر على الأراضي السعودية بهدف الدفاع عن احتمالات وقوع أراضيها تحت الاحتلال من قبل قوات الرئيس العراقي السابق صدام حسين في أغسطس ١٩٩٠.

كما لم يقرأ جيداً أداء القوات السعودية خلال حرب اليمن، والتي فقدت فيها السعودية مواقع عسكرية استراتيجية في منطقة الجنوب تحت سيطرة الجماعات الحوثية بأسلحة تقليدية وبدائية إلى حد كبير بالقياس الى الاسلحة المتطوّرة التي تمتلكها القوات السعودية.

على أية حال، تبدو مقاربة كوردسمان متشظية لناحية افتقارها لمعطيات واقعية، وكونها تتجاهل في أحيان كثيرة القدرات الحقيقية للقوى الإقليمية،



طائرة اف ـ ٣٥ لإسرائيل

والأهم من ذلك أن مقاربته تتعارض مع مقاربات سابقة قدّمها كوردسمان في السياق نفسه. على سبيل المثال، نشر كوردسمان تقريراً، بالتعاون مع آخرين، في مايو الماضي بإسم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان (الميزان العسكري في منطقة الخليج)، يدور حول نقطة مركزية: أن دول الخليج العربي وتحديداً قطر وعمان والإمارات، قلقة من تنامي النفوذ السعودي في المنطقة. وذكر التقرير أن مجلس التعاون الخليجي يعتبر واجهة براقة أكثر منه قوة حقيقية، لأنه يفتقد التعاون الفعال في كل المجالات، خاصة العسكرية منها.

وأوضح كوردسمان المحرر الرئيسي للتقرير، والمتخصص في شئون الشرق الأوسط والمقرّب من دوائر صنع القرار في أمريكا، أن هناك ٥ قوى رئيسية تتحكّم في التوازن العسكري بمنطقة الخليج، وهي: العراق، إيران، وأمريكا كقوى خارجية، إلى جانب قوتين غير رسميتين (باعتبارهما جماعات) وهما تنظيم القاعدة وميليشيات المهدي.

وأشار التقرير بالنسبة للعراق، أنه لا يستطيع خوض حرب ولن يكون لديه قوة عسكرية إلا بعد مرور ٣ أو ٥ سنوات. وفي المقابل، تمتلك إيران قوة عسكرية ونووية تساعدها على الدخول في حرب بسهولة، لكنها تواجه مشكلة في تركيبة جيشها وخاصة القوات البرية التي يصعب الإعتماد عليها في أي مواجهة عسكرية مع جيش نظامي. أما القاعدة وميليشيا المهدي، فقد أكد التقرير على دورهما المحوري فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية في المنطقة، لكن لا تزال قدراتها العسكرية محدودة حتى الآن.

في المقابل، نوه التقرير إلى أن أمريكا لا تزال تتحكّم بشكل كامل في ميزان القوى العسكرية في الخليج، وتشاركها حليفتها البريطانية، مستنداً على ذلك بقوات المشاة الأمريكية التي تتحكّم بشكل كامل في العراق وأفغانستان، لكنها في الوقت نفسه غير قادرة على خوض حرب العصابات التي تواجهها بين الحين والآخر في العراق وأفغانستان.

ويوضّح التقرير أن الحرب الأمريكية على العراق واستمرار الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، ساهما بشكل كبير في خفض شعبية الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، لكن استطاعا أن يجعلا كلاً من البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، تنجح في العثور على بدائل أكثر فعالية من الاعتماد على أمريكا، في إشارة إلى إبرام إتفاقيات عسكرية وصفقات تسليح مع بريطانيا وفرنسا وروسيا.

وفيما يتعلق بالقدرات العسكرية لدول الخليج، فقد أشار التقرير إلى أن معظم دول الخليج ركّزت على تدعيم قدراتها الدفاعية من خلال الحصول على صواريخ سام القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى، لكنها بدأت مؤخرا في الاهتمام بأجهزة الاستشعار وأجهزة المخابرات، والقدرات اللازمة للاستطلاع الجوي والدفاع الصاروخي. أما بالنسبة للعراق، فأكد التقرير أن عملية تطوير القوات العراقية تتحكم فيها أمريكا بشكل كامل، ولن تستطيع بغداد التخلص من هذه الحالة، إلا عبر توحيد البلاد والقضاء على الميلشيا المسلحة والعناصر الإرهابية.

وبالنسبة لإيران، يعتبر التقرير أن مستقبل قواتها يبدو غامضاً، فبالرغم من إظهار قدرتها على امتلاك أسلحة وتكنولوجيا متقدمة من الصين، وكوريا الشمالية وروسيا، لكن تظل إمكانية الاعتماد على جيشها النظامي في أي مواجهة عسكرية يحتاج إلى إعادة تقييم.

تلك كانت مقاربة كوردسمان قبل ثلاثة شهور، ولربما جاءت صفقة السلاح مع السعودية بأثمانها الباهظة لتدفع كوردسمان الى تعديل المقاربة وتوفير مبررات إبرامها باعتبارها جزءً من اتفاقية تعاون استراتيجي بين واشنطن والرياض، وأطراف أخرى.

لا شك أن الصفقة الفلكية استحضرت قصص التسلّح المثيرة للجدل بين السعودية والغرب. فمن العام ١٩٨٥ الى ٢٠١٠ قصة صفقة قرن مضى، أطلق عليها إسم (اليمامة) حصدت من المال العام ما يقرب من ٦٠ مليار دولار أميركي، وقد جرت بين لندن ممثلة في رئيسة الوزراء الحديدية مارجريت ثاتشر والرياض ممثلاً في الملك الحديدي فهد، تماماً على خلاف صفقة القرن الجديد التي تجري بين الرياض ويقودها ملك صوري عبد الله بن عبد العزيز وواشنطن ويقودها رئيس هو الآخر صوري بارك أوباما، بقيمة ٦٠ مليار دولار..هل ثمة ما يبعث سؤالاً حول التطابق بين الصفقتين؟

أي خبير استراتيجي يقرأ جيداً ملف التسلّح السعودي ينقاد حكماً إلى السؤال التقليدي: ماهي أهداف صفقات التسلّح السعودية والتي تتم بأسعار خيالية؟ سؤال لم يعد، بطبيعة الحال، حكراً على الخبراء الاستراتيجيين، وإنما تنزّل الى المواطن العادي الذي يثير سؤاله اليومي: لماذا لا ينفق عشر موازنة التسلّح على رفاهية الشعب الذي يُنادَى بإسمه، وتنفق الأموال بدعوى الدفاع عنه، وبالتالي: ما قيمة السلاح إذا لم يكن هناك من يحمله، أو ليس هناك ما يمكن الدفاع عنه؟

يتفق الخبراء الاستراتيجيون ـ الغربيون منهم على وجه الخصوص ـ بأن طلبات دول الخليج من شراء الأسلحة الأميركية والتي بلغت بحسب ما هو معلن قيمة ١٢٣ مليار دولار، منها صفقات بقيمة ٦٠ مليار دولار للسعودية، ليست عسكرية محض، شأن صفقة (اليمامة) التي أبرمتها السعودية مع بريطانيا العام ١٩٨٥. ومن عجائب صفقات الأسلحة السعودية منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم أنها لم تدخل ساحة قتال قط، فهي تدخل الخدمة الاستعراضية فحسب، بحضور الملك وولي عهده وعدد من الأمراء والقادة العسكريين للاستمتاع بمشاهدة الحركات البهلوانية التي تقوم بها مقاتلات (سلاحنا الجوي)!

نعم، جرى استعمال الطائرات الحربية السعودية من قبل الطيّارين الأميركيين في حرب الخليج الثانية في مهاجمة مواقع الجيش العراقي،

**الرؤية الأميركية في بيع السلاح للسعودية وحكومات الخليج تقوم على تصعيد الخطر الإيراني لتبرير ذلك أمام الكونغرس وقوى الضغط**

وجرى استعمالها أيضاً مؤخراً في الحرب ضد الحوثيين (وكان انتصاراً مبيناً استعمال الطائرات الحربية ضد المدنيين وعناصر قتالية لا تملك وسائل دفاعية فيما الميدان على الأرض يخلو من المقاتلين..). ولكن هل هذا يستوجب تدجيجاً بهذا الحجم الخرافي من السلاح، ولِمَ؟ وفي مقابل من؟ خصوصاً وأن السعودية تدعو في الليل والنهار الى التطبيع مع الدولة العبرية، بل هي تسير في خيارها التطبيعي بوتيرة تفوق حتى الدول العربية التي

وقّعت معاهدات تسوية مع الكيان الاسرائيلي.

نعم هناك خبراء استراتيجيون يعملون بحسب نظام (ساعات العمل)، ويقدّمون مبررات لتلك الصفقات الخرافية بكونها ذات فائدة، وهؤلاء في الغالب ينتمون الى مؤسسات ومراكز تفوح من تقاريرها رائحة النفط السعودي.

استطلاع أجراه (مجلس العلاقات الخارجية) لرأي عدد من الخبراء الاستراتيجيين، خلص ثلاثة



كوردسمان: تحليلات عسكرية حسب الطلب!

من بين أربعة منهم الى اعتبار الصفقة الأميركية الأخيرة مع السعودية مفيدة. للإشارة قبل مناقشة آراء هـؤلاء الاستراتيجيين، أن من يتتبّع مسيرة (مجلس العلاقات الخارجية) يجد أن اختياراته للموضوعات ذات طابع انتقائي، ونـادراً الى حد العدم العثور على موضوع حـول السعودية في قائمة الموضوعات التي يناقشها المجلس، أو يشير إليها، وكأن دوره مكرّس لإثارة قضايا الكون كله باستثناء السعودية، بهدف، ربما، صرف الأنظار عنها، فيما تنال الموضوعات المخصّصة للشأن الإيراني حصة الأسد.

نعود لآراء الخبراء الاستراتيجيين، بحسب ما نقلتها صحيفة (السفير) البيروتية في ٣٠ سبتمبر الماضي:

١ ـ يقول انطوني كوردسمان، الخبير في مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، بـأن عملية بيع أسلحة أمر منطقي من حيث المصالح النفطية الأميركية، ومن حيث الحاجة الأميركية لحليف وثيق في المنطقة يخفف العبء عن الجيش الأميركي، بالإضافة إلى دور ذلك في وقف سباق التسلح النووي في المنطقة. ويضيف: تتلاقى الولايات المتحدة والسعودية عند مصالح استراتيجية حاسمة تترجم بصفقات بيع الأسلحة:

أولا ـ رغم الحديث عن استقلالية الطاقة على مدى العقود الأربعة الماضية، تقدر وزارة الطاقة الأميركية أن واشنطن ستعتمد استراتيجياً على النفط المستورد مع حلول عـام ٢٠٣٥ كما هي الحال اليوم. لذا فإن استقرار صادرات الطاقة في الخليج أمر بالغ الأهمية لاقتصادنا ولكل وظيفة في الولايات المتحدة.

ثانياً ـ إن للولايات المتحدة قـوة عسكرية محدودة، غير أنها والسعودية تستطيعان مواجهة التهديدات بسرعة. من هنا حاجة واشنطن إلى حلفاء أقوياء في المنطقة وقوات قادرة على مساندة نظيرتها الأميركية. إن إيـران تشكل قوة بحرية ـ جوية ضخمة تقلق دول الخليج، وفي وقت لا توجد قوة منافسة لها بعد الغزو الأميركي للعراق، تبقى السعودية القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على إحداث نوع من التوازن على هذا الصعيد.

ثالثاً ـ تشكل إيران تهديداً صاروخياً وكيميائياً وحتى نـوويـاً خـلال ٣ إلى ٥ سـنـوات، بـالنسبة إلى الخليج، لذا تعمد السعودية عبر تعزيز قوتها الدفاعية بصواريخ باتريوت إلى إنشاء نهج متكامل من الدفاع الجـوي والصاروخي، بالإضافة إلى القبول بعروض الأسلحة الأميركية التي تساهم في "الردع الإقليمي الموسع" وبالتالي إنشائها سلاح الجو الأكثر تهديداً لإيران.

رابعاً ـ إن اقتراح حزمة من الأسلحة الأميركية على السعودية يخلق مستوى من الـترابط بين

**واشنطن بحاجة الى كل الأصدقاء التي يمكنها العثور عليهم في الخليج لمساعدتها في إعادة تشكيل المشهد الأمني في المنطقة في وقت تغادر فيه قواتها العراق**

الجانبين، ما يعطي كلا من الحكومة السعودية الحالية والحكومات التي ستعقبها على مدى السنوات العشرين المقبلة حافزاً قوياً للتعامل مع الأميركيين، خصوصا أن الرياض بحاجة ماسة إلى دعم أميركي متواصل يؤمن استمرارية نظامها.

وبـالـنظر الى الـنـقـاط الـتـي أثـارهــا السيد كوردسمان، فإنه وباستثناء النقطة الرابعة، ليس هناك ما يعزّز أي دعوى أخرى وخصوصاً النقطة المتعلّقة بدور استراتيجي للسعودية على المستوى الإقليمي لناحية تحقيق تـوازن في مقابل القوى المناهضة للولايات المتحدة، بدليل فاقع أن هذه القوة المزعومة لم تصمد في مقابل جماعة الحوثيين رغم قلة عددها وعتادها، فكيف بها ستصمد في مقابل قوى إقليمية عظمى مثل ايران.. والحال أن الفلسفة الاستراتيجية السعودية قائمة على مقايضة الحماية بالنفط، وأن أحد أبرز تظهيرات الحماية هو شراء السلاح من الولايات المتحدة. وكل شيء يأتي بعد هذه الفلسفة تفاصيل مملّة، لأن الواقع التاريخي يكشف عن انعدام العلاقة بين السلاح ووظيفته العسكرية (الدفاعية والهجومية) في هذا البلد.

٢ ـ ويليام هـارتونغ، مدير مبادرة "الأسلحة والأمن" في مؤسسة "أميركا الجديدة"، يخالف كوردسمان الرأي، محذراً من إشعال الصفقة لسباق تسلح في المنطقة. ويـرى أن (الصفقة المقترحة مربحة للجانبين، إذ تحصل الـولايـات المتحدة بموجبها على نافذة مهمة لتوسيع فرص التوظيف، في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة إلى مستويات عالية في أميركا، فيما تحصل السعودية على فرصة لتعزيز قواتها العسكرية على أن لا يتأثر بذلك تفوق إسرائيل).

ويضيف: (إذا كان المدافعون عن الصفقة يرون أنها ضرورية لكبح جماح إيران فإن الحقيقة أكثر تعقيداً. إذا كان التوظيف هو وراء صفقة ضخمة من هذا النوع فإن هذا المعيار بالذات لا يستحق مثل هذه المجازفة. يجب أن تتقدم قضية الأمن على كل شيء، لذا هل من المعقول ضخ السلاح إلى السعودية وإسرائيل على التوازي من دون إطلاق سباق تسلح في الشرق الأوسط؟ وهل باستطاعتنا السيطرة على إيـران بتسليحنا السعودية، أم أن الأمـر سيدفعها باتجاه تطوير قدراتها العسكرية الخاصة أكثر؟ إن على الكونغرس كما الشعب الأميركي التفكير ملياً قبل التوقيع على ما قد يكون مدخلاً جدياً لسباق التسلح في الشرق الأوسط، وبالتالي الإجابة على السؤال الأهم: هل يعاني الشرق الأوسط فعلا من قلة الأسلحة المتطورة؟).

ويعتبر هـارتونغ أن (هذه الاتفاقية العسكرية



هارتونغ: التحذير من سباق التسلح

لا تخدم في جوهرها أي غرض بناء، خصوصاً أن أساسها هجومي بامتياز، كما أن المقاتلات التي نصت عليها لن تعالج التهديد المحتمل الذي تشكله الصواريخ الإيرانية، فضلا عن كونها حجة إضافية تدفع طهران إلى تطوير أسلحتها النووية. أما في حـال استخدام الرياض للأسلحة الأميركية في ضربات ضد الإرهابيين والجماعات الانفصالية في شمال اليمن، فإن الأمر سيأتي بنتائج عكسية، تثير المشاعر ضد الرياض ومشاكلها الأمنية الحدودية).

يبدي هـارتونغ قدراً كبيراً من التحليل الواقعي لأبعاد الصفقة والمداليل التي تعكسها على نظام

الأمن الإقليمي، وإن استعمال كلمة (سباق) يبدو دقيقاً الى حد كبير كون القضية لا تقتصر على كبح جماح طرف وتوفير الضمانات لطرف آخر، فالعملية تبدو طردية فكلما ازداد مستوى التسلّح لدى طرف فمن الطبيعي أن يدفع ذلك الطرف الآخر، الذي يشعر بالتهديد والخطر الى زيادة قدراته العسكرية وتطويرها. ولكن ما لايجب إغفاله، أن النقاش يصبح عسكرياً حين تكون صفقة التسلّح ذات طابع عسكري، رغم ما أشار إلى ذلك هارتونغ



سيمسون: الصفقة تردع ايران ولا تضر اسرائيل

من كون الصفقة أحد حلول مشكلة البطالة في الولايات المتحدة. أضف الى ذلك، أن الصفقة لا تنطوي على بعد ردعي لا للصواريخ الإيرانية، ولا يمكن استعمالها بشكل كثيف ضد الجماعات القتالية التي تعتمد الأساليب غير التقليدية في الحرب مثل الحوثيين أو حتى القاعدة، ما يعني أن الصفقة تفقد كثيراً من أهدافها المعلنة، وخصوصاً الدفاعية أو الردعية.

٣ ـ لورين تومبسون، محلل الشؤون العسكرية في معهد (لكسنغتون) في فرجينيا، اعتبر أن (الكونغرس سيدقق في صفقة السلاح للتأكد من أنها لا تهدد إسرائيل أو تزعزع الاستقرار في المنطقة. فرزمة الأسلحة تأتي لتحقق نوعاً من التوازن بين الاحتياجات السعودية العسكرية والمخاوف الإسرائيلية، فضلاً عن إقامتها توازناً استراتيجياً ضد القوة الإيرانية).

ولا يرى تومبسون (خطراً كبيراً على إسرائيل في هذه الصفقة المقترحة. أما بالنسبة لإيران، فإن الأمر يمثل رادعاً قوياً لها لأنه ليس هناك أي شيء في ترسانة طهران الحالية يمكّنه التعامل مع أحدث مقاتلات "اف ١٥" أو المروحيات. فطراز المروحيات المدرج في الصفقة هو من الأكثر فعالية في العالم، ولكن يمكن صدها بسهولة من قبل الطائرات الإسرائيلية إذا ما أرسلت يوماً ضد الدولة العبرية، من هنا الخطر البسيط على إسرائيل من عقد مثل هذه الصفقة).

وكلام تومبسون يبدو هو الآخر واقعياً، لجهة نفي تهديد الصفقة للأمن الاسرائيلي، لأنه لا يمكن أن يوقّع الرئيس الأميركي على صفقة عسكرية تنطوي ولو بنسبة ضئيلة للغاية على خطر للكيان الاسرائيلي، فضلاً عن أن الصفقة لن تمرّ عبر الكونغرس الذي يكاد يصبح إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية في الدورتين الأخيرتين على الأقل. أما أن تكون هذه الصفقة تمثّل رادعاً قوياً لإيران بفعل تقدّم مقاتلات (إف ١٥)، فذاك بحاجة الى أكثر من دليل عملي، ليس فقط لأن التجربة الطويلة لا تشير الى أن السعودية لم تستعمل صفقات شراء الأسلحة كوسائل ردعية، بل وأيضاً لأن ثمة ما هو مجهول في مصادر قوة إيران العسكرية. نشير هنا الى أن طائرات اف ١٥ تمّ تسليمها سابقاً الى السعودية في سنوات سابقة، ولكن ما جرى لاحقاً هو بيعها نفس الطائرات ولكن جرى إدخال تحسينات عليها، فيما لم تحصل السعودية على طائرات اف ١٦ التي يملكها الكيان الإسرائيلي، مع ان هذه الطائرة حصلت عليها البحرين في مايو ١٩٩٠، فيما لا يزال هذا النوع من الطائرات محظوراً بيعه للسعودية.

٤ ـ غريغوري غوز، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة (فيرمونت) الاميركية، اعتبر أن (بيع الأسلحة إلى السعودية لن يوفر الكثير من الأمن على المدى الطويل في منطقة الخليج. ولكن لا توجد في الوقت ذاته أسباب وجيهة لعدم تمرير هذا الاتفاق العسكري، خصوصا أن هناك بعض النتائج الإيجابية المحتملة التي قد تتمخض عن ذلك، إلى جانب الفوائد الاقتصادية للولايات المتحدة، والنفوذ الأميركي على الرياض وقضايا الانتشار النووي).

ويضيف إن (التحدي الإيراني الإقليمي يقوم على الروابط السياسية والعقائدية مع دول مهمة وجهات فاعلة في المنطقة: حزب الله وحركة حماس، الأحزاب العراقية المختلفة، النظام السوري، الشيعة الناشطين في دول الخليج. من هنا، فإن أفضل الطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية لن تساعد السعوديين على احتواء أو الحد من هذا النوع من التأثير الإيديولوجي الإيراني. فإذا وثق السعوديون من ضمان أمنهم من خلال دعم الأميركيين لهم والمبيعات العسكرية الكبيرة والالتزام الأميركي بصون أمنهم، فإن هذه الثقة بالذات ستلزم الرياض بالخضوع للمشورة الأميركية بعدم امتلاك أسلحة نووية).

يميّز غوز بين الامن والاقتصاد في هذه الصفقة، ويرى بأن الأخيرة لا تحقق الأمن بقدر تحقيقها لمكاسب اقتصادية وأخرى استراتيجية لارتباطها الوثيق بالنفوذ الأميركي في المنطقة. وفيما يرتبط بما يعتبره تهديداً إيرانياً يضع غوز المسألة في سياق أبعد من كونها ذات طبيعة عسكرية بل ترتبط بأبعاد سياسية وأيديولوجية، وهو صحيح الى حد ما، خصوصاً بالنسبة للسعودية دون بقية دول المنطقة، والسبب ببساطة أن النظام في السعودية محكوم في نظراته ومواقفه السياسية الى البعد الأيديولوجي.

ولكن ثمة نقطة على درجة هامة لفت إليها غوز وهي تضعف من جهة مبرر إبرام صفقة بهذا الحجم الخيالي، حين ربط أمن النظام السعودي واستقراره بالدعم الأميركي، وذاك وحده الذي يمكن أن يحقق اطمئناناً متبادلاً، فمن جهة تضمن الولايات المتحدة إستقرار ووحدة النظام السعودي من خلال توفير الدعم العسكري له ودرء المخاطر المحدقة به، ومن جهة ثانية إلتزام الرياض بعدم الحصول على أسلحة نووية تهدّد الأمن الإسرائيلي والمصالح الحيوية الأميركية. وفي تقديرنا أن الرياض لن تفكّر في يوم ما في الحصول على سلاح نووي يؤول الى زعزعة ثقة واشنطن بنظامها السياسي وبآل سعود، الحلفاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة.

حين توضع الصفقة وصفقات دول الخليج الأخرى، تصبح مقاربة كوردسمان شديدة الوضوح، لأنها تجعل من تبرير الصفقات مجتمعة مفضوحاً. فهو في الوقت الذي لايجد لدول مجلس التعاون، باستثناء السعودية، أي دور يمكنها لعبه في النظام الأمني الإقليمي الذي تتطلع الولايات المتحدة لإنشائه لناحية تبديل قوانين الاشتباك بعد الانسحاب من العراق، فإنه يعود ليقرر بعد إبرام الصفقات المتناوبة حقيقة جديدة تقوم على توزيع الأهمية على أدوار دول الخليج. فهو يرى مثلاً بأن دول مجلس التعاون مثل الإمارات وعمان وقطر والبحرين والكويت تلعب دوراً هاماً وإن كان محدوداً، بل حسب قوله (تلعب جميعها دوراً هاماً في تزويد القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية بالقواعد والإمكانيات المستعجلة)، وكل ذلك مرتبط بطبيعة الحال بالصفقات العسكرية الجديدة، وكأن هذه الدول الخليجية باتت مجرد مخازن لأسلحة

**خطة الملك عبد الله للسلاح تكشف عن أن الولايات المتحدة تستطيع بيع أسلحة للسعودية مع توفير كل الضمانات المطلوبة للأمن الإسرائيلي**

تدفع أثمانها ولا تستخدمها إما لعدم قدرتها على خوض الحروب، وإما لعدم رغبتها في ذلك وتفويض الأمر للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

يقول كوردسمان، أن الإمارات العربية المتحدة تطوّر قدرات متقدّمة لقواتها الجوية. وأن جميع دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر (وفي ذلك إشارة واضحة من كوردسمان الى العلاقة المتميّزة التي تربط قطر وإيران) لديها قدرات هامة للردع والدفاع ضد التهديدات الإيرانية، ويسعى كثير منها للحصول على بعض مكوّنات قدرة الدفاع الصاروخي. على أية حال، فإن هذه القدرات محدودة، وأن التقدّم الحاصل في التدريبات

المشتركة التي يقودها مجلس التعاون الخليجي والتي هي في نهاية المطاف تحت قيادة الولايات المتحدة لم تكن ذات دلالة كافية لربطها مجتمعة في قوات فاعلة في أي مهمة بالمنطقة.

ولهذا السبب يبقى التعاون الأمني الأميركي ـ السعودي بالغ الحساسية للأمن في الخليج، وأمن صادرات النفط العالمية، وأمن المملكة السعودية. وفيما تبقى مقيّدة بحقيقة أن حجم الحشد لقوات




غوز: الصفقة لا توفر أمناً ولكن منفعة لواشنطن

هجومية أميركية فاعلة في السعودية يفرض مشاكل سياسية خطيرة للمملكة، فإن الولايات المتحدة ترجّح خيار الحفاظ على مهمة تدريب عسكري رئيسي، وتدريب وجهود دعم للحرس الوطني السعودي، وفي الوقت الراهن خطة دعم لمساعدة السعودية على تطوير قدراتها في مكافحة الإرهاب. وأكثر من ذلك، تعمل الولايات المتحدة مع السعودية على أن تصبح الأخيرة القوة الفاعلة في ضبط الأمن الخليجي، وكذلك أمن حدودها مع اليمن ومنطقة البحر الأحمر.

هذه المقاربة، كما هو ظاهر، تعزّز ما كان قد أشار إليه كوردسمان في تقريره السابق الصادر في ٣ مايو من هذا العام (٢٠١٠)، فقد أعطى للسعودية الدور المحوري والمطلق في الحفاظ على الأمن الخليجي، وهذا من شأنه أن يبعث قلقاً جديّاً لدى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، والتي تنظر الى السعودية ليس كما كان في السابق بوصفها الشقيقة الكبرى التي تتصرف باعتبارها المسؤولة عن سيادة هذه الدول، والقادرة على فرض سياسات محددة على هذه الدولة في شؤونها الداخلية والخارجية.

بعد حرب الخليج الثانية، لم يعد بالإمكان الحديث عن دور محوري للسعودية يقوم بمهمة نيابية عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فقد برزت الخلافات بين هذه الدول على السطح ما كشف عن تباين حاد في رؤية كل دولة لذاتها عن الدولة الأخرى وتالياً مصالحها. صحيح أن من حسن حظ بعض الدول الخليجية أن هناك حالات معينة تكشف عن وجود تطابق نسبي في رؤى دولتين أو أكثر فيما يرتبط بالموقف من قضايا محددة، ولكن لا يعني ذلك أن ثمة انسجاماً تاماً بين هاتين الدولتين قد تحقّق. وحتى في حالة السعودية والبحرين حيث تفرض العلاقة بينهما خضوع الأخيرة لإملاءات الأشقاء الكبار في الرياض، فقد تبيّن من مصادر عدّة متباينة أنهما قد يختلفان في مقاربات أساسية مرتبطة بطبيعة إدارة الشؤون الداخلية، وإن كان ذلك لا يعكس في الوقت نفسه اجماعاً لدى القيادتين بكل أجنحتها، المعتدلة والمتطرّفة، على الأقل في موضوعات داخلية محدّدة.

يفترض التعاون الامني بين السعودية والولايات المتحدة أنه مبني على أساس مشترك قوي. فالولايات المتحدة، بحسب هذه الفرضية، كانت ومازالت المزوّد الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد باعت السعودية طائرة الاستطلاع الشهيرة الأواكس، وطائرات النسور السوداء سيكورسكي يو إتش ـ ٦٠، وأنظمة الدفاع الصاروخية باتريوت وهاوك، ودبابات إم ١ أيه ٢. وعملت مع دول الخليج في تدريبات مشتركة وطوّرت مستوى عالٍ من التعاون في محاربة الإرهاب. كما عملت مع المملكة السعودية ودول خليجية أخرى بتقديم مايواجه إيران الماضية في تطوير قدراتها لحرب بحرية موازية وعمليات ضد أهداف بحرية وبرية، كما طوّرت الولايات المتحدة قوات الدفاع الجوية لكثير من دول مجلس التعاون للحصول على قدرات دفاع صاروخية.

من جهة ثانية، عملت الولايات المتحدة مع السعودية على تطوير خطط تدبير بعيدة المدى والتي تحسّن قدرات السعودية، وتحدّ من فعالية أي من التهديدات الإيرانية، وتساعدها في الدفاع عن نفسها ضد هجمات إرهابية أو متطرفة، وتحارب جنباً إلى جنب الولايات المتحدة ضد أي تصعيد يؤول الى صراع واسع النطاق. هذا الرأي كما يصوغه كوردسمان يريد منه التأسيس لأمر آخر: مبيعات السلاح الأميركية الجديدة للسعودية هي جزء من هذا الجهد الأميركي، بالرغم من أن مبيعات أخرى إضافية في طريقها للإبرام أو يزمع عقدها مع دول أساسية مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة، يضاف الى ذلك عمل الولايات المتحدة الوثيق مع كل من البحرين وعمان وقطر التي تقيم فيها واشنطن قواعد عسكرية. وكما يبدو، فإن صفقات بيع الأسلحة الأميركية الأخيرة أحدثت تغييرات جوهرية في رؤية بعض الإستراتيجيين الأميركيين، ما يشي بطبيعة العلاقة التي تربطهم بدوائر القرار في البيت الأبيض، خصوصاً حين تخضع رؤى هؤلاء الاستراتيجيين لتبدّلات لافتة.

وزارة الدفاع الأميركية التي لم تبلغ الكونغرس بكل تفاصيل صفقة بيع الأسلحة الجديدة للسعودية، كانت مطمئنة الى أن هذه الصفقة ستكون لها انعكاسات لافتة على التعاون الأمني الأميركي السعودي، بل ولها معنى خاص في الحفاظ على شراكة عسكرية دائمة مع السعودية على الأقل للعقد القادم. وفي الحقيقة، فإن ذلك يعني أن القوات الجوية السعودية ستبقى تعتمد بدرجة كبيرة على الدعم العسكري الأميركي.

## مواجهة التحدي الإيراني

وسواء كانت فرضية المواجهة السعودية بدعم أميركي للتحدي الإيراني واقعية أم أنها ذريعة من أجل تنفيذ عملية تدوير المداخيل النفطية في السوق الأميركية، والتي لا يمكن بغير صنع بل صناعة الخطر خياراً أمثل لتحقيق هذا الهدف، فإن المسألة الإيرانية جرى استحضارها في كل المناقشات الأمنية والعسكرية.

فالحجم الهائل من الأسلحة التي اشتملت عليها الصفقة الأخيرة بين السعودية والولايات المتحدة يمكن أن ينظر إليه باعتباره مؤشراً على تهديدات عاجلة وبالغة الخطورة، وليس كما يزعم كوردسمان من أن أعداد الأسلحة هي محدودة نسبياً بالنظر الى حجم القوات في الخليج. واقع الحال ينبىء عن أن عمليات التسليح في منطقة الخليج تفوق مستوى المخاطر وأحجامها بعشرات المرات، أي بما يفوق حجم التهديد الأمني والعسكري الإيراني المزعوم.

وما يقال عن الحجم يقال أيضاً عن الكلفة، لأن الكلفة الحقيقية ليس كما يذهب كوردسمان من أنها

**الإنفاق العسكري في دول الخليج مجتمعة يفوق ما تنفقه إيران بعشر مرات؛ ولكن النتيجة: مجرد قوات استعراضية تقتصر على كونها رموز لـ(بريستيج) الوطني**

ستكون واضحة حين توقيع العقود، وأن عمليات التسليم الرئيسية ستتم خلال فترة تتراوح على الأقل خمس سنوات. وليس بهذا الحجم والكلفة من الصفقات يمكن أن تقارب مصادر القلق الرئيسية لدى السعودية في ظل تمدّد القوة والتحديث، وإرساء أساس قدرة عملياتية كاملة مع القوات الأميركية في الأزمة أو الصراع وإعطاء السعودية "حافّة" هامة في التفوق الجوي ضد ايران. كل ذلك التحليل يهدف الى تسويغ الصفقة الفلكية في ضوء رسم خارطة أعداء افتراضيين، وعلى رأسهم ايران. يضاف الى ذلك، فإن هذه الصورة الافتراضية تستقطب عناصر إضافية من قبيل مبدأ تمكين المملكة السعودية

من تحسين إمكانية الحماية لحدودها وسواحلها، ومساعدتها في مواجهة أي هجمات إرهابية خطيرة، والتعاطي مع أي هجمات وتحديات في اليمن ومنطقة البحر الأحمر.

من وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن عمليات نقل الأسلحة الى السعودية والمنطقة عموماً هي



التسلح السعودي لا يحل مشكلة الصواريخ الإيرانية

جزء من تركيبة الأمن لما بعد الحرب في العراق الجديد، والتي يمكن التعويل عليها لحماية تدفق صادرات الطاقة الى الاقتصاد العالمي، أي تحويل دول الخليج عبر هذه الصفقات الفلكية من التسلح الى حرّاس أمن دائمين وأقوياء للمصالح الحيوية الغربية، والأميركية بدرجة أساسية. فهذه الأسلحة من شأنها تعزيز مستوى الردع الإقليمي، والمساعدة على تخفيض حجم القوات التي يجب على الولايات المتحدة حشدها أو أن تكون جاهزة في المنطقة. كما أنها، أي صفقات الأسلحة، ستساعد الولايات المتحدة على تأمين وضع استراتيجي أفضل في المنطقة في وقت تصبح فيه قوى أخرى مثل الصين لاعبين أساسيين في الطاقة العالمية وحين تكون عملية إعادة تدوير البترودولار أكثر أهمية من الماضي.

ما يتطلع إليه الخبراء الاستراتيجيون من خلال صفقات التسلّح الفلكية هو بناء نظام أمني تضطلع فيه السعودية بدور محوري فيما تكتفي الولايات المتحدة بتقديم الدعم الفني واللوجستي. ولذلك فإن المأمول هو تظافر جهود أميركية سعودية لناحية خلق ردع فاعل وليس بالضرورة نقله الى حيز التنفيذ. ولكن ما يخشاه الخبراء الاستراتيجيون هو أن الولايات المتحدة لا يمكنها الاتّكال في المطلق على الإرادة السعودية بدعم العمليات العسكرية الأميركية، خصوصاً بعد سوء الحسابات الأميركية في العراق. وتبقى الحقيقة، على أية حال، بأن الروابط الأميركية السعودية بالغة الحساسية في جانبي الردع والدفاع، وفي أي جهد فاعل لمراقبة القدرات العسكرية الممتدة لإيران، ولأي أمنية بأن تتطوّر التركيبات الأمنية الإقليمية الى النطقة التي يمكن للولايات المتحدة أن تخلق حضوراً عسكرياً محدوداً في الأفق المنظور ومنظومة قدرات عسكرية في الحالات الطارئة.

## المأزق اليمني.. عش القلق

منذ ديسمبر ٢٠٠٩ بدأت الولايات المتحدة بالتدخّل العسكري المباشر وقامت حتى نهاية سبتمبر الماضي بثلاث حملات صاروخية جوية ضد مواقع تابعة للقاعدة وأدّت الى سقوط ضحايا من المدنيين. يأتي ذلك بعد أن أعلنت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما في إبريل الماضي والتي تجيز مهاجمة مواقع القاعدة داخل اليمن، ما يعد تطوّراً خطيراً كونه ينبيء عن أن باكستان أخرى ستعيشها اليمن في الفترة القادمة، بالرغم من محاولات يمنية وسعودية لمنع القوات الأميركية من التدخل العسكري المباشر والاكتفاء بتقديم الدعم الفني واللوجستي.

يجري الحديث دائماً عن تأثير عدم الاستقرار في اليمن وما يفرضه من تحديات في منطقة البحر الأحمر. صحيح أن الولايات المتحدة والسعودية يواجهان حقيقة أن اليمن يفتقر الى مقومات الدولة المستقرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وقد حاولت السعودية عبر تخصيص ملياري دولار لجهة تحسين الأوضاع الاقتصادية إلا أن النتائج كانت سلبية كون المبالغ إما وضعت في سياقات محددة لم تخدم الأهداف الحقيقية لبناء دولة مستقرة، أو أن الأموال جرى توزيعها بين مجموعة من الحلفاء للسعودية لخدمة مشاريع سياسية محلية أو إقليمية. اليمن يعاني من بنية تحتية بدائية، ومشاكل مياه، وحجم سكاني كبير، بإمكانيات اقتصادية محدودة من بينها كميات من النفط المصدّر. وأيضاً، فإن لدى اليمن حكومة ضعيفة تمارس نفوذها وسيطرتها فقط في بعض المناطقة القبلية.

في الإجمالي العام، تتعاون الولايات المتحدة والسعودية في تقديم الدعم الاقتصادي والأمني لليمن. وقد سعت الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية بناء القوات اليمنية وقدرات خاصة في الحرب على الإرهـــاب، وقامت في الوقت نفسه بشن هجمات ضد أهداف القاعدة في الجزيرة العربية، وقد كشف ذلك عن وجود عناصر مدرّبة تابعة لتنظيم القاعدة تخطط لهجمات داخل الولايات المتحدة، ما أثار مخاوف من أن تصبح اليمن مركزاً جديداً لتنظيم القاعدة سواء لعمليات إقليمية أو دولية.

السعودية من جانبها لم تدعم عمليات مكافحة الإرهـــاب في اليمن فحسب، ولكن كـان عليها التعاطي مع حرب الحدود الجديدة ولكن بمستوى منخفض مع الجماعات الحوثية التي يعتقد بعض المسؤولين السعوديين بأنها مدعومة من قبل إيران، وهو ما لم يثبت بدليل قوي وموثوق لدى المسؤولين الأميركيين والأوربيين المتواجدين في اليمن. الغارات عبر الحدود السعودية اليمنية وصلت نقطة الأزمة في نوفمبر ٢٠٠٩ واستدرجت القوات المسلّحة السعودية للتدخل، والتي نجمت عن حرب دامت ثلاثة أشهر انتهت الى وقف إطلاق نار هش. وهذا الوضع تعقّد بفعل توترات إقليمية بارزة بين الحكومة المعمّرة للعقيد علي عبد الله في الشمال اليمني والجنوب اليمني، والتي خلقت مصدراً ثالثاً للنزاع في اليمن والذي قد يؤدي الى تقسيم البلد.

هذا الجانب من التعاون الأميركي السعودي يبدو ضرورياً لسنوات قادمة. فنموذج اليمن العدائي أو المتطرّف قد يكون تهديداً أشد خطورة على كلا البلدين، وكذلك على تدفّق النفط عبر الخليج. يضاف الى ذلك، فإن لدى كلا البلدين حافزاً قوياً مع حلفاء آخرين مثل مصر في تأمين الاستقرار في منطقة البحر الأحمر ولمواجهة المشاكل الداخلية في جيبوتي والسودان والتوتّرات المستمرة بين إثيوبيا وأريتريا. ويمثل مضيق هرمز وقناة السويس وخطوط البايبلاين، وكذلك أمن الميناء الرئيسي في السعودية ممثلاً في جدة والمدينة البترولية في ينبع كلها تمثّل اعتبارات أمنية رئيسية.

وفي السياق نفسه يبرز خطر الصومال الذي سيكون تحت سيطرة حركة متطرّفة إسلامية راديكالية تدعى الشباب، وكذلك بروز مشكلة القرصنة الصومالية، والتي أصبحت تهديداً رئيسياً في خليج عدن وبعيدة عن ساحل الصومال، وقد

**عمليات التسليح في منطقة الخليج تفوق مستوى المخاطر وأحجامها بعشرات المرات، أي بما يفوق حجم التهديد الأمني والعسكري الإيراني المزعوم**

هوجمت بواخر شحن تجارية. وأدت هذه التطوّرات الى عمليات تعبئة عسكرية جديدة من أجل مواجهة تهديد القرصنة وكذلك مخاطر تنظيم القاعدة، أي تسلّح عسكري سعودي لافت على منطقة الحدود اليمنية والتعاون الأميركي السعودي في تحويل الجهد الرئيسي لزيادة حجم وتحديث الاسطول السعودي في البحر الأحمر. ورغم ما يبدو من وهن واضح في ربط كل تلك التهديات بطبيعة وحجم التسلّح، إلا أن هذا ما يراد تسويقه لتبرير عمليات تدوير البترودولار.

# الإعتراض الإجتماعي المتسارع في السعودية

عرفان علوي

بدأ الإضطراب الإجتماعي بالإنفجار في السعودية منذ ٢٣ سبتمبر الماضي. في السنوات الخمس الماضية، كان هذا التاريخ إحتفالياً بوصفه اليوم الوطني السعودي. وبالرغم من أن السخط بين النساء، وغير المنتمين للمذهب الوهابي الرسمي، مثل الأقلية الشيعية، والعمال الأجانب غالباً ما يكون متوقعاً أو حتى موصوفاً، في المملكة، ونادراً ما ينجم عنه حوادث بارزة. ولكن في هذا العام، وفي ذلك الأسبوع، وخلال وبعد العطلة برزت موجة جديدة وواسعة من الإحتجاج.

في هذا العام، شهد اليوم الوطني السعودي شباباً غاضبين في الشوارع الرئيسة في منطقة الحجاز، وهي المنطقة المقاومة للتهديد الوهابي. وبحسب صحيفة (سعودي جازيت)، فإن مائة شاب قد جرى اعتقالهم بعد تفجّر عنف واسع خلال العطلة، وشمل ذلك تهشيم واجهات المحال التجارية، والسيارات في المواقف العامة، وإلقاء علب الزجاج الفارغة، وإشعال الحرائق على الطرق السريعة حول مدينتي الطائف والمدينة.

تميّز الأسبوع اللاحق بالمزيد من الاهتياج العام، وتركّز في أغلبه حول حقوق المرأة. وبالرغم من أن المدارس السعودية غالباً ما يتم انتقادها بسبب تعاليمها الإرتدادية حول غير الوهابيين، وغير المسلمين، وغير الذكور، فقد نقلت ولاء حواري في ٢٦ سبتمبر من صحيفة (عرب نيوز) شبه الرسمية عن الكتاب المدرسي الجديد في (الفقه)، بأن تطبيق الشريعة قد تم دمجه في المنهج التعليمي، بعنوان (الفقه والسلوك). أحد مؤلفي الكتاب، الشيخ يوسف الأحمد، قد تسبب في وقت سابق من هذا العام خضّة حين أفتى بهدم المسجد الحرام في مكة المكرمة وأن يبنى على شكل دائرة، بحيث يتم تخصيص أماكن للرجال وأخرى للنساء. وبدا بأن دافعه في ذلك هو منع الاختلاط بين الجنسين في الطواف.

وهذا الرأي للشيخ الأحمد يتناقض مع أربعة عشر قرناً من التاريخ الإسلامي، حيث لم يكن الرجال والنساء في حال انفصال خلال الرحلات الدينية الى مكة، وخصوصاً الحج أو العمرة. الاحتجاجات ضد دعوة الأحمد للفصل بين الجنسين وصلت أسماع الشعوب الإسلامية قاطبة.

قال الشيخ الأحمد بأن تم تعيينه لتصنيف منهاج دراسي جديد وفق الشريعة تشرف عليه جامعة الإمام محمد بن سعود الوهابية في الرياض، حيث كان محاضراً سابقاً فيها، وحيث يطلق عليها السعوديون (المعمل الإرهابي)، كونها تبشّر بالتطرف. وأيضاً، يعتبر الأحمد سيء الصيت بسبب اقتراحه منع النساء من العمل كمحاسبات في المحال التجارية الكبرى. من شخص كهذا، سيكون من المؤكّد المنهاج المدرسي السعودي



عرفان علوي

حول الشريعة والسلوك الشخصي ذا طابع رجعي ـ على العكس ما يريده المواطنين السعوديون الشباب. قبل الاعلان عن تبنيّ المنهج الدراسي المعياري، طافت شائعات بأن الكتاب سيتم سحبه، ولكن حتى الآن لا يزال الكتاب في المدارس.

وكما يعرف العالم، فإن النساء السعوديات لسن وحدهن ضحايا إنكار حقوق المرأة. فقد تم رفض منح تأشيرات سفر لسيدة مغربية، وكذلك عوائل مع بنات صغيرات السن، لأداء فريضة العمرة، على أساس جدلية أنهن شابات بأخلاقيات مشكوكة، وليس كمسافرين مسلمين ورعين، ولكن تلبية الحاجات الروحية هي بالكاد الحق الوحيد المنكر للنساء اللاتي يقمن في السعودية. فقد عقدت صحيفة (عكاظ) اليومية مناظرة شرعية حول عجز النساء عن الحصول على عمل

بدون إذن محرم، سواء كان المحرم أباً أو زوجاً أو أخاً.

قرابة ربع السكّان في السعودية البالغ تعدادهم ٢٨ مليون نسمة هم من العمال الأجانب. ومن الطبيعي، فإن بعض هؤلاء من تقنيي (العالم الأول) يحصلون على مرتّبات عالية، وهم يعملون في مجال الطاقة وبعض القطاعات ذات الصلة بالتكنولوجية العالية، ويعيشون في مجمعات خاصة وعلى الطراز الغربي. ولكن كثير من هؤلاء هم خدم منازل، وسائقين، وقرويين من القارتين الآسيوية والأفريقية.

مع قرب نهاية سبتمبر، كما ذكرت ذلك صحيفة (سعودي غازيت)، ساءت حالة خادمة هندية حين رفعت (فوكاسا) وهي جمعية إتحادات كيرالا في السعودية، وتمثّل ٢٨ منظمة من المهاجرين من ولاية كيرالا على ساحل الجنوب الغربي من الهند، رفعت عريضة الى وزير الشؤون الهندية في وزارة الخارجية خلال زيارة له للرياض لمنع التعاقد من قبل السعوديين مع النساء الهنديات كخادمات منازل.

وذكر رئيس (فوكاسا) ر. موراليدهران بأن الموظّفات في المنازل مثل سائقي السيارات الخاصة، والخدم الشخصيين الآخرين، ليسوا مكفولين من قبل قوانين العمل السعودية، ويتعرّضون للإبتزاز المثير للغضب وإساءة المعاملة. وسلّطت عريضة (فوكاسا) الضوء على حالات التحرّش الجسدي، والعقلي والجنسي، وكذلك زيادة ساعات العمل، وإرغام العاملات على العمل في بيوت أصدقاء وأقارب المتعاقدين معهم، ومعاملتهم كـ (عبيد)، حيث يمكن بيعهم من قبل المتعاقدين الى ناس آخرين. مجموعة كيرالا ذكرت أيضاً بأنه حين يرغب الموظفون السعوديون التهرب من دفع مستحقات مالية متراكمة، يلقون بالعمال عند السفارة الهندية في الرياض أو يسلمونهم الى مراكز الإبعاد والترحيل، والمعروفة بظروفها القاسية والمزدحمة.

(قانون العمل السعودي) هو شيء شديد التناقض، حيث أن حتى العمال السعوديين المحليين لديهم قلة نادرة من حقوق العمل المكفولة بصورة اعتيادية في الدول المتقدّمة. من المؤسف بالنسبة لشيوخ النفط، أن الغالبية العظمى من العمال الاجانب يأتون من دول حيث أن المعايير موجودة على الورق فحسب، وبعضها يجري تحديثه كيما يتوافق مع العصر.

في نهاية سبتمبر، نظّم عمال صينيون متعاقدون يعملون في مشروع إنشاء سكة حديد في مكة إضراباً عن العمل. وقد تطلّب الأمر مترجمين لإبلاغ الشرطة السعودية بأن العمّال لم يتلقوا مرتّباتهم منذ شهور. وبحسب الإعلام السعودي، فإن شرطة مكة تدخّلت للحصول على وعد بدفع المرتّبات للمضربين، الذين عادوا مجدداً الى أعمالهم.

الإعتراضات بخصوص حقوق المرأة، ومظالم العمال، والحريات العامة تشكّل تحدياً متنامياً للحكام السعوديين. الاتصالات الحرة، والتدوين ومواقع الأخبار على شبكة الانترنت باتت منتشرة بصورة واسعة، وقد انطلق نقاش ساخن حين أعلن المشرف على الإعلام المحلي التابع لوزارة الإعلام السعودية، عبد الرحمن الهزّاع على قناة (العربية) بأن قانون الإعلام الإلكتروني الجديد يستوجب ترخيصاً حكومياً من قبل المدوّنين. أثار هذا المقترح غضب مستخدمي موقعي (فيسبوك) و(تويتر)، كونهما قد يخضعان تحت سيطرة الحكومة. سارع الهزاع الى (توضيح) بأن المواقع الأخبارية على شبكة الانترنت تتطلب ترخيصاً، ولكن أصحاب المدوّنات قد يتم مجرد تشجيعهم لتسجيل مواقعهم.

في خضم هذا التنازع، أوصل الهزّاع ملاحظة إيحائية حول المدوّنين: هناك الكثير (من المدونين) حسب قوله، و(ليس في مقدورنا ضبطهم والسيطرة عليهم). وهذا التعليق يمكن أن ينطبق على المناصرين الآخرين لحقوق الانسان في المملكة ـ النساء السعوديات المعارضات للضوابط (الإخلاقية) الوهابية، والعمال الأجانب من الجنسين، وفوق ذلك كله، الشباب.

القوى الإجتماعية في حال تطوّر، وتضغط بإلحاح متنامي ضد قيود الدولة السعودية القهرية.



إيماناً بالهوية الوطنية: في كل يوم وطني هناك تخريب وشغب!!

من تقرير (هامش أوسع ومكاسب غير مؤكدة)

# إصلاح حقوق الإنسان في السعودية.. نقطة جدل

**كريستوفر ويلكي**

(باحث في هيومان رايتس ووتش)

يمكن القول أن قبل عشرة أعوام لم يكن هناك أي مدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية بالمعنى الصحيح للكلمة. لكن اليوم هناك الكثيرين، منهم نشطاء مستقلين لديهم أجندات متنوعة، بل وحتى أقسام حكومية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان الدولية، التي كانت تُرى على أنها تختلف مع الإسلام – أو الشريعة – أصبحت مقبولة بشكل عام في الوقت الحالي على أنها تتفق معه. لكن بينما كانٍ معدل ازدهار وقبول حقوق الإنسان الدولية في السعودية جيداً، فإن الحكومة مستمرة في قمع النشطاء المستقلين، مُفضلة أن تدمج أجندة حقوق الإنسان بمبادرات تقودها الحكومة، ولا تتناول ممارسات حساسة أو تدعو للمحاسبة لصالح ضحايا انتهاكات الحقوق.

ومنذ عام ٢٠٠٥، أصبح للسعودية قيود خارجية قليلة على أجندتها الداخلية. فالضغط الأمريكي للتحول الديمقراطي تراجع بعد عام ٢٠٠٧، ومنذ اليوم الأول لحكمه، نظر الملك عبد الله إلى ما وراء تحالفه مع الولايات المتحدة وبدأ في مبادرات للشراكة مع الصين والهند، وهما لا تطالبان بالكثير من الإصلاحات الحقوقية، إن كانت لهما مطالب من الأساس. كما أن لدى السعودية موارد مالية كافية لاختيار أولوياتها التنموية. فأرباح النفط العالية أسهمت في زيادة الميزانيات المتعاقبة حتى عام ٢٠١٠، وما زال الاحتياطي السعودي كافياً لتغطية أي عجز مؤقت.

الأعمال الإرهابية للقاعدة في الجزيرة العربية في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وكانت تستهدف بالأساس الغربيين في المملكة، مثلت أكبر تحدي للاستقرار الداخلي في المملكة، لكنها أخفقت في حشد الدعم الشعبي ضد النظام الحاكم. الإصلاحيون السلميون الذين ادعوا بوجود علاقة بين الحكومة القمعية وظهور المعارضة العنيفة تعرضوا لنفس مصير المتطرفين: الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز لمدد مطولة، والمحاكمات غير الصحيحة، والحظر على السفر إلى الخارج. لكن هؤلاء الإصلاحيون بدورهم، أخفقوا في تحويل أفكارهم المحددة الخاصة بمجتمع عادل ومفتوح، إلى مطالب شعبية.

## نمو حركة حقوق الإنسان السعودية

بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ظهرت أصوات داخلية منظمة تطالب بالتغيير، وتلتها حملة قمعية، إلى أن وصل الملك عبد الله إلى العرش في عام ٢٠٠٥، جالباً معه فترة إرجاء قصيرة. نشطاء المطالبة بالإصلاح الذين تحدثوا عن حقوق الإنسان، مثل الأكاديميين متروك الفالح وعبد الله الحامد، والشاعر علي الدوميني والقاضي السابق سليمان الرشودي، ضمن آخرين، دفعوا ثمناً باهظاً لنشاطهم الإصلاحي. فالسلطات عرضتهم للمضايقات في أماكن عملهم، والاعتقالات والإدانة والحبس والحظر على السفر للخارج، وأغلب هذه العقوبات ما زالت سارية.

تحالف الإصلاحيين في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ضم ليبراليين وإسلاميين. وطالبوا بدستور وبالعدالة والشفافية في النظام القضائي وميزانية الحكومة، وتجديد التعليم والخطاب الديني من أجل مكافحة التطرف، وبمشاركة المواطنين في الشؤون العامة، بما في ذلك عبر الانتخابات وتشريع دستور، والمساواة في الحقوق للمرأة.

إبداء مجموعة الإصلاحيين لمطالبهم في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ أدى لخلق مساحة عامة في المجتمع السعودي لتقييم الحكومة بعين انتقادية. وبالأخص، فإن مبادرتهم وتضحياتهم أدت إلى نمو النشاط الحقوقي في المملكة، والذي انعكس بدوره في الإعلام. ردت الحكومة، وفي عام ٢٠٠٤ وافقت على إنشاء أول منظمة حقوق إنسان في السعودية، وهي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وقوامها أعضاء من مجلس الشورى، ومثقفين، وبعض

المسؤولين الحكوميين، ونساء أيضاً. وفي عام ٢٠٠٥ تم إنشاء إدارة حكومية لحقوق الإنسان، وهي هيئة حقوق الإنسان.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، عندما سمحت الحكومة لـ هيومن رايتس ووتش بزيارة السعودية لإجراء أبحاث للمرة الأولى، أبدى العديد من المسؤولين الحكوميين والمثقفين ورجال الأعمال التحفظات على مفهوم حقوق الإنسان الدولية، وأعربوا عن رأيهم بأنهم يرون هذا المفهوم وسيلة للإمبريالية الغربية تستهدف الإسلام. وقالوا إن حقوق الإنسان على ما يرام طالما تُرى من المنظور الإسلامي، الشريعة. وقالوا إن حقوق الإنسان الدولية "الغربية" لا هي ضرورية ولا قابلة للتطبيق. واليوم، فإن الملتزمين بحقوق الإنسان الدولية لهم وزن أثقل، مما يركز الضوء على قابلية تطبيق حقوق الإنسان في سياق إسلامي، وجزء كبير من ترسيخ هذه الفكرة يعود إلى جهود هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٠ شكل مجلس الشورى لجنة حقوق الإنسان بالمجلس، وكانت اللجنة فيما سبق لجنة فرعية عن لجنة القضاء والشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٧ أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً عن اتفاق القوانين واللوائح السعودية مع الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.

كريستوفر ويلكي

ولا توجد اختلافات تُذكر بين هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والنشطاء المستقلين. فالهيئة تتفادى التغطية العلنية للقضايا، وتكرس جهودها نحو إثارة الوعي بحقوق الإنسان، في المؤسسات العامة والحكومية. كما تتابع الهيئة قضايا الأفراد، لكن لا تكشف علناً عن معلومات تخص هذه الجهود أو مدى نجاحها. وقال عدة ضحايا انتهاكات حقوق إنسان لـ هيومن رايتس ووتش إنهم لم يتلقوا معلومات من الهيئة عن قضاياهم، فيما قال آخرون إن الهيئة لم تتول قضاياهم التي يبدو أنها انتهاكات لحقوق الإنسان.

ومن جانبها فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كتبت علناً عن مشكلات حقوق الإنسان في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، لكنها نأت بنفسها عن التعليق على القضايا التي تُرى سياسية الطابع، مثل اعتقال مدافعين عن الإصلاح عام ٢٠٠٤، ثم بعد عام ٢٠٠٥. كما دعت إلى إلغاء نظام الكفالة الذي يُعرّض العمال لهوى الكفلاء من الأفراد، أو أصحاب العمل، ودعت لضرورة مراجعة نظام ولاية الأمر، والنظر في إساءات هيئة الأمر بالمعروف، واستنكرت انتهاكات إجراءات التقاضي السليمة التي تكفل المحاكمات العادلة، بالإضافة إلى قضايا أخرى. وحملتها الرائدة كانت التصدي لمشكلات العنف الأسري، لكنها رصدت أيضاً حالة الأشخاص الخاضعين للاحتجاز ووضعهم القانوني.

## قمع المدافعين عن حقوق الإنسان

لعب النشطاء المستقلون دوراً أكبر في حشد زخم حقوق الإنسان في المملكة، فتقدموا بالالتماسات والعرائض والإعلانات على منتديات الإنترنت أو عن طريق الفيس بوك وغيرها من جماعات حقوق الإنسان على الإنترنت. رفضت الحكومة تسجيل منظمات حقوق إنسان مستقلة، مما كان ليسمح بها ككيانات تتمتع بالوضع القانوني. في عام ٢٠٠٣ حاولت منظمة "هيومن رايتس فيرست في السعودية" التسجيل لدى الحكومة وفشلت". وفي العام نفسه، تقدم ٥٠ ناشطاً سعودياً من مختلف أجزاء المملكة بطلب تشكيل منظمة لحقوق الإنسان، لكن لم يتلقوا إجابة على الطلبات المتكررة المقدمة، وفيها الأوراق والبيانات المطلوبة، لوزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية. وفي عام ٢٠٠٧ تقدمت مجموعة نساء بطلب تسجيل جمعية حماية حقوق المرأة والدفاع عنها، لكن تلقت المجموعة تحذيرات حكومية بالتوقف عن المحاولة. وفي عام ٢٠٠٨ رفضت وزارة العمل منح تصريح بمنظمة غرضها تناول البطالة، بدعوى وجود منظمات من هذا النوع بالفعل.

ورغم عدم الاعتراف القانوني، فإن النشطاء المستقلين تناولوا مشكلات حقوقية أساسية في السعودية. على سبيل المثال دعت نساء سعوديات إلى الحصول على الحق في القيادة، وجمعهن ١١٠٠ توقيع في طلب أرسل إلى الملك عبد الله، وطالبن بنهاية ولاية الرجل على المرأة، بما في ذلك عبر التنظيم للاحتجاج أمام السفارة السعودية في واشنطن، في يونيو/حزيران ٢٠١٠. وطعن نشطاء آخرون في الحظر غير المدوّن على المسيرات العامة، والقيود على التعبير الحر، وعدم الإنصاف في المحاكم، وعدم احترام هيئات إنفاذ القانون للقانون السعودي وحقوق المواطنين، عبر تقديم الالتماسات والعرائض إلى وزارة الداخلية للمطالبة بعقد مظاهرات عامة، وعبر الكتابة على مواقع غير خاضعة للمراقبة على الإنترنت، ومقاضاة وزارة الداخلية. وفي ١٢ يونيو/حزيران أصدرت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (جمعية غير مسجلة)، بياناً ورد فيه أن وزارة الداخلية رفض السماح لها بعقد تظاهرة عامة تضامناً مع أسطول الحرية. وفي ٢٠١٠، قاضى مخلف بن دهّام الشمري، الناشط الحقوقي، وزارة الداخلية على الاعتقال التعسفي قبل عامين، وسمحت المحكمة الإدارية بفتح القضية.

ومنذ عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ شكلت مجموعات من النشطاء منظمات غير رسمية ذات حضور افتراضي على الإنترنت، مثل

صوت المرأة السعودية، وهو موقع ينشر مقالات على صلة بحقوق المرأة، والجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية، وهي مجموعة من مثقفي القصيم ونجد تحمل لواء الإصلاح الدستوري، وشبكة نشطاء حقوق الإنسان، التي تدير موقعاً يعرض المقالات المتعلقة بحقوق الإنسان وتساعد على تدريب النشطاء الشبان على مفاهيم حقوق الإنسان و"رصد حقوق الإنسان في السعودية"، وهي مجموعة على الفيس بوك تراقب انتهاكات حقوق الإنسان، وتشمل حقوق السجناء السياسيين والمتابعة القانونية لفيضانات جدة نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ التي أودت بحياة أكثر من ١٢٠ شخصاً. وهناك مخططات لإنشاء مركز قضائي لمراقبة حقوق الإنسان وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، في عام ٢٠١٠، على أن يكون مجموعة على الإنترنت تكرس جهودها لرصد المضايقات بحق نشطاء حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، فحقيقة أن المواقع الخاصة بهذه المجموعات غير الرسمية ما زالت محجوبة في السعودية، وأن الحكومة عرضت بعض النشطاء للمضايقات والتهديدات من مصادر مجهولة، تعكس القيود المفروضة على الاشتغال بحقوق الإنسان. وفي مايو/أيار ٢٠٠٨ قبضت الشرطة السرية على متروك الفالح، واحتجزته دون نسب اتهامات إليه لأكثر من سبعة أشهر، على وصفه عبر رسالة إلكترونية لأوضاع الاكتظاظ في السجن أثناء زيارة لسجن البريدة العام، والذي قارنه بـ "عش الدجاج". في يوليو/تموز ٢٠٠٩، احتجز المسؤولون لفترة قصيرة وليد أبو الخير، بعد أن اتهم المباحث بالمعاملة السيئة لموكله سعود الهاشمي، والذي تعرض للحبس الانفرادي منذ القبض عليه في فبراير/شباط ٢٠٠٧ بصحبة مجموعة من نشطاء الإصلاح.

## مراقبة حقوق الإنسان

أدت زيادة الوعي بحقوق الإنسان أيضاً إلى زيادة رصد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النشطاء المستقلين. الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية و"مراقبة حقوق الإنسان السعودية" تصدران بانتظام بيانات عن الاعتقالات التعسفية بحق النشطاء الحقوقيين، أو ترسلان تحديثات عن قضاياهم الخاصة بالتوقيف التعسفي المرفوعة ضد وزارة الداخلية. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، نشرت جمعية الدفاع عن حقوق المرأة في السعودية تقريرها الأول عن حقوق المرأة في المملكة. انتعاش هذه المجموعات وهؤلاء الناشطين هو برهان على مرحلة جديدة من ازدهار المجتمع المدني، لم تكن موجودة من قبل.

كما قامت بعض المؤسسات الإعلامية في السعودية بتبني قضايا حقوق الإنسان وساعدت على نشر معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. د. صالح الخثلان، نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قال لصحيفة الحياة في يونيو/حزيران أن "الانفتاح الإعلامي... أهم تغير في المجتمع السعودي"، وأنه كان له "أثر إيجابي" مما يعني تجاوز اللقب الممنوح للدولة قبل ذلك وهو "مملكة الصمت". ولا يكاد يمر يوم أو أسبوع دون أن تغطي الصحف المحلية الكبرى (من قبيل الرياض والوطن وعكاظ واليوم والمدينة)، أو الطبعات السعودية من الصحف اليومية العربية (الحياة والشرق الأوسط) حقوق الإنسان في المملكة.

مفهوم حماية الأفراد للحقوق يضرب بجذوره عميقاً في الإسلام، لكن فكرة محاسبة من ينتهكون الحقوق ما زالت جديدة على المجتمع السعودي. فقد كتب محمد الأحيدب في عكاظ يقول إن المواطنين لا يعرفون كيف يطالبون بحقوقهم، وأن كثيراً ما يكون رد الهيئات الحكومية أنها "غير مختصة بالنظر في هذا الموضوع، ويجب أن تنظر فيه الهيئة ذات الاختصاص السليم" على القضية. وفي يونيو/حزيران، أعدت وزارة الداخلية خطاً ساخناً لـ "حقوق الإنسان"، من ثلاثة أرقام فقط ٩٨٩، مشابه لأرقام طوارئ الشرطة والإسعاف. ويُدعى المتصلين إلى عرض شكاواهم أو تعليقهم على الأجهزة الأمنية. لكن جهود مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في المحاكم ما زالت حتى الآن غير ناجحة.

إلا أن حقوق الإنسان شغلت مساحة محورية في الحوار حول الإصلاحات السعودية فأعادت تعريف دور المرأة والتسامح مع تعددية الآراء، والترويج للتسامح مع الأقليات المسلمة، وزيادة نزاهة القضاء. أحمد بن باز هو ابن المفتي الراحل عبد العزيز بن باز، الصوت الغالب والبارز في المؤسسة الوهابية منذ عقود قبل وفاته في عام ١٩٩٩، وهو نفسه عالم إسلامي متأهل. بدأ أحمد يشكك في الحظر الذي فرضه أبوه على قيادة النساء واختلاط الرجال بالنساء، ودعى إلى تجديد المناهج التعليمية، وشجع على التعددية في تفسير الشريعة الإسلامية. مخلف الشمري، الناشط الحقوقي السني، فند آراء السنة المتشددين ضد الشيعة في مقالات نشرها مؤخراً.

## معدل الإصلاحات الحقوقية والقيود المفروضة عليها

هناك عدة نقاط في الأجندة الإصلاحية – وضمن العيوب المتصورة للنظام الحالي – تتفق على التعاطي مع مخالفات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو الشرطة الدينية. الشرطة الدينية الوهابية حصراً قاسية بشكل خاص على النساء والشيعة، وهي معروفة بعدم المحاسبة على ما ترتكب من مخالفات. وكان الإعلام السعودي المحلي مفيداً للغاية في تغطية أنشطة الشرطة الدينية، وأعرب عن استنكار بالغ في فبراير/شباط ٢٠٠٨ عندما قبضت هيئة الأمر بالمعروف على سيدة أعمال كانت قد ذهبت إلى مقهى ستارباكس لمقابلة شريك في العمل. وبالمثل، فإن التغطية الإعلامية للإصابات والوفيات جراء المطاردات

بالسيارات، وفيها تطارد الهيئة رجال ونساء تفترض فيهم أنهم غير متزوجين وهم يحاولون الفرار بسياراتهم، أدت إلى إعلان وقف هذه الممارسة. وإثر احتجاجات في الإعلام، أعلنت الهيئة أيضاً الكف عن تفحص سجلات الهواتف النقالة للأفراد المشتبهين بالعلاقات خارج إطار الزوجية.

إلا أنه تبقى هنالك القيود المفروضة بوضوح على انتقاد هيئة الأمر بالمعروف ودورها في المجتمع السعودي. فالهيئة أكثر من مجرد جهة تنفذ معايير الأخلاق القويمة. فوجودها مرتبط بشكل ضمني بتاريخ السعودية وهويتها الإسلامية، حيث يرتبط الأفراد وحكومتهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. هيئة الأمر بالمعروف نفسها هاجمت منتقديها، إذ أعلن إبراهيم الغيث، الرئيس السابق للهيئة، في أبريل ٢٠٠٨: (لماذا تُوجه الإهانات لمؤسسة محترمة لأن قلة من مسؤوليها ارتكبوا أخطاء في أحكامهم؟... بعض الناس سريعين في انتقاد الهيئة ويفضحون جهلهم بهذه المؤسسة النبيلة. إنهم لا يعرفون إنجازات الهيئة. ويتعمدون إلقاء الضوء على أخطاء فردية قليلة من أجل تصوير الهيئة على أنها كيان شيطاني).

وفي مايو/أيار ٢٠٠٩، رفعت الهيئة قضايا بتهمة "التشهير" بحق الأصوات التي تنتقدها في الإعلام. إلا أن التغير في حقوق الإنسان بدأ يطال الشرطة الدينية، والتي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ أنشأت شعبة حقوق الإنسان لديها بدورها. إلا أن من شكك ولو بشكل غير مباشر في دور المؤسسة الدينية فقد خرقوا منطقة ما زالت تحيط بها الخطوط الحمراء في الإعلام السعودي.

أحد الأمثلة المهمة على هذا فصل جمال خاشقجي في ١٥ مايو/أيار من منصب رئيس تحرير صحيفة الوطن، أكثر الصحف السعودية إثارة للانتقادات. وربما ما زال خاشقجي يرى أن الإعلام السعودية أصبح أكثر حرية في طباعة المقالات الانتقادية عن الحال قبل سبعة أعوام، عندما فُصل لآخر مرة من الوظيفة نفسها. لكن خطأ الوطن هذه المرة، كما كان حينها، هو الطعن في الأفكار الدينية التي تقوم عليها الحياة اليومية للمملكة. أغلب المعلقين ذكروا أن القشة التي قصمت ظهر البعير وأدت لفصل خاشقجي كانت مقال رأي في الوطن يصف الأسلوب السلفي في الفكر الديني الذي يصم المملكة بأنها مملكة شعب "له ثقافة تتمتع بأفكار سطحية".

## الحوار الدولي حول الإصلاحات السعودية

فيما تتم مناقشة إصلاحات الملك عبد الله على نطاق واسع في المملكة، فهذا النقاش لم تكن عين الغرب تكاد تراه، حتى فترة قريبة. ومنذ ٢٠٠٨ أبدت بعض الهيئات البحثية الاهتمام بواقع الإصلاحات السعودية وقدمت عدة تقييمات. المعلقون الغربيون يميلون إلى الانقسام إلى معسكرين: من يرضيهم معدل ووتيرة الإصلاحات السعودية، وأولئك الذين يرون أن المشكلات المتبقية تُقزّم من أية إصلاحات.

أغلب المعلقين أكدوا على حقيقة الإصلاحات السعودية، رغم أنهم لا يتفقون على مداها. التغير البطيء والإيجابي هو أيضاً رسالة ينقلها المراسلون وكتاب الرأي في الولايات المتحدة فيما يكتبونه عن المجتمع السعودي، أثناء زياراتهم القصيرة وغير الدورية للمملكة. في مقال رأي بصحيفة نيويورك تايمز في مارس/آذار ٢٠١٠، أشاد آيان بريمر – رئيس مجموعة أوراسيا الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية"، أشاد بـ "التغير البطيء" في السعودية، مشيراً إلى أنه شهد على توجهات جديدة إزاء الزيجات المرتبة والتجربة الاجتماعية التي تمخضت عن جامعة الملك عبد الله. مقالات ماورين دود في صحيفة نيويورك تايمز في مارس/آذار وأبريل/نيسان ضربت على نفس الوتر، إذ ارتأت الزيادة في حرية النساء في الاختلاط بالرجال في العاصمة المحافظة، الرياض، وحرية التخلص من العباءة السوداء، التي يتعين على النساء بحكم العادة ارتداءها في المملكة.

وهناك عدد أقل من المعلقين يفضلون الرؤية السلبية للتطورات. مي يماني، الخبيرة السعودية التي حاورت المؤلف روبرت لاسي في تشاتام هاوس، أعلنت أن الإصلاحات في السعودية "تجمدت" وأن التركيز تحول إلى التعاطي مع الإساءات المستمرة. نينا شيا من مؤسسة هدسون ومفوضة الهيئة الأمريكية للحريات الدينية، اعترضت على ما أسمته "التحية المتذللة" من وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون للملك عبد الله على جهوده الإصلاحية بمناسبة اليوم الوطني للمملكة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. وكتبت أن مثل هذه التحية غير مستحقة، على ضوء الاضطهاد الديني القائم وحرمان النساء من حقوقهن. علي اليامي، الذي هاجر منذ عشرات السنين من السعودية إلى الولايات المتحدة، حيث يدير مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان في السعودية، ومقره واشنطن، ذهب إلى أبعد من ذلك في يونيو/حزيران ٢٠١٠ عندما تنبأ بأن "التمرد السعودي سيقع لا محالة ما لم تقم الحكومة بإصلاحات موسعة في المؤسسات السعودية لتمهيد الطريق أمام عملية ديمقراطية شفافة وقابلة للقياس".

الإعلام الأمريكي يميل لتغطية قضايا سعودية مختارة: السياسة الخارجية والإرهاب والفضائح الفردية التي تعزز صورة الدولة الظلامية. وتحديداً فإن فضائح الفتيات اللاتي يتزوجن في سن ٨ سنوات وأحكام الإعدام على متنبئ التلفزيون بتهمة "عمل السحر" تعكس إخفاقات السعودية في حماية حقوق الإنسان. لكن تغطية هذه الموضوعات وحدها دون غيرهايعني الإخفاق في تقديم الصورة الأشمل لحالة الإصلاحات محل النقاش والجدل، ممكنة التحقق إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية.

إن الإصلاحيين السعوديين يمكنهم الاستفادة من دعم المجتمع الدولي إذا تحسن إدراكه وتصوراته عن السعودية قبل التشاور مع الملك عبد الله من أجل إحداث تغييرات مؤسسية حقيقية.

# ما هي فوائد شراء سلاح لا يدرأ خطرا ولا يمنع عدوانا؟

**محمد عبد الحكم دياب**

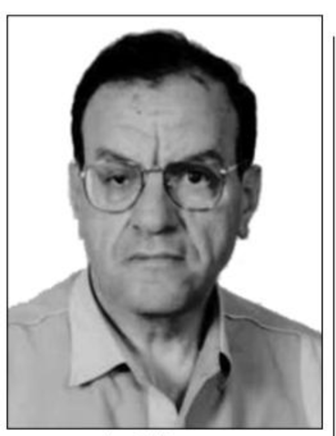
تعقد صفقات السلاح عادة من أجل الدفاع عن الأوطان، أو لمواجهة خطر متوقع، أو بهدف تعديل ميزان مختل في القوى، أو توفيرا لإمكانية ردع استراتيجي أمام قوة متربصة وغاشمة.

لم يكن أي من هذا له علاقة بالصفقات، التي نشرت عنها الصحف الأمريكية والبريطانية في الأسابيع الأخيرة، أطرافها هم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تبلغ قيمتها الإجمالية ١٢٣ مليار دولار. وتعتبر الأضخم في تاريخ تجارة السلاح.

جاءت في وقت تراجعت فيه الصناعات العسكرية الأمريكية، وفي ظروف أزمة اقتصادية خانقة؛ لا تعاني منها الولايات المتحدة وحدها إنما شملت المنظومة الغربية وملحقاتها والدائرين في فلكها، خاصة دول الخليج العربي، ولم يكن المشتري وهو يعيش هذه الأزمة بأحسن حال من البائع. لذا بدت لغزا يستعصي على الفهم. ولولا أجواء الحرب المخيمة على المنطقة، وهي تعيش طورها النفسي والمعنوي، وتستهدف إيران والمقاومة وحلفاءهما. لولا هذه الأجواء لكان من الصعب فهم ذلك اللغز. ومدخلنا إليه سؤال عن متى استخدمت الأسلحة المشتراة من الولايات المتحدة وحلفائها للدفاع عن السعودية وحماية أمن الخليج واستقراره؟

والإجابة لن تكون بمعزل عما جرى من تغيرات وتحولات في الجغرافيا السياسية، وفي العقيدة القتالية العربية. فمنذ إندلاع الحرب العراقية الإيرانية وحروب المنطقة أخذت منحى غير الذي سارت عليه منذ نكبة فلسطين في ١٩٤٨، كانت حروب ذلك الزمان دفاعية وتحررية؛ واجهت الوجود الاستعماري وحدت من هيمنته على منطقة تعددت فيها أشكال الوجود وتنوعت صيغ الهيمنة. بدأ ذلك وجودا استيطانيا مع احتلال الجزائر، وعسكريا بعد سقوط امبراطورية العثمانيين، ليعود استيطانيا مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية على أرض فلسطين. ومن تلك البداية حتى الآن والهيمنة الاحتكارية ما تكاد تذهب حتى تعود مرة أخرى، وطوال ذلك التاريخ استطاع العرب كسر احتكار السلاح أكثر من مرة؛ المرة الأولى كانت مع محمد علي، وبدأ مشروعه معتمدا على التصنيع العسكري، من مطلع القرن التاسع عشر حتى منتصفه. وكانت الثانية على يد جمال عبدالناصر؛ بانفتاحه على الاتحاد السوفييتي ومجموعة عدم الانحياز الناهضة مثل الهند والصين ويوغوسلافيا، وذلك جاء مقترنا باهتمامه هو الآخر بالصناعات العسكرية. وبعد تراجع دور مصر عمل العراق على السير على نفس الطريق، لكن مشروعه ارتطم بصخرة الحروب المتتالية؛ بدأ بالحرب ضد إيران. تليها حرب الخليج الثانية، ثم استمرار الغارات والحصار والتجويع؛ إلى أن تهيأ المسرح للغزو والتقسيم.

كثير منا يذكر أنور السادات وإعلانه بأن حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب، وكان يعني وقف معارك وحروب التحرير والمقاومة، والتوقف عن التصدي للاستيطان الصهيوني والاحتلال الأجنبي. وتغيرت تبعا لذلك الإعلان العقيدة العسكرية العربية، وهي أساس تحديد العدو وطرق التعامل معه. وبعدما كانت الأخوة والصداقة والعداوة يحددها المصير الواحد، والمصالح المشتركة، والأمن المتبادل، والتصدي للهيمنة؛ استقرت منذ أمد على التبعية المطلقة والرضوخ لمتطلبات المشروع الصهيوني. واندلعت في المنطقة حروب من



محمد عبد الحكم دياب

نوع مختلف؛ أهلية داخلية وأخرى إقليمية بين أشقاء وجيران. ورافق هذه الحروب زيادات في أعداد الأساطيل وحاملات الطائرات والبوارج والقواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية والبريطانية؛ في مياه الوطن العربي ومحيطه. وذلك أضاف قوة أخرى إلى القاعدة الاستيطانية الصهيونية المدججة بالسلاح حتى العظم.

وعلى الرغم من تأكد نتنياهو من أن الصفقة لن تلحق ضررا به وبدولته، جاءت بالنسبة له بابا للابتزاز. وكانت صحيفة يديعوت الصهيونية قد نشرت في ٢٦/ ٩/ ٢٠١٠ أن نتنياهو مارس ضغطا ضد الصفقة؛ بمعونة أعضاء في الكونغرس، وأثار بذلك حفيظة الرئيس الامريكي، الذي استدعاه ولفت نظره إلى أن صفقة بذلك الحجم تنعش صناعة السلاح الراكدة، وتقوي الاقتصاد المأزوم؛ معتبرا أن العمل على منعها أخطر في نظره من توسيع البناء في المستوطنات. وبدت لعبة كان من نتيجتها نزع الإمكانيات التقنية والألكترونية المتقدمة من منظومات

التسليح التي تضمنتها الصفقات. وأضحت بذلك منزوعة الأسنان والمخالب وعمياء. ولم تكن صفقة دولة الإمارات بأحسن منها حالا.

ومن أجل فهم ما وراء هذه الصفقات علينا الرجوع إلى الوراء قليلا إلى صفقة اليمامة الشهيرة، وما علق بها من فضائح مستمرة؛ رغم مضي ربع قرن على إقرارها في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥. كان ذلك قبيل غزو الكويت بخمس سنوات، وحرب الخليج الثانية بست سنوات، وسبقت وقف إطلاق النار بين العراق وإيران بثلاث سنوات، وفاقت ستين مليار دولار. لم يكن لها أثر في حرب الخليج الثانية. وهي حرب كلفت السعودية ودول الخليج ستين مليار دولار أخرى؛ دفعت للخزانة الأمريكية. غطى نصفها التكلفة الفعلية للحرب، والثلاثين مليارا الباقية كانت مكسبا لأكثر الاستثمارات السوداء عائدا في التاريخ. وهدف الصفقات الأخيرة امتصاص فائض المال العربي وتوظيفه في إنعاش صناعة السلاح الأمريكية، كما ورد على لسان أوباما نفسه. ويبدو ذلك هدفا معلنا أما الأهم، من وجهة نظري، فهو هدف غير معلن لتمويل الحرب القادمة؛ أيا كانت ساحتها؛ لبنان أو سورية أو إيران.

هذه الأسلحة سوغت للإدارة الأمريكية تزويد المؤسسة العسكرية الصهيونية بأحدث ما لديها؛ للحفاظ على تفوقها على الدول العربية مجتمعة. والحرب القادمة إذا ما اندلعت فستبدأ بلبنان، ومن المتوقع امتدادها إلى سورية وباقي المنطقة وصولا إلى إيران. يجمع الخبراء على صعوبتها بل استحالتها. وتغاضى أغلبهم عن تأثير السقوط العربي، الذي يغري كل طامع ومغامر. وأهم مظهر للسقوط هو انعدام الردع العربي الرسمي. ولو لم يكن هناك غير هذا المظهر حافزا لكفى. هناك أكثر من مجال لتهيئة مسرح المنطقة للحرب؛ أوله النجاح في شد الأنظار لعدو بديل، بأثر الحملات الإعلامية والنفسية ضد المقاومة وإيران ودول الممانعة؛ هذا شد من أزر محور 'الاعتدال العربي'. وضم بدوره مجهوده السياسي والعسكري والاقتصادي والإعلامي؛ بروافده الانعزالية والطائفية والمذهبية. ضمه إلى المجهود الصهيو أمريكي. وأصبحت إيران عدوا مشتركا لأولئك الذين تماهوا مع العدو التقليدي والتاريخي. وبدلا من الضغط عليه شاركوه جرائمه، وجيشوا من أجله الإعلام وأجهزة الحرب النفسية، وحشدوا الجيوش والقوات العسكرية، وفُرضوا الحصار والحرمان والتجويع على المتصديين له وحلفائهم ومؤيديهم.

وإذا كانت بوصلة أولئك قد ضُبطت على واشنطن وتل أبيب ولندن وباريس وبرلين. ومن أجل أن تستمر هكذا فهي في حاجة لغطاء فلسطيني يجمل الوجه الوحشي لمشروع الحرب قبل اشتعالها، ويتخذها مبررا لحصار وتجويع الأطراف المعتدى عليها حتى وإن وضعت الحرب أوزارها. تنشط الضغوط وتزداد الوعود عن الحل وقيام الدولة.

وصار اللعب على الوتر الفلسطيني حرفة ومهنة؛ لها متقنوها وتجارها وأبواقها، وأخطرها بين الفلسطينيين؛ منذ أن صارت لهم سلطة احترفت التفاوض، وامتهنت التنازل (من المهنة)، ولها باع طويل في التفريط في الحقوق، وقدرة عالية في التعلق غير المبرر بوهم الدولة، التي لن ترى النور في ظل الموازين الراهنة. وكما توظف الساحة الفلسطينية لتهيئة مسرح الحرب يحدث نفس الشيء مع الساحة اللبنانية، كساحة مثالية؛ بتقسيماتها المذهبية والطائفية، وصلاحيتها لتعزيز فكرة العدو البديل.

وأعيد فتح ملف المحكمة الدولية واغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري. والهدف هو كسر شوكة المقاومة الوطنية والإسلامية بقيادة حزب الله، وذلك الملف يفتح تلبية لرغبة صهيو غربية في اقصاء حزب الله من المشهد اللبناني. وسعيا لقطع الحبل الموصول بين دمشق وطهران والمقاومة، ولإحكام سيطرة الدولة الصهيونية السياسية والامنية والعسكرية على محيطها الجغرافي السياسي؛ الممتد من شرقي المتوسط وصولا الى الجزيرة العربية وايران.

وأضحى هذا المسعى أكثر إلحاحا مع اكتشاف احتياطيات نفط وغاز ضخمة بموازاة الساحل الفلسطيني؛ الممتد من رفح جنوبا الى رأس الناقورة شمالا. وتستغلها الدولة الصهيونية منذ ثلاث سنوات. وإقصاء حزب الله يعزز المشروع الصهيوني ويزيد دولته قوة. ويرى الوزير السابق والأكاديمي اللبناني المعروف عصام نعمان في مقال أخير بـ'القدس العربي' (٢٦/ ٩) أنه إذا ما تمكّنت الدولة الصهيونية من امتلاك ثروة ضخمة من عائدات الطاقة؛ يكون في مقدورها الاستغناء عن دعم الولايات المتحدة، ومنافستها في مجالات عدة، وممارسة دور أكثر تأثيرا على الصعيدين الاقليمي والدولي. وينعكس ذلك سلبا على المشهد اللبناني ويزيده تعقيدا. والإدارة الأمريكية، حسب وجهة النظر هذه تفضل الضغط الداخلي على حزب الله؛ اعتمادا على الفتنة المذهبية السنّية الشيعية لضرب التوافق السياسي. واضعاف حزب الله ومشاغلة المقاومة باحداث تدور وراء ظهرها قد لا يغني عن شن الحرب، رغم مخاطرها واحتمال توسعها وتمددها. ومن أجل ذلك أعيد فتح ملف المحكمة الدولية بكل ما يترتب عليه من تداعيات.

صفقات السلاح الأمريكية للسعودية والإمارات الأخيرة لها وظيفة في تغيير الظروف غير المواتية للإدارة الأمريكية في العراق وأفغانستان. وتعالج التدهور الراهن في القدرة القتالية الأمريكية الناشئة عن الانهاك، وطول أمد الحرب، وزيادة الضحايا، وهبوط الروح المعنوية بفعل شواهد الانكسار البادي في الأفق القريب. وتلك وإن كانت لتعويض الترسانة العسكرية الأمريكية؛ تمثل كذلك حافزا داخليا يخفف على الرئيس الأمريكي حدة البطالة ووطأة الأزمة الاقتصادية. وعلينا ألا ننسى أنها تمويل للحرب المتوقعة؛ يدفع مقدما، ولتعويض الخسائر قبل أن تقع. خدمة جليلة اعتاد عليها أهل الاعتدال العربي.. قدموها حبا في واشنطن وتقربا لتل أبيب!.

عن القدس العربي، ٢٠١٠/١٠/١

# وجوه حجازية

## (١)
## حسن السناري
## (... - ١٣٦٩هـ)

حسن بن محمد السعيد البكري السناري. حافظ مقرئ. كان أستاذاً لتعليم القرآن الكريم حفظاً مجوداً بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة من بعد تأسيسها الى ١٣٣٥هـ. وقد تخرج على يديه كثير من حفظة القرآن الكريم، وكانت له هيبة وشدّة اشتهر بها، مع إخلاص وتقوى وصلاح. رجع الى السودان - أم درمان - وكان فيها بالمعهد العلمي، وقد تخرج على يديه أيضاً عدد كبير من حفاظ كتاب الله الكريم. وقد قرأ عليه جملة من طلاب مدرسة الفلاح بمكة المكرمة وأتم على يديه حفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب السيد أبو بكر بن أحمد بن حسن الحبشي العلوي، وأجازه. توفي رحمه الله بأم درمان(١).

## (٢)
## عبدالرحمن سراج
## (١٢٤٩ - ١٣١٤هـ)

عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن سراج. مفتي مكة المكرمة، وداعيها ومفسرها وراويها، وشيخ علمائها. ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في كثير من الفنون. وأخذ من أكابر علماء عصره، وأكثر أخذه عن الشيخ جمال عبدالله مفتي مكة المكرمة، وبه تفقه. وأخذ عن مفتي الشافعية الشيخ أحمد دحلان، وعن الشيخ رحمة الله العثماني الهندي، وأجازاه بسائر مروياتهما؛ وصار أوحد علماء عصره وفقهائه وأدبائه وشعرائه.

تصدر للتدريس بالمسجد الحرام فدرّس وأفتى وتخرج به جماعة. ولما توجه شيخه الشيخ جمال الى المدينة المنورة لزيارة مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أنابه في منصب الفتوى، فقام به أحسن قيام، الى أن عاد شيخه الى البلد الحرام. ولما مات شيخه جمال، عيّنه أمير مكة الشريف عبدالله بمنصب الإفتاء، فسلك فيه جادّة الإستقامة وأثنى عليه الناس، ولم يُعرف عنه أنه أخذ جُعلاً من أحد مدّة توليته الإفتاء، فقد كان شديد النزاهة كثير التحرج والورع، وكان يرفض الهدايا التي تقدم إليه وهو في منصب الفتيا، كما عرف بتصلبه في أمور الدين، لا تأخذه في الله لومة لائم. وكان محباً للكتب وخاصة الكتب النفيسة النادرة، يطلبها من مظانّها، ويسعى في طلبها من الأقطار البعيدة وينسخ منها بخطه.

توفي رحمه الله بمصر. وله: ضوء السراج على جواب المحتاج، مجموعة في الفقه تشتمل على غرائب المسائل(٢).

## (٣)
## محمد بن علي السنوسي
## (١٢٠٢ - ١٢٧٦هـ)

محمد بن علي بن السنوسي المكي، أبو عبدالله الخطابي. ولد بمستغانم، وتعلم بفاس، وأخذ عن أعلامها، ثم رحل الى تونس وطرابلس وبرقة ومصر ومكة المكرمة، فروى في مصر ومكة المكرمة عن المحدث الأثري السيد أحمد بن إدريس، وأخذ عن علماء مكة المكرمة وغيرهم من الواردين اليها. فمنهم الشيخ عمر بن عبدالرسول، والشيخ محمد صالح الريس، والشيخ القاضي بمكة عبدالحفيظ العجيمي، وأجازوه. كما أجازه بمصر الأمير الصغير، والنور القويسني، وشمس الدين الفضالي، وحسن العطار، وبدر الدين الميلي، وغيرهم. ومن الجزائر أجازه الشيخ عبدالقادر بن عمور المستغانمي، ومن أعلى شيوخه الجزائريين إسناداً وأعظمهم شهرة، أبو طالب المازوني، ومحمد بن التهامي وغيرهما.

تصدّر للتدريس بالمسجد الحرام فدرّس وأخذ عنه خلق كثير في مكة المكرمة وغيرها. أخذ عنه الشيخ صديق جمال المكي، ومفتي الحنفية بمكة الشيخ الجمال الحنفي المكي، والشيخ محمد بن عبدالله بن حميد مفتي الحنابلة بمكة، ومفتي الحنفية بالمدينة الشيخ مصطفى إلياس المدني، والشيخ حسين بن إبراهيم المكي، والشيخ محمد بن صالح الزواوي، وصالح العود وغيرهم، وقد أثنى عليه مفتي الحنابلة بمكة الشيخ محمد بن عبدالله ابن حميد في إجازة، فقال: أعظمهم قدراً – يعني مشايخه - وأشهرهم ذكراً وأشدهم اتباعاً للسنة النبوية، وأمدّهم باعاً في حفظ الأحاديث المروية، وأكثرهم لها سرداً.

توفي رحمه الله بجغبوب في سنة ١٢٧٣هـ.

له: إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن. الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية. البدور السافرة في عوالي الأسانيد الفاخرة. المنهل الرائق في الأصول والطرائق. الكواكب الدريّة في أوائل الكتب الأثرية. إزاحة الأكنّة في العمل بالكتاب والسنّة. السلسبيل المعين في طريق الأربعين. نزهة الجنان في اوصاف مفسر القرآن. هداية الوسيلة في أتباع صاحب الوسيلة. بغية السول في الاجتهاد والعمل بأحاديث الرسول. التحفة الشريفة في أوائل مشاهير الأمهات الحديثة(٣).

---

(١) أبو بكر بن أحمد الحبشي، الدليل المشير، جـ١، ص ١١١.

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٤٣. ومحمد علي المغربي، أعلام الحجاز، جـ٣، ص ٣٣٩. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٢٧٤، حاشية. وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين، جـ١، ص ٥٥٨. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ٥، ص ١٤٩.

(٣) عبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، ج٢، ص ١٠٤٠. عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٤٣، وفيه وفاته بمكة المكرمة. وخير الدين الزركلي، الأعلام، ج٧، ص ١٩٢. وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين، ج٢، ص٤٠٠. وعبدالله البسام، علماء نجد خلال ستة قرون، ج٣، ص٧٨٢. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج١١، ص ١٤. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٤١٨.

# قراءة (مملكة التوحيد) من عنوانها!

**سنكتفي بعناوين (بعض) الأخبار المنشورة في (بعض) الصحف المحلية للفترة الواقعة بين ٩/٢٠ و٢٠١٠/١٠/١٣، وارسم أيها القارئ الصورة التي تناسبك عن مملكة آل سعود العظيمة:**

- الحكم بفقء عين شاب والمستشفى تعتذر عن التنفيذ!
- محتسبون يهاجمون سيدات بيت التجار.
- إبعاد ١٦ صينياً مشاغباً من عمال مشروع قطار المشاعر.
- المجتمع السعودي أكثر عنفاً من المجتمع المصري.
- لاعب: الرياضة السعودية لا شيء، لأن اللاعب والمدرب شحاذين ومنافقين.
- طوارئ في جامعة جازان بعد تقارير عن انهيار مباني وفرق الإنقاذ تخرج الطالبات
- أبها: لا أسرة للتنويم، والطوارئ تغلق ١٢ ليلاً
- ارتفاع معدلات المشكلات الزوجية يدفع فتيات لرفض فكرة الإقتران
- إطلاق سراح ١١ شخصاً [إرهـابـيـاً] استفادوا من برامج (المناصحة)
- تحقيق: موظفين بصحة المدينة نسبوا ٨٠ مولوداً الى آباء وأمهات سعوديين!
- مكة المكرمة: ٦ صكوك طلاق لكل ١٠ زيجات
- عدد العوانس المحتاجات تضاعف ٣ مرات في ١٨ شهراً
- ٥٠ اصابة بالإيدز في ١٠ أشهر
- ارتفاع معدل المعيشة ٥,٩٪ في شهر سبتمبر
- الإطاحة بكاتب عدل وموظفين بتهمة تزوير وكالة بيع
- حارسات سعوديات.. بدرجة (بكالوريوس).
- لجنة حكومية: تدهور مستوى الأطباء السعوديين بسبب القطاع الخاص
- انخفاض معدل الأجور في القطاع الخاص الى أقل من ألف ريال شهرياً
- دبلوماسي صيني: قطار المشاعر يتعرض لعملية سرقة منظمة
- شباب يقتحمون مدرسة ويطلقون النار على طلابها بوادي الدواسر
- اقتصاد المملكة يفقد ٤ مليار سنوياً بسبب الغش التجاري
- معلمات يرافقن الموت في رحلات يومية
- ناشطة حقوقية تطالب بسن قانون بحماية الطفل
- إطلاق نار على رجال الهيئة في الرياض ولا إصابات
- الداخلية والإنتربول تلاحقان الشيخ النصاب
- حقوق الإنسان تهدد، والمأذون يتزوج طفلة بنجران
- مقترح من كبار العلماء لوضع رقيب شرعي على الصحف!
- دوي انفجار متكرر يثير هلع أهالي عوالي مكة
- تدريب ٣٠٠ عضو من هيئة الأمر على الإحتساب في الفيس بوك!
- ٢٩٪ من المواطنين لا يعرفون رقم طوارئ الدفاع المدني
- ٩٩٪ من طالبات تقني نجران يرفضن الصور الشخصية
- دراسة: ٧٣٪ من الهاربات من المنازل تعرضن للإضطهاد الجنسي
- مؤشر العنوسة المخيف.. ٤ ملايين!
- خمسيني يقترن بطفلة في نجران
- فصل ٥ طلاب ضربوا معلماً في يوم عيده
- مليار ونصف المليار ريال حجم الفساد في السلك القضائي
- صحف الكترونية تحرض على حرق قنوات فضائية بمن فيها
- حجب ٢٤٠ ألف رابط الكتروني خلال ٦ أشهر
- نادي الأهلي يستعين براق، يتلو الرقية الشرعية على اللاعبين لطرد العين والحسد!
- مراصد روسية تحذر من سيول جارفة في مكة نهاية ذي الحجة
- أسرة (تكافؤ النسب) تتلقى تهديدات بـ(القتل) وتطالب بالحماية
- تفريغ ١٤٠ الف موظف حكومي للعمل أئمة ومؤذنين بالمساجد
- ٦٠ مليار ريال فاتورة السياحة الخارجية
- سرقة سيارة نقل أموال بها ٤,٥ مليون ريال
- ضبط ٣٤٥٩ مواطناً ومواطنة يمارسون التسوّل!
- ٩٥٪ من العاملين في طب الطوارئ.. غير متخصصين
- تكسير لوحات ونزع أعلام وتعطيل للسير ورقص على رؤوس الشاحنات! عبث صبياني في اليوم الوطني
- الجوازات تدعو المواطنين لعدم السفر الى القوقاز
- إصابة ١١ شرطي في أحداث شغب بجدة
- ثلث مليار قيمة المخدرات المصادرة خلال ثلاثة أشهر و٢١٠ معتقلاً
- ٨٠ ألف مواطن تقدموا لشغل ٩٣٠ وظيفة في ديوان المظالم!
- وزير المياه يطرد الصحافيين ويوجه بمصادرة كاميراتهم
- مظاهرة الكترونية لخريجي كليات المعلمين للمطالبة بالتوظيف
- منهج الفقه للصف الأول الإبتدائي يؤجج العنصرية ضد غير المسلمين ويغرس كراهية الغير
- بريدة: محتجون يصعّدون ضد قيام معلمات بتدريس أطفال
- احتجاز طالبات مدرسة أهلية وإرهابهن
- تغريم ٣٧ وملاحقة ٤٠ اثاروا الفوضى في الطائف في اليوم الوطني
- تحذير المستشفيات من محتسبين يرعبون مرضى السرطان بالموت
- تطويق أمني لمجمع الراشد وشباب يحطمون عدداً من السيارات في المدينة المنورة
- إصابة رجلي أمن خلال تصديهم لمتجمهرين في اليوم الوطني بخميس مشيط
- أعمال شغب في المدينة المنورة من شبان في اليوم الوطني
- شباب في تبوك يغلقون أحد الشوارع في اليوم الوطني ويشتبكون مع رجال الأمن
- مفتي (هدم الحرم) يؤلف كتاباً يدرس رسمياً لأطفال السعودية
- رصد ٤٨٠٠ عملية احتيال مصرفي
- سرقة أكثر من ١٠٠ الف ريال من مستشفى ميقات بالمدينة
- التحقيق مع قاض بالمدينة تلقى ٢٠٠ مليون ريال رشاوى

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات










إتصل بنا


## (شكراً قطر) يغضب السعوديين

## صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع الى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).






## (الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

## هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).


من يتآمر على الآخر؟!

## أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

## السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة)، وبحسب الصحيفة فإن



## حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

## الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

## خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

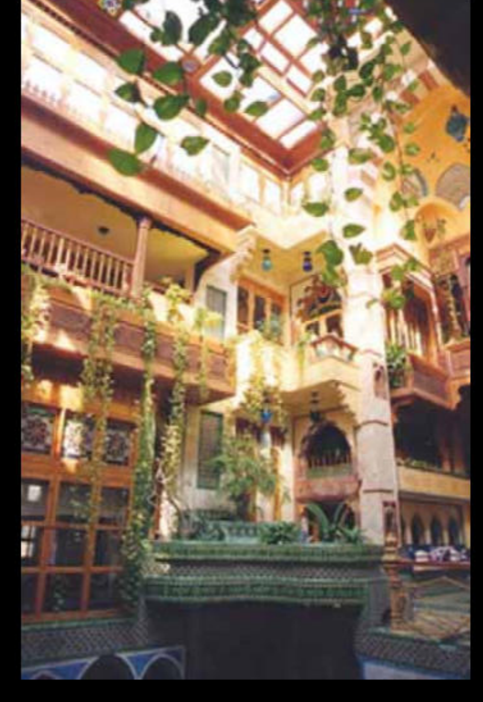
مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

## وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى







نموذج من البناء التراثي الحجازي الذي يختلط بالإبداع المعماري الحديث